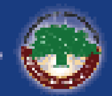
القضية الفلسطينية

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

تأليف
أ. د. محسن محمد صالح

طبعة مزيدة ومنقحة 2022



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



القضية الفلسطينية

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

تأليف

أ. د. محسن محمد صالح

طبعة مزيدة ومنقحة



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

The Palestine Issue: Historical Background and Contemporary Developments

By:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

طبعة مزيدة ومنقحة

2022م – 1443هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-018-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961 +

تلفاكس: 43 36 80 1 961 +

ص.ب.: 14-5034، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

تصميم الغلاف

ربيع معروف مراد

طباعة

35 dots Dar El Kotob s.a.l +961 25 813753

فهرس المحتويات

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية عامة للقضية الفلسطينية من خلال تَتبُّع مفاصل السياق التاريخي للقضية؛ لأن هذا السياق يُيَسِّر على القارئ استيعاب الصورة الشاملة والعوامل المتداخلة المتعلقة بالقضية، في أي مرحلة من المراحل، وفي ترتيب منطقي، وصولاً إلى المرحلة الحالية. وكان من الممكن التعريف بالقضية الفلسطينية من خلال تقسيمها إلى مواضيع (الأرض، الشعب، العدو، المقاومة... إلخ)، لكننا وجدنا أن هذا التقسيم، على مزاياه، يصعب التعامل معه في الدراسات المختصرة، ويقدم الصورة العامة لكل موضوع، دون أن يقدمها لجميع المواضيع في سياق واحد.

هذه الدراسة تخاطب أولئك الذين يرغبون في الحصول على فكرة عامة عن قضية فلسطين، وتغطّي حاجة أولئك الذين لا يجدون وقتاً للدراسات التفصيلية المتخصصة. غير أن التاريخ القريب والواقع المعاصر، قد عولج ببعض التفصيل، ليتسنّى للقارئ أن يجد إجابة للعديد من الأحداث والمتغيرات والتعقيدات التي تجري من حوله.

وبالطبع، فقد كُتبت هذه الدراسة من خلال رؤية تؤمن بحق أبناء فلسطين في أرضهم، وأن فلسطين أرض عربية إسلامية. وقد صيغت هذه الدراسة بصيغة علمية أكاديمية موثقة، وجاءت –قدر الإمكان– مكتوبة بلغة سهلة، حافلةً بالمعلومات، المحدَّثة حتى صيف 2021، بعيدة عن الخطاب العاطفي الإنشائي.

ويأتي الكتاب تحديثاً وتنقيحاً لنسخته الأصلية التي صدرت سنة 2002 بعنوان "القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001"، والتي طبعت في مصر والكويت وماليزيا، وتحديثاً وتنقيحاً للنسخة التي صدرت سنة 2012، والتي طبعت في بيروت. وقد أضيف إلى هذه الطبعة الجديدة فصل سابع غطّى الفترة 2012–2021.

نسأل الله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

أ. د. محسن محمد صالح

تموز/ يوليو 2021

الفصل الأول

خلفيات القضية الفلسطينية حتى سنة 1918

خلفيات القضية الفلسطينية حتى سنة 1918

مقدمة:

ثلاثة جوانب تجعل القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت، وما تزال تشغل، العالم العربي والإسلامي:

الجانب الأول: طبيعة الأرض بقدسيتها وبركتها، ومركزيتها في قلوب العرب والمسلمين؛ ومكانتها لدى أتباع الديانات السماوية. وموقع الأرض الاستراتيجي في قلب العالم العربي وقلب العالم الإسلامي.

والجانب الثاني: طبيعة العدو بادعاءاته العقائدية والتاريخية، وبروحه الإحلالية التوسعية، التي تسعى لطرد شعب فلسطين، وإلغاء حقوقه الأصيلة في أرضه ومقدساته.

والجانب الثالث: طبيعة التحالف الغربي – الصهيوني الذي هدف أساساً إلى تمزيق الأمة الإسلامية، وإضعافها وإبقائها مفككة الأوصال، تدور في فلك التبعية للقوى الكبرى.

ولذلك يمثل التحدي اليهودي الصهيوني، الذي انزرع في فلسطين، قلب العالم الإسلامي، بأشكاله العسكرية والسياسية والحضارية، أبرز التحديات التي تواجه الأمة المسلمة، وسعيها نحو التحرر والوحدة والنهضة، لاسترداد مكانتها وريادتها بين الأمم.

وليس بخافٍ أن هذه القضية لم تكن يوماً قضية الفلسطينيين وحدهم؛ لأن إنشاء الكيان اليهودي – الصهيوني على أرض فلسطين لم يكن إلا مركزاً متقدماً لتنفيذ هذا البرنامج الغربي – الصهيوني. وسواء التقى ذلك مع أهداف أخرى من حلّ مشكلة اليهود في أوروبا، أم التعاطف الديني مع رغباتهم، فإن الحقيقة الصارخة تكشف مدى الظلم الذي يرتكبه الغرب في تهجير شعب فلسطين وتدمير كيانه، وتعريض العالم العربي والإسلامي للخطر، والاستقرار العالمي للانفجار، في سبيل تحقيق أهدافهم تلك، في عالمٍ يزعمون فيه دعوتهم للسلام العالمي وحقوق الإنسان.

أولاً: فلسطين:

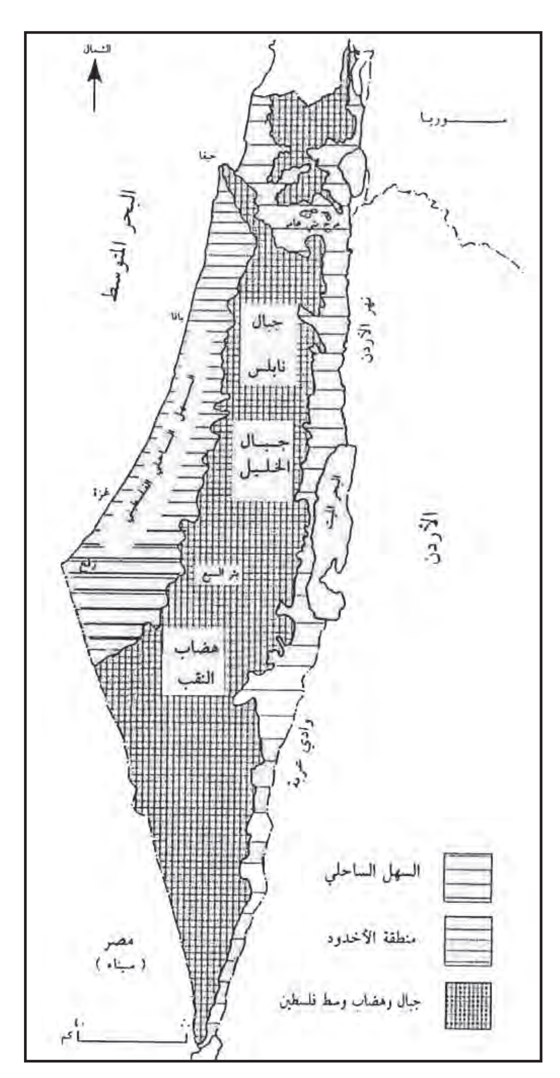
يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي لبلاد الشام، وهي الأرض الواقعة غربي آسيا، على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. ولفلسطين موقع استراتيجي مهم، إذ تُعدُّ صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي.

وقد سكن الإنسان أرض فلسطين منذ عصور موغلة في القدم، كما تدل الحفريات والآثار، وشهدت أرضها مراحل التطور الإنساني الأُولى في التحول من الرعي إلى الزراعة، كما أن أول مدينة جرى تشييدها في التاريخ هي مدينة "أريحا" الواقعة شمال شرقي فلسطين وذلك نحو سنة 8000 ق.م حسبما يذكر علماء الآثار.

وأقدم اسم معروف لهذه الأرض هو "أرض كنعان"؛ لأن أول شعب سكن هذه الأرض ومعروف لدينا تاريخياً هم "الكنعانيون"، الذين قدموا من جزيرة العرب نحو 2500 ق.م. واسم فلسطين هو اسم مشتق من اسم أقوام بحرية، لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجة نحو القرن الثاني عشر ق.م، وورد اسمها في النقوش المصرية باسم "ب ل س ت"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبقَ لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم[1].

أما أرض فلسطين بحدودها الجغرافية المتعارف عليها فلم تتحدّد بدقة إلا في أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين، وخصوصاً خلال الفترة 1920–1923. وقد ظلت حدود أرض فلسطين تضيق وتتسع عبر التاريخ، غير أنها ظلت تعبِّر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر المتوسط وبين البحر الميت ونهر الأردن. وفي العهد الإسلامي قُسمت بلاد الشام إلى "أجناد"، وكان جند فلسطين يمتد من رفح على الحدود مع سيناء المصرية إلى اللجُّون التي تقع على بعد 18 كم شمالي غرب مدينة جنين. وأياً كانت التقسيمات في العهود الإسلامية المختلفة، فإن فلسطين ظلت جزءاً من بلاد الشام، ولم تكن مثل هذه التقسيمات توسيعاً أو تضييقاً لتغيّر شيئاً من حقيقة شعور أبنائها بأنهم أبناء أمة مسلمة واحدة، وأن ولاءهم للحكم لا يهتز ما دام مسلماً حقاً. وعلى أي حال، فإن مساحة فلسطين تبلغ 27,009 كم^2 وفق التقسيمات المعاصرة[2].

وتتمتع فلسطين بمناخ معتدل هو مناخ البحر المتوسط، وهو مناخ يشجع على الاستقرار والإنتاج. ويمكن أن تقسم فلسطين إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، هي السهل الساحلي والمرتفعات الجبلية الوسطى والأخدود الأردني. والسهل الساحلي منطقة تركز غالب الفلسطينيين، حيث الموانئ ومراكز التجارة والنشاط الاقتصادي والزراعي. وتشمل المرتفعات الجبلية الوسطى جبال الجليل ونابلس والخليل وهضبة النقب، وأعلى جبالها ارتفاعاً هو جبل الجرمق شمال فلسطين الذي يبلغ ارتفاعه 1,207 أمتار. وقد سكن في هذه المرتفعات الفلاح الفلسطيني منذ آلاف السنين وزرعها بالحبوب والفواكه والخضار، ورعى الماشية. أما الأخدود الأردني، حيث يجري نهر الأردن ليصب في البحر الميت، فهو يُعدُّ أكثر المناطق انخفاضاً عن مستوى سطح البحر من أي مكان آخر على وجه الأرض، حيث يصل الانخفاض إلى نحو 400 متر تحت سطح البحر، وهي مناطق تتميز بحرارتها طوال العام، وتشتهر بزراعتها للنخيل والموز والخضروات.



• جغرافية فلسطين

ثانياً: فلسطين في الأديان السماوية:

لفلسطين أهمية خاصة لدى أتباع مختلف الديانات السماوية (الإسلام والنصرانية واليهودية)، والذين يشكّلون نحو 55% من سكان العالم.

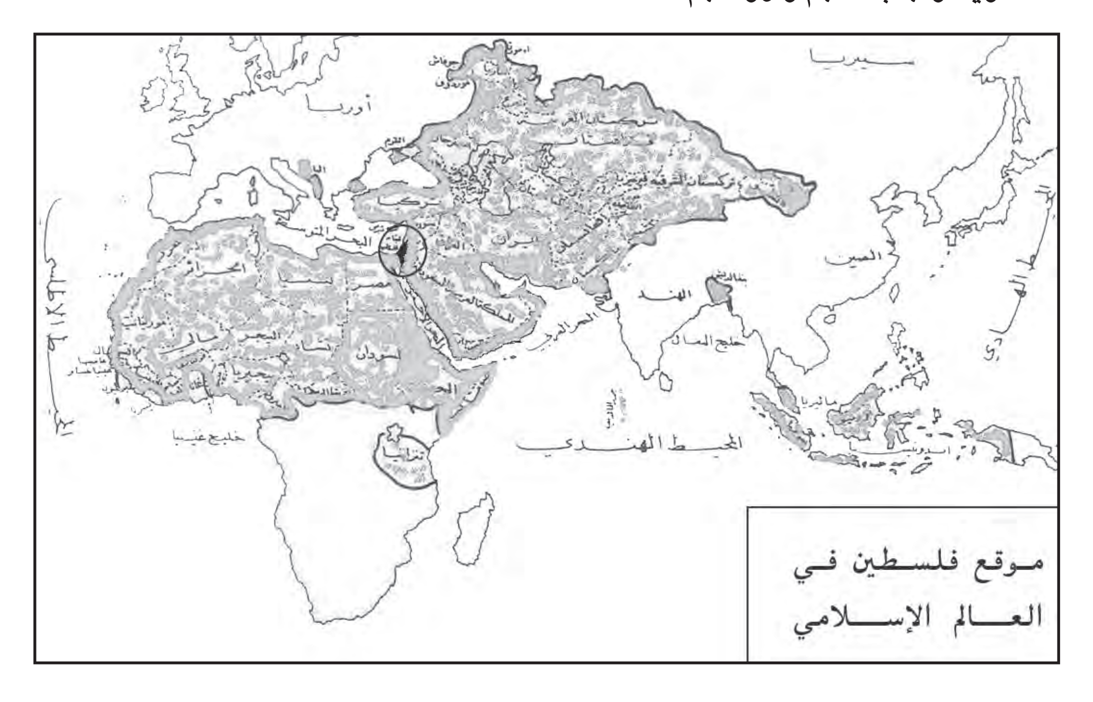
1. مكانة فلسطين الإسلامية:

لأرض فلسطين مكانة عظيمة في نفوس المسلمين فهي:

• أرض مقدسة بنص القرآن الكريم ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾[3].

- أرض مباركة بنص القرآن الكريم ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ ﴾[5].
- وفيها المسجد الأقصى المبارك، أول قبلة للمسلمين، وثالث المساجد مكانة في الإسلام ويُسنُّ شدّ الرحال إليه، والصلاة فيه تعدل 500 صلاة عما سواه من المساجد، قال رسول الله ﷺ: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى"[6]، وقال عليه السلام: "الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة"[7].
- وفلسطين أرض الأنبياء ومبعثهم، عليهم السلام، فعلى أرضها عاش إبراهيم ولوط وإسماعيل وإسحق ويعقوب ويوسف وداود وسليمان وصالح وزكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام ممن ورد ذكرهم في القرآن، كما زارها محمد ﷺ. وعاش على أرضها العديد من أنبياء بني إسرائيل، ممن لم يرد ذكرهم في القرآن، عندما كانت تسوسهم الأنبياء، وممن ورد ذكرهم في الحديث الصحيح يوشع عليه السلام.
- وفلسطين أرض الإسراء، فقد اختار الله سبحانه المسجد الأقصى ليكون مسرى رسول الله ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومنه كان معراجه إلى السماء، فشرَّف الله سبحانه هذا المسجد وأرض فلسطين تشريفاً عظيماً. وهناك في المسجد الأقصى جمع سبحانه الأنبياء حيث أمّهم رسول الله في الصلاة، دلالة على استمرار رسالة التوحيد التي جاء بها الأنبياء، وعلى انتقال ميراث الأنبياء والإمامة وأعباء الرسالة إلى الأمة الإسلامية.
- وفي الحديث الصحيح أن بيت المقدس هي "أرض المحشر والمنشر"[8].
- وبلاد الشام، وفلسطين جزء منها، هي عقر دار الإسلام وقت اشتداد المحن والفتن، كما في الحديث الصحيح "عقر دار الإسلام بالشام"[9]، و"ألا إن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام"[10].
- والمقيم المحتسب في هذه الأرض كالمجاهد والمرابط في سبيل الله لقوله ﷺ: "أهل الشام وأزواجهم وذرياتهم وعبيدهم وإماؤهم إلى منتهى الجزيرة مرابطون في سبيل الله، فمن احتل مدينة من المدائن فهو في رباط، ومن احتل منها ثغراً من الثغور فهو في جهاد"[11].
- والطائفة المنصورة الثابتة على الحق إلى يوم القيامة تسكن في الشام وخصوصاً بيت المقدس وأكناف بيت المقدس[12].

وعلى ذلك، فلا غرو أن تتعلق قلوب المسلمين وأفئدتهم بهذه الأرض المباركة المقدسة ويفدونها بدمائهم وأرواحهم.



موقع فلسطين في العالم الإسلامي

2. مكانة فلسطين لدى المسيحيين:

تسمى فلسطين عند المسيحيين بالديار المقدسة، إذ بحسب الإيمان المسيحي، ولد فيها يسوع المسيح وحواريوه، وعاشوا فيها. وحدثت معظم الأحداث المذكورة في العهد الجديد والعديد من الأحداث المذكورة في العهد القديم. وحسب التراث المسيحي انطلقت البشارة المسيحية من شمالي فلسطين ووسطها، وانتشرت في أنحاء العالم.

تحتوي فلسطين على العديد من الأماكن المقدسة للمسيحيين وعلى رأسها مدينة بيت لحم، مسقط رأس المسيح حيث كنيسة المهد؛ ومدينة الناصرة حيث ترعرع المسيح؛ ومدينة القدس، حيث قام المسيح بدعوته، إلى أن خطى خطواته الأخيرة على طريق الآلام، ومن ثم تمّ (حسب الإيمان المسيحي) "صلبه ودفنه". ويؤمن المسيحيون بوجود "قبر المسيح" في كنيسة القيامة في القدس، التي تُعد إحدى أهم الكنائس في العالم. ويقدس المسيحيون أماكن مختلفة في الجليل، وخصوصاً حول بحيرة طبريا وعلى ضفة نهر الأردن. ولم تتضاءل أهمية هذه المدينة كمدينة مقدَّسة إلا بعد سنة 590م، حين أصبح

عرش البابا جريجوري الأول هو مركز السلطة المسيحية، وأصبحت لروما الحظوة على القدس. وأصبح أسقف القدس يحتل المرتبة الخامسة في السلسة الهرمية لهيئة الكهنوت الكاثوليكية. ومع ذلك، بقيت فلسطين (الأرض المقدَّسة) عميقةً في حياة المسيحيّين وخيالهم بشكل عام.

3. مكانة فلسطين لدى اليهود[13]:

تشغل القدس ("أورشليم" في المصطلح الديني) مكاناً مركزياً في الوجدان اليهودي. فبعد أن استولى عليها داود عليه السلام، نُقل إليها تابوت العهد ثم بنى سليمان عليه السلام فيها الهيكل. ويُطلَق على المدينة اسم "صهيون" في الموروث الديني اليهودي. وهي تضم أيضاً جبل صهيون وقبر داود وحائط المبكى (الحائط الغربي للمسجد الأقصى). وقد أصبحت المدينة مركزاً للدين اليهودي يتَّجه إليها اليهود ويذكرونها في صلواتهم، وخصوصاً في الاحتفال بعيد الفصح حيث يرددون: "نلتقي في العام القادم في أورشليم".

وقد أحاط التشريع والتراث اليهودي مدينة القدس بكثير من القوانين والأساطير. ويصفها التلمود بأنها سُرَّة العالم، ولا يضاهيها في حُسنها مدينة أخرى، وأن الإله خلق أورشليم عند خلقه العالم، وأنه أقام خيمة الاجتماع فيها. وصُوِّرت أورشليم في الدين اليهودي كأنها المكان الذي سيفيض فيه الخير من السماء، ومنها يوزَّع على بقية العالم. وهي بذلك تكون "الشخيناه" أو الملكوت الذي سيحكم العالم. وتحيط التلال بالقدس حتى لا تصل إليها "قوى الظلام"، ويقوم على حراستها ملائكة الشخيناه. وحسب اليهودية، فإن أورشليم لا يفصلها أي فاصل عن الإله، وتصعد كل أدعية جماعة يسرائيل من خلالها. كما أن أورشليم، باعتبارها الملكوت، تلعب دوراً مهماً في عملية الإصلاح (تيقون)، إذ ستعلو جدرانها وتقترب من العرش الإلهي؛ وبهذا، يعود التوازن للعالم، ولعالم التجليات (سفيروت). والقدس إحدى مدن فلسطين الأربع المقدَّسة، بحسب اليهودية، التي يجب ألا تنقطع فيها الصلاة (إضافة إلى الخليل وصفد وطبرية).

ومع هذا تُحرِّم اليهودية الحاخامية العودة إلى فلسطين (إرتس يسرائيل) ومن ثَمَّ القدس، إلا في آخر الأيام؛ وتربطها بظهور "المسيّا Messiah" أو "الماشيح Mashiah" المنتظر. وقد حاولت اليهودية الإصلاحية أن تخفِّف من الجانب القومي في اليهودية بأن تُحوِّل فكرة اللقاء في القدس إلى فكرة معنوية، لا ينبني عليها برنامج عملي على الأرض،

وتشبه أفكار العصر الذهبي والحلم بالسعادة والفردوس لدى اليهود. ولكن الحركة الصهيونية فسَّرت الشعار الديني تفسيراً حرفياً وحولته إلى شعار سياسي؛ ودَعت الصهيونية الدينية إلى تجميع اليهود في فلسطين، تسهيلاً وتعجيلاً بظهور "الماشيح"، وحتى يتم توفير الجهد والوقت عليه في جمعهم من بقاع الأرض؛ في الوقت الذي عدَّت فيه فِرَق يهودية أخرى ذلك هرطقة دينية، وتدخلاً بشرياً لمحاولة فرض إرادة الرب. وفي إطار الفهم السياسي الصهيوني، قامت جماعات يهودية بتغيير الصلوات، واستبدلوا بالصيغة التقليدية في الدعاء صيغة جديدة تقول: في العام القادم "نعيد بناء" أورشليم.

ثالثاً: فلسطين عبر التاريخ:

هناك آثار تشير إلى أن الإنسان سكن فلسطين منذ العصر الحجري القديم (500 ألف – 14 ألف ق.م)، كما يشير العصر الحجري الوسيط (14 ألف – 8 آلاف ق.م) إلى وجود أشكال حياة حضارية تمثلت بما يعرف بالحضارة النطوفية. وعندما قدم الكنعانيون من جزيرة العرب (نحو 2500 ق.م) كانت هجرتهم واسعة بحيث أصبحوا السكان الأساسيين للبلاد، وقد أنشأوا ما لا يقل عن مئتي مدينة وقرية في فلسطين، مثل مدن بيسان وعسقلان وعكا وحيفا والخليل وأسدود وبئر السبع وبيت لحم[14]. ويرى ثقات المؤرخين أن معظم أهل فلسطين الحاليين، وخصوصاً القرويين، هم من أنسال القبائل الكنعانية والعمورية والفلسطينية، ومن القبائل العربية التي استقرت في فلسطين قبل الفتح الإسلامي وبعده، حيث اندمج الجميع في نسيج واحد، يجمعهم الإسلام واللغة العربية، إذ أسلموا واستعربوا تحت الحكم الإسلامي طوال ثلاثة عشر قرناً.

كان قدوم إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين (نحو 1900 ق.م) إشراقة لنور التوحيد في هذه الأرض المباركة، وقد عاصر حاكم القدس "ملكي صادق" الذي كان على ما يبدو موحداً وصديقاً له. وكان لأبي الأنبياء إبراهيم دوره في نشر رسالة التوحيد، ويبدو أنه لم يجد عنتاً أو عناءً من أهل فلسطين، ولم يضطر لتركها بسبب دينه أو دعوته، فظل مستقراً فيها، ويتنقل بحُرّية حيث يشاء إلى أن توفاه الله في المدينة التي حملت اسمه "الخليل". وقد سار على دربه أبناؤه الأنبياء من بعده إسماعيل، الذي استقر في مكة، وإسحق وابنه يعقوب اللذين استقرا في فلسطين. وكان ليعقوب عليه السلام اثنا عشر ابناً هم

الأسباط المعروفون ببني إسرائيل (وإسرائيل هو لقب ليعقوب عليه السلام) وقد هاجروا إلى مصر واستقروا فيها، حيث عانوا من اضطهاد الفراعنة بضعة قرون. وأرسل الله لهم موسى عليه السلام (في القرن الـ13 ق.م) لينقذهم من فرعون وطغيانه، وأهلك الله فرعون وجنوده، غير أن بني إسرائيل في ذلك الزمان كانوا قد طُبعوا على الذلِّ والجبن، فرفضوا الذهاب إلى الأرض المقدسة قائلين لموسى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[15].

وتوفي موسى عليه السلام قبل أن يدخل فلسطين، وعندما نشأ جيل جديد صلب من بني إسرائيل بعد أربعين سنة من التيه، قادهم يوشع بن نون عليه السلام (نحو 1190 ق.م) حيث عبر بهم نهر الأردن، واستطاع تحقيق بعض السيطرة لبني إسرائيل في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين. ولمدة 150 سنة تالية سادت النكبات والفوضى والخلافات والانحلال الخلقي والديني بين بني إسرائيل. ولم يتحسن حالهم إلا بقدوم طالوت ملكاً عليهم، والذي استطاع الانتصار على أعدائه.

وكان ظهور داود عليه السلام الذي خلف طالوت إيذاناً ببدء مرحلة جديدة لنور التوحيد في الأرض المباركة، حيث آتاه الله الملك (نحو 1004 ق.م) وقد واصل حربه ضدّ الأقوام الكافرة على الأرض المقدسة، حيث أخضعها واستطاع نقل عاصمته إلى القدس سنة 995 ق.م، وسيطر على معظم فلسطين، باستثناء معظم المناطق الساحلية التي لم تخضع له. واستمر في حكمه عليه السلام حتى سنة 963 ق.م عندما خلفه ابنه سليمان عليه السلام (963–923 ق.م) حيث شهدت فلسطين حركة بناء وعمران وازدهار ضخمة، وسخّر الله له الريح والجنّ، وأعطاه ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده. وكان حكم داود وسليمان هو العصر الذهبي، الذي حُكمت فيه فلسطين نحو ثمانين عاماً، تحت راية الإيمان والتوحيد قبل الفتح الإسلامي لها.

وبعد وفاة سليمان انقسمت مملكته إلى دولتين منفصلتين متعاديتين في كثير من الأحيان، فنشأت مملكة "إسرائيل" شمال فلسطين خلال الفترة 923–721 ق.م، التي سمتها دائرة المعارف البريطانية ازدراء "المملكة الذيلية"، حيث ضعفت وفسد حكامها، وانتهى أمرها بسيطرة الآشوريين بقيادة سرجون الثاني عليها، وتدميرها ونقل سكانها من بني إسرائيل إلى حرّان والخابور وكردستان وفارس، وأحلوا مكانهم جماعات من الآراميين، ولم يبق بعد ذلك أثر لأسباط بني إسرائيل العشرة الذين شكَّلوا هذه الدولة. أما مملكة "يهودا" فاستمرت خلال الفترة 923–586 ق.م، وكانت عاصمتها القدس،

وقد اعترتها عوامل الضعف والوقوع تحت النفوذ الخارجي فترات طويلة، فقد هزمها ودخل عاصمتها شيشق فرعون مصر (أواخر القرن العاشر ق.م)، وفعل مثله الفلسطينيون في عهد يهورام (849–842 ق.م)، واضطرت لدفع الجزية للآشوريين...، ثم إنها سقطت أخيراً بيد البابليين بقيادة نبوخذ نصَّر الذي خرَّب القدس، ودمَّر الهيكل، وسبى نحو 40 ألفاً من اليهود، وبذلك سقطت مملكتهم سنة 586 ق.م.

وتشير التوراة إلى آثام بني إسرائيل التي استحقوا بسببها دمار ملكهم، فتذكر على لسان أشعيا، وهو أحد أنبيائهم: "ويل للأمة الخاطئة، الشعب الثقيل الآثم، نسل فاعلي الشرّ، أولاد مفسدون تركوا الرب، واستهانوا بقدوس إسرائيل، ارتدوا إلى وراء" سفر أشعيا، الإصحاح الأول، وتقول التوراة: "والأرض تدنست تحت سكانها لأنهم تعدّوا الشرائع، غيّروا الفريضة، نكثوا العهد الأبدي" سفر أشعيا، الإصحاح 24.

وهكذا فلم تَطُل مملكة بني إسرائيل في فلسطين أكثر من أربعة قرون حكموا في معظم الوقت بعضاً من أرضها، وكان حكمهم غالب الوقت ضعيفاً مفككاً، وخضع أحياناً لنفوذ وهيمنة دول قوية مجاورة. وفي الوقت نفسه ظلّ أبناء فلسطين من الكنعانيين وغيرهم في أرضهم، ولم يهجروها أو يرتحلوا عنها.

وقد سمح الإمبراطور الفارسي قورش Cyrus لليهود بالعودة إلى فلسطين، فعادت قلّة منهم، عاشت إلى جانب أبناء فلسطين، وتمتعت منطقة القدس بنوع من الحكم الذاتي تحت السلطة الفارسية التي استمرت خلال الفترة 539–332 ق.م. وتلا ذلك عصر السيطرة الهللينية الإغريقية على فلسطين خلال الفترة 332–63 ق.م، واستمر يدير شؤون اليهود "الكاهن الأكبر"، واستطاع اليهود تحقيق حكم ذاتي منذ سنة 164 ق.م أخذ يضيق ويتسع، وتزداد مظاهر استقلاله وتضعف حسب صراع القوى الكبرى في ذلك الوقت على فلسطين (الرومان، البطالمة، السلوقيين...).

وقد تمكن الرومان من السيطرة على فلسطين سنة 63 ق.م، وأخضعوها لحكمهم المباشر منذ السنة السادسة الميلادية حيث ألغوا الحكم الذاتي اليهودي في منطقة القدس. وقد ثار اليهود خلال الفترة 66–70م لكن القائد العسكري الروماني تيتوس Titus أخمد ثورتهم ودمّر الهيكل، ثم ثار اليهود مرة أخرى وأخيرة خلال الفترة 132–135م لكن القائد الروماني جوليوس سيفروس Julius Severus احتل القدس ودمرها،

وأقام الإمبراطور الروماني هادريان Hadrian مدينة جديدة فوق خرائبها سماها إيليا كابيتولينا Aelia Capitolina حيث عُرفت بعد ذلك باسم إيلياء، وهو اسم هادريان الأول. وحظر على اليهود دخول القدس نحو مئتي سنة تالية[16]، وندرت أعدادهم نسبة إلى السكان طوال 18 قرناً تالية. بينما ظلّ أهل البلاد الأصليين من كنعانيين ومن اختلط بهم من قبائل العرب، مستقرين في البلاد قبل قدوم بني إسرائيل وفي أثناء وجودهم، وظلوا مستمرين كذلك بعدهم إلى أيامنا هذه.

وقد تولت الدولة البيزنطية (دولة الروم) القسم الشرقي من الدولة الرومانية منذ 394م، واستمرت في الهيمنة على فلسطين، عدا فترات ضئيلة من النفوذ الفارسي، حتى جاء الفتح الإسلامي لفلسطين سنة 15هـ/636م.

رابعاً: فلسطين في العهد الإسلامي:

قبل أن تتشكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، كانت أنظار القلّة المستضعفة من المسلمين في مكة تتجه إلى المسجد الأقصى وبيت المقدس في فلسطين. إذ إن معجزة الإسراء تمت من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وكان المسجد الأقصى هو القبلة الأولى للمسلمين في الصلاة. وقد كان فتح خيبر وفدك (7هـ)، وغزوتا مؤتة (8هـ)، وتبوك (9هـ)، وحملة أسامة بن زيد رضي الله عنه (11هـ) مقدمة لتطلع المسلمين إلى بلاد الشام.

أما فتح فلسطين فكانت أبرز المعارك التي أدت إلى فتحها هي معركة أجنادين بقيادة خالد بن الوليد رضي الله عنه في 27 جمادى الأولى 13هـ – 30 تموز/ يوليو 634م قرب بيت جبرين التي قتل فيها نحو ثلاثة آلاف من الروم، ومعركة فحل – بيسان في 28 ذي القعدة 13هـ – 23 كانون الثاني/ يناير 635م والتي كان ميدانها غربي نهر الأردن إلى الجنوب من بيسان. أما المعركة الفاصلة فكانت معركة اليرموك شمالي الأردن في 5 رجب 15هـ – 12 آب/ أغسطس 636م والتي واجه فيها جيشُ المسلمين، المكون من 36 ألفاً بقيادة أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد رضي الله عنهما، جيش الروم البالغ 200 ألف. وقد حلَّت كارثة كبرى في الروم قدَّرها بعض المؤرخين بنحو 130 ألف قتيل. وقد أدت هذه المعركة إلى فتح بلاد الشام. وجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنفسه لاستلام مفاتيح بيت المقدس، بعد أن حاصرها المسلمون بضعة أشهر، ورغب

أهلها في الصلح شرط أن يتولى عمر رضي الله عنه العقد بنفسه. وهي المدينة الوحيدة في عهد الراشدين التي تولى خليفة بنفسه استلام مفاتيحها، وقد شارك عمر في الفتح نحو أربعة آلاف من الصحابة، وصدَح صوت بلال بن رباح فيها بالأذان، بعد أن كان امتنع عن ذلك منذ وفاة النبي ﷺ[17]. وقد كتب عمر بن الخطاب لأهل القدس عهداً، اشتهر باسم "العهدة العمرية"[18]، وجاء فيه:

> بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيِّزِها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.
>
> وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن. وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وله مثل ما على أهل إيلياء من الجزية...
>
> وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.
>
> شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة 15هـ.

ويعكس هذا النص مدى التسامح الديني عند المسلمين، في عالم كان يسوده التعصب الأعمى والإكراه على الدين. وقد تمّ فتح القدس على الأرجح في ربيع الآخر 16هـ – أيار/ مايو 637م. وكانت قيسارية آخر مدينة تفتح في فلسطين في شوال 19هـ – تشرين الأول/ أكتوبر 640م، وكانت ميناء ومدينة عامرة قوية، سعى الروم للاحتفاظ بها قدر استطاعتهم.

وحسب التقسيمات الإدارية أصبحت فلسطين "جنداً" من "أجناد" الشام الذي توزع على أربعة أجناد في عهد الراشدين، وأصبحت خمساً في عهد الدولة الأموية. وقد ظلت فلسطين جزءاً أصيلاً في الدولة الإسلامية ومتفاعلاً مع تطوراتها السياسية والحضارية. ولم يكن تغيُّر الدول والأسر الحاكمة ليؤثر على حقيقة أن أهل فلسطين عرب مسلمون موالون لدولة الإسلام وحكم الإسلام.

وقد استمر حكم الراشدين حتى سنة 41هـ/661م، ثم تبعه حكم بني أمية حتى 132هـ/750م، ثم العباسيون، الذين استمر حكمهم المباشر على فلسطين إلى أن بدأ يعاني من الضعف والتفكك، مع انتهاء العصر العباسي الأول بمقتل الخليفة العباسي المتوكل سنة 247هـ/861م مما أعطى الفرصة للولاة إلى أن يشكلوا لأنفسهم سلطات محلية وراثية، كما حدث مع العائلة الطولونية التي حكمت مصر وضمَّت فلسطين إليها خلال الفترة 264–292هـ أي 878–905م، وقد حذا الأخشيديون حذو الطولونيين عندما حكموا مصر، فضموها إلى نفوذهم خلال الفترة 323–358هـ أي 935–969م. وقد حكم الطولونيون والأخشيديون تحت الظل الإسمي للدولة العباسية.

التقسيمات الإدارية لفلسطين في صدر الإسلام

وفي 358هـ تمكن الفاطميون، الذين ينتمون إلى المذهب الإسماعيلي، من السيطرة على فلسطين، وخاضوا صراعات مع الثورات المحلية ومع القرامطة والأتراك السلاجقة للسيطرة على فلسطين. ثمّ إن السلاجقة تمكنوا في 464هـ/1071م من السيطرة على معظم فلسطين. لكن الصراع عاد ليحتدم بين السلاجقة أنفسهم وبينهم وبين الفاطميين، وقد تمكّن الفاطميون من السيطرة على صور سنة 1097م وبيت المقدس في شباط/ فبراير 1098م. وقد كان هذا الصراع في غمرة الحملة الصليبية الأولى التي بدأت طلائعها في الوصول إلى بلاد الشام. وقام الفاطميون بمراسلة الصليبيين، عارضين عليهم التعاون في قتال السلاجقة، مقابل أن يكون القسم الشمالي من بلاد الشام للصليبيين وفلسطين للفاطميين[19].

وليس من منهجنا في هذه الدراسة أن نتحدث عن تفصيلات الحروب الصليبية[20]. ولكننا نذكر أن الصليبيين تمكنوا من احتلال فلسطين، وسيطروا على القدس 492هـ/1099م بعد أن خاضوا في بحر من دماء المسلمين، وقتلوا منهم في القدس نحو 70 ألفاً. لكن الأمة المسلمة كانت ما تزال تملك الكثير من القوة والحيوية وكانت أرقى حضارياً وعلمياً من الصليبيين الأوروبيين، على الرغم من ما كانت تعانيه من تشرذم وصراع سياسي وحروب داخلية. فقد ظهر أبطال مجاهدون أنهكوا الصليبيين طيلة فترة حكمهم، من أمثال أقسنقر البرسقي (508–520هـ)، وعماد الدين زنكي (521–540هـ) الذي أسقط إمارة الرها الصليبية، وابنه نور الدين محمود (541–569هـ أي 1146–1174م)، الذي قدَّم نموذجاً فذاً للقيادة المسلمة، وتبنى مشروعاً نهضوياً حضارياً موازياً لمشروع التحرير الذي شغله طيلة حكمه، فتمكن من توحيد القوى الإسلامية بقيادته في بلاد الشام، ثم ضمَّ مصر إلى حكمه، وأسقط الخلافة الفاطمية فيها على يد واليه هناك صلاح الدين الأيوبي، وتمكن من تحرير نحو خمسين مدينة وقلعة من الصليبيين. إلا أنه توفي رحمه الله بعد أن استكمل تثبيت فكي الكماشة (مصر والشام) على عنق الصليبيين.

رفع صلاح الدين الأيوبي راية الجهاد بعد نور الدين خلال الفترة 569–589هـ أي 1174–1193م، وأعاد توحيد الشام ومصر تحت قيادته، وخاض معركة حطين مع الصليبيين في 24 ربيع الآخر 583هـ أي 4 تموز/ يوليو 1187م وهي معركة فاصلة في التاريخ أدت إلى تحطيم الوجود الصليبي وفتح بيت المقدس في 27 رجب 583هـ أي 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1187م، أي بعد نحو 88 عاماً من الحكم الصليبي. وقد تابع الصليبيون حملاتهم وتمكنوا من السيطرة على شريط ساحلي بين يافا وصور، كما سيطروا مرة أخرى على القدس (بسبب الصراعات الداخلية في الدولة الأيوبية) معظم الفترة بين 626–642هـ أي 1229–1244م إلى أن عادت نهائياً إلى حظيرة الإسلام، واستمرت كذلك حتى الاحتلال البريطاني لفلسطين سنة 1917م.

وقد خلف المماليكُ الدولة الأيوبية سنة 648هـ/1250م وواجهوا الزحف المغولي على أرض فلسطين في معركة عين جالوت 25 رمضان 658هـ أي 6 أيلول/ سبتمبر 1260م بقيادة قطز (محمود بن ممدود) والتي تعدُّ من المعارك الفاصلة في التاريخ. ثم تابع المماليك مشروع تحرير فلسطين وبلاد الشام من بقايا الصليبيين، فقام الظاهر بيبرس بجهد كبير في ذلك، حيث استرد العديد من المناطق في فلسطين والشام ثم تابعه

سيف الدين قلاوون، ثم ابنه الأشرف خليل بن قلاوون، الذي تمّ على يديه إنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام بإسقاطه مملكة عكا الصليبية. إذ حرّر عكا في 17 جمادى الأولى 690هـ أي 18 أيار/ مايو 1291م، واستولى بعد ذلك بسرعة على صيدا وصور وحيفا وعتليت. لتعود السيطرة الكاملة على فلسطين والشام من جديد لحكم الإسلام.

وعندما ضعف شأن المماليك قام العثمانيون بالسيطرة على فلسطين وباقي بلاد الشام (سورية والأردن ولبنان) سنة 1516م، وسيطروا على مصر والحجاز واليمن والجزائر في السنة التالية، ووسَّعوا سيطرتهم خلال نصف القرن التالي لتشمل معظم العالم العربي، بما في ذلك العراق وشرق الجزيرة العربية، وليبيا وتونس. وقد استمر حكمهم لفلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918م.

اكتسبت فلسطين طابعها الإسلامي، منذ الفتح العمري، ودخل أهلها في دين الله أفواجاً، وتعربوا وتعربت لغتهم بامتزاجهم مع القبائل العربية القادمة من الجزيرة العربية تحت لواء الحضارة الإسلامية. ولم تكن فترة الحروب الصليبية لتؤثر كثيراً على هوية الأرض والسكان، إذ صمد الفلسطينيون في أرضهم، بينما كان الصليبيون في أحيان كثيرة في وضع دفاعي مُنهك.

وعلى أي حال، فإن الحكم الإسلامي لفلسطين استمر نحو 1,200 سنة حتى 1917م، وهي أطول فترة تاريخية مقارنة بأي حكم آخر، كان الحكم فيها مسلماً، والشعب مسلماً، وغطى الحكم كلَّ فلسطين وليس بعضها، كما ضرب المسلمون المثل الأعلى في التسامح الديني وحرية الأديان، فكانوا خير من خدم الأرض المقدسة، وحمى حرمتها.

وقد ترسخ الإسلام في فلسطين بقدوم عدد من الصحابة رضي الله عنهم واستقرارهم في فلسطين ونشرهم للإسلام فيها، وكان منهم: عبادة بن الصامت، وشداد بن أوس، وأسامة بن زيد بن حارثة، وواثلة بن الأسقع، وفيروز الديلمي، ودحية الكلبي، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري، وعلقمة بن مجزر الكناني، وأوس بن الصامت، ومسعود بن أوس بن زيد، وزنباع بن روح، وأبو ريحانة شمعون الأنصاري، وسويد بن زيد، وذو الأصابع التميمي، وأبو أُبيّ بن أم حرام الأنصاري، وأنيف بن ملة الجذامي، وأبو رويحة الفزعي... وغيرهم من الصحابة الذين عاشوا في فلسطين ودُفنوا في ثراها.

ومن التابعين من أبناء فلسطين رجاء بن حيوة الكندي من مواليد بيسان، وهو الذي أشار على سليمان بن عبد الملك بتولية عمر بن عبد العزيز الخلافة. ومن التابعين أيضاً عبادة بن نسي الكندي، وروح بن زنباع، وممن سكن فلسطين أو زارها من التابعين مالك بن دينار، والأوزاعي، وهانئ بن كلثوم، وحميد بن عبد الله اللخمي، وسفيان الثوري، وابن شهاب الزهري.

ومن كبار الأئمة والفقهاء الذين ولدوا في فلسطين الإمام الشافعي الذي ولد في مدينة غزة، وممن عاشوا في فلسطين أو زاروها من الأئمة إبراهيم بن أدهم، والليث بن سعد، وأبو بكر محمد الطرطوشي، وأبو بكر الجرجاني، وابن قدامة المقدسي.

وإلى فلسطين ينتسب فاتح الأندلس القائد موسى بن نصير اللخمي، كما ينتسب إليها عبد الحميد بن يحيى رئيس فن الكتابة وسيّد الإنشاء والدواوين في عصره، وينتسب إليها أيضاً أول علماء الكيمياء الكبار في التاريخ الإسلامي خالد بن يزيد الأموي. ولا يتسع المجال للاستطراد، فقد كانت الأرض المقدسة مركزاً للحضارة الإسلامية، ومهوى لأفئدة المسلمين، وشارك أبناؤها بفعالية في بناء صرح الأمة الإسلامية الشامل وفي الارتقاء بنهضتها[21].

خامساً: المزاعم الدينية والتاريخية لليهود في فلسطين:

تجدر الإشارة إلى أن يهود هذا الزمان يبنون احتلالهم لفلسطين على مزاعم دينية وتاريخية، فيدّعون أن الله سبحانه وعدهم هذه الأرض، ويشيرون إلى ارتباطهم التاريخي بها، بحكمهم إياها زمناً، وبتواجدهم على أرضها، وارتباطهم النفسي والروحي بها، وقدسيتها عندهم. ونحن نؤمن أن لليهود حريتهم الدينية، وليس من حقّ أحد أن يكرههم على تغيير عقائدهم، ولكن ليس من حقهم أن يلزموا الآخرين بعقيدتهم. كما أنه ليس من حقهم أن يشردوا شعباً من دياره، ويغتصبوا أرضه وأملاكه ومقدساته تحت دعاواهم الدينية.

أما المسلمون فلا يرون لليهود حقاً في هذه الأرض، فمن ناحية دينية، فإن هذه الأرض أعطيت لبني إسرائيل عندما رفعوا راية التوحيد، واستقاموا عليها، تحت قيادة رسلهم

وصالحيهم. ولكنهم انحرفوا وبدّلوا وقتلوا أنبياءهم، وعاثوا في الأرض فساداً بعد ذلك، ففقدوا تلك الشرعية. والمسلمون يؤمنون أنهم الورثة الحقيقيون لراية التوحيد، وأنهم الامتداد الحقيقي الوحيد لأمة التوحيد ودعوة الرسل، وأن دعوة الإسلام هي امتداد واستمرار لدعوة إبراهيم وإسحق ويعقوب وإسماعيل وموسى وداود وسليمان وعيسى... عليهم السلام. فالمسلمون الآن هم أحق الناس بهذا الميراث بعد أن انحرف الآخرون. والمسألة غير مرتبطة بالجنس والنسل والقومية، وإنما مرتبطة باتباع المنهج، وعلى هذا فنحن المسلمين نؤمن أن رصيد الأنبياء هو رصيدنا، وتجربتهم هي تجربتنا، وتاريخهم هو تاريخنا، والشرعية التي أعطاها الله للأنبياء واتباعهم في حكم الأرض المقدسة هي دلالة على شرعيتنا وحقنا في هذه الأرض وحكمها. قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[22]، وقال تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[23]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[24]. وهكذا فإن الله أخبر إبراهيم عليه السلام أن الإمامة والقيادة لا ينالها الظالمون من نسله وذريته، لأن الأمر مرتبط بالاستقامة على منهج الله، ولو كان الأمر مرتبطاً بالتناسل فلا ينبغي لبني إسرائيل أن يقصروه على أنفسهم، ولاستحق إسماعيل عليه السلام ونسله هذا الوعد الذي أُعطي لإبراهيم، ولاستحقه العرب المنتسبون إلى إسماعيل جد العرب العدنانية، ومنهم قريش وسيدها محمد ﷺ.

أما من الناحية التاريخية، فإن حكم بني إسرائيل لفلسطين كان فترة ضئيلة ولم تتجاوز الأربعة قرون على أجزاء من فلسطين، وليس كلها. أما الحكم الإسلامي فقد استمر نحو 12 قرناً (636–1917م) قطعته لفترة ضئيلة فترة الحروب الصليبية. وإذا كان معظم اليهود قد غادر فلسطين، وانقطعت صلتهم الفعلية بها مدة 18 قرناً، منذ 135م وحتى القرن العشرين، فإن أهل فلسطين الأصليين لم يغادروها طوال الأربعة آلاف وخمسمائة سنة الماضية، إلى أن طُرد عدد كبير منهم قسراً على يد العصابات الصهيونية سنة 1948م، وما زالوا إلى الآن يجاهدون لاسترداد أرضهم دون أن يتنازلوا عنها.


• آرثر كوستلر

ثم إن أكثر من 80% من يهود هذا الزمان، حسب بعض الباحثين والعلماء اليهود أنفسهم وعلى رأسهم آرثر كوستلر Arthur Koestler صاحب كتاب القبيلة الثالثة عشر The Thirteenth Tribe: The Khazar Empire & Its Heritage (وإلى جانبه أ. ن. بولاك A. N. Polak، وك. ل. بروك K. L. Brook، وس. ساند S. Sand، وإ. إلياك E. Eliak)، لا يمُتّون إلى بني إسرائيل ولا إلى فلسطين بأي صلة نسب أو تاريخ، لأن معظم اليهود المعاصرين هم من يهود "الخزر" الذين ترجع أصولهم إلى قبائل تترية – تركية قديمة استوطنت منطقة شمال القوقاز (جنوب روسيا) وتهودت في القرن الثامن الميلادي بقيادة ملكها بولان Bulan سنة 740م، وعندما سقط ملكهم انتشروا في روسيا وشرق أوروبا، وهم ما يعرف الآن باليهود الأشكناز[25]، فإن كان لهم ثمة حقّ في العودة فليعودوا إلى جنوب روسيا!!

سادساً: خلفيات ظهور القضية الفلسطينية في التاريخ الحديث:

كما أشرنا سابقاً، فَقَدَ اليهود صلتهم بفلسطين عملياً مدة 1,800 عام، ولم يكن لديهم سوى العاطفة الدينية، التي رفض أحبارهم وحاخاماتهم وقادتهم تحويلها إلى برنامج عملي؛ لأنهم كانوا يؤمنون أنهم استحقوا تدمير دولتهم وشتاتهم بسبب خطاياهم، وأن عليهم انتظار المسيح المخلِّص الخاص بهم "الماشيح" أو "المسيّا"، وعند ذلك يجوز لهم الاستقرار في فلسطين وإقامة كيانهم.

على أن عدداً من التغيرات المهمة حدثت في التاريخ الأوروبي الحديث، انعكست بدورها على اليهود وإنشاء المشروع الصهيوني. فمنذ القرن السادس عشر الميلادي ظهرت **حركة الإصلاح الديني** "الحركة البروتستانتية" **Protestant Reformation** "Protestantism" التي ركزَّت على الإيمان بالعهد القديم "التوراة"، ونظرت لليهود وفق رؤية توراتية بأنهم "أهل فلسطين" المشردين في الأرض، وآمن الكثير من

البروتستانت بنبوءة العهد الألفي السعيد، بأن اليهود سيُجمعون من جديد في فلسطين، استعداداً لعودة المسيح المنتظر الذي سيقوم بتنصيرهم، ثم يقودهم في معركة آرمجدون Armageddon، حيث ينتصر على أعدائه، ليبدأ بعد ذلك عهد يمتد ألف سنة من السعادة. وقد شكل أتباع الكنائس البروتستانتية أغلبية سكان بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونحو نصف سكان ألمانيا. وهكذا ظهرت "الصهيونية غير اليهودية" خصوصاً وسط هؤلاء البروتستانت، الذين دعموا المشروع الصهيوني بناء على خلفية دينية[26].

ومن جهة أخرى فإن أوروبا، خصوصاً في القرن التاسع عشر، شهدت تحولات سياسية مهمة، فمنذ الثورة الفرنسية على الحكم الملكي سنة 1789م أخذت تتشكل **الدولة الأوروبية الحديثة**، وانتشرت **الفكرة القومية** والمشاعر الوطنية، وتمّ إنشاء أنظمة علمانية فصلت الدين عن الدولة وهمّشت دور الكنيسة. وتمّ "تحرير" اليهود، وإعطاؤهم كافة حقوق المواطنة، خصوصاً في أوروبا الغربية، مما سهل على اليهود اختراق هذه المجتمعات والأنظمة، والارتقاء بمكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستويات أعلى من النفوذ في دوائر السياسة والاقتصاد والإعلام.

وفي المقابل، فإن الدولة القومية والمشاعر الوطنية في روسيا وأوروبا الشرقية قد أخذت منحى آخر، حيث كان يتواجد غالبية يهود العالم. إذ قاوم يهود روسيا عمليات الدمج والتحديث الروسية، التي تميزت بالفوقية والقسر والإرهاب. وزادت مشاركة الكثير من اليهود في الحركات الثورية اليسارية من عداء الحكومة القيصرية الروسية لهم، وانفجرت العداوة ضدهم بشكل مكشوف إثر اغتيال قيصر روسيا ألكسندر الثاني Alexander II سنة 1881م، والذي اتهم به اليهود. وبدأت موجة من الإجراءات العنيفة القاسية ضدهم سميت بـ"اللا سامية anti-Semitism"، أي العداء لليهود لكونهم يهوداً ينتمون إلى العنصر السامي، وقد أدى ذلك إلى **نشوء "المشكلة اليهودية"**[27]؛ إذ إن ملايين اليهود في روسيا أخذوا يبحثون عن فرصة للخلاص مما هم فيه، وبدأت أعداد هائلة منهم في الهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية. وكانت هذه فرصة الحركة الصهيونية للظهور والدعوة إلى حلّ المشكلة اليهودية، بإنشاء كيان آمن مستقل لليهود في فلسطين. وتعاطف الكثير من الأوروبيين والأمريكان مع هذه الدعوة، سواء لخلفياتهم الدينية، أم تخلصاً من أعباء التدفق اليهودي على أرضهم.

وأسهم **ضعف الدولة العثمانية**، التي كانت فلسطين تحت حكمها خلال الفترة 1516–1917م، وسعْيُ الدول الغربية لتقاسم أراضيها، إلى بروز أجواء عملية أفضل لتأسيس المشروع الصهيوني. إذ كانت هناك رغبة غربية بملء الفراغ الذي سينتج عن سقوط الدولة العثمانية، ومنع نهوض قوة إسلامية كبرى تَخْلُف العثمانيين.

وقد ظهرت في ذلك الوقت فكرة إنشاء **دولة حاجزة** شرقي قناة السويس وغربي بلاد الشام، في أواخر القرن التاسع عشر، بحيث يتم غرس كيان غريب في قلب العالم الإسلامي، يفصل جناحه الآسيوي عن جناحه الإفريقي، ويمنع وحدته، ويضمن ضعفه وتفككه، إذ إن استمرار مثل هذا الكيان مرتبط بمدى ضعف من حوله. وسيسعى هذا الكيان بالتالي لضرب أي نمو حضاري قوي في المنطقة، وسيشغل العالم الإسلامي بمشكلة طويلة معقدة تستنزف طاقته وجهوده، وتبقيه إلى أبعد مدى ممكن في فلك التبعية والضعف والحاجة للعالم الغربي، كما تبقيه مصدراً للمواد الخام وسوقاً للمنتجات الغربية. وكما أن هذا الكيان سيكون بحاجة إلى دعم الغرب لضمان استمراره، فإن الغرب كذلك سيكون بحاجة إليه لضمان ضعف العالم الإسلامي وتفككه وتبعيته. وبذلك ينشأ بينهما تحالف لا ينفصم. وهنا تكمن أهمية أن يفهم المسلمون أن هذا المشروع موجّه ضدّ كل مسلم وآماله في الوحدة والنهضة والتقدم وليس ضدّ الفلسطينيين وحدهم.

لقد عاش الغرب قروناً طويلة من الصراع مع المسلمين، كانت فيه اليد الطولى للمسلمين نحو 11 قرناً، وما كانت لتنتهي دولة مسلمة حتى تحل مكانها دولة مسلمة تجدد الحيوية في هذه الأمة، وتحفظ عزتها وكرامتها، فكانت دول الراشدين، والأمويين، والعباسيين، والمماليك، والعثمانيين الذين خلفوا المماليك وتمكنوا من فتح معظم أوروبا الشرقية، ومن توحيد العالم العربي تحت رايتهم فكانوا حصناً عظيماً للإسلام قرون عديدة. غير أن ضعف الدولة العثمانية خصوصاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جعل الأوروبيين يفكرون بطريقة تضمن ألا تقوم بعد ذلك للعالم الإسلامي قائمة، وألا تحل محل العثمانيين دولة مسلمة جديدة، تبعث الحيوية والنهضة فيهم، فكانت **فكرة الدولة الحاجزة**، التي توافقت مع فكرة حلّ المشكلة اليهودية، ومع فكرة حماية الجناح الشرقي لقناة السويس.

سابعاً: التطور السياسي للقضية الفلسطينية حتى سنة 1914:


• نابليون بونابرت

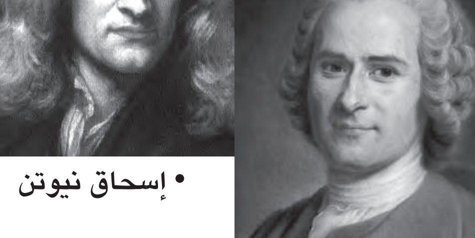
لفتت حملة نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte إلى مصر، التي احتلها بسهولة في تموز/ يوليو 1798، الأنظار إلى مدى ضعف الدولة العثمانية، وفتحت شهية الاستعمار الأوروبي لاقتسام تركة هذه الدولة.

وقد نفّذ نابليون حملةً على فلسطين في شباط/ فبراير 1799، فاحتل جنوب فلسطين ووسطها بسرعة، وفي 1799/3/6 احتلَّ يافا، حيث ارتكب الفرنسيون فيها مذبحة وحشية بقتل ألفين من حاميتها بعد استسلامها، لأن نابليون لم يكن يرغب في تحمل تكاليف إطعامهم وحراستهم. وبدأ حصار الفرنسيين لعكا في 18 آذار/ مارس؛ غير أنهم فشلوا أمام أسوار عكا وصمود حاميتها وأهلها، ولذلك عرفت عكا بـ"قاهرة نابليون". وانسحب الفرنسيون إلى مصر في 1799/5/20.[28]

تشير بعض المراجع أن نابليون كان أول زعيم سياسي أوروبي يصدر دعوة رسمية لليهود لتحقيق آمالهم، وإقامة كيانهم على أرض فلسطين، وأنه قد نشر دعوته هذه في 1799/4/20 في أثناء حصاره لعكا[29]. غير أنه على ما يبدو لا يوجد علمياً ووثائقياً ما يُثبت ذلك.

ولم تكن الأهمية الخاصة لمصر وبلاد الشام لتغيب عن أعين البريطانيين الذين كانوا القوة الكبرى الأولى في العالم، فافتتحت بريطانيا قنصلية لها في القدس سنة 1838. وفي أول رسالة لنائب القنصل في القدس، طلبت الخارجية البريطانية منه توفير الحماية لليهود، حتى وإن كانوا غير بريطانيين، ولذلك ظلت هذه القنصلية مركزاً للدفاع عن مصالح اليهود حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914[30]. وعندما تمّ للبريطانيين السيطرة على قبرص سنة 1878، ومصر سنة 1882، أصبحت الدولة الاستعمارية الوحيدة التي لها قواعد شرقي البحر المتوسط. وبالإضافة إلى الخلفيات الدينية والتاريخية، أصبحت تنظر إلى فلسطين في ضوء

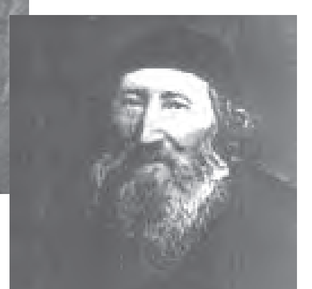
التنافس الاستعماري على المنطقة، وفي ضوء حاجتها لحماية الجناح الشرقي لقناة السويس التي أصبحت الشريان الحيوي للمواصلات البريطانية خصوصاً إلى الهند. وعندما تأسس المشروع الصهيوني، وظهرت فكرة الدولة الحاجزة، فإنها كانت تخدم بلا شكّ، مختلف الدوافع والخلفيات الدينية والحضارية والسياسية والاستراتيجية. وأصبحت تتخذ أبعاداً عملية يمكن تنفيذها في ضوء التدهور العثماني المتسارع.



• إسحاق نيوتن

• جان جاك روسو

• جوزيف بريستلي



• زفي هيرش كاليشر



• يهودا القالي

• موزيس هس

ولم تكن أصداء الدعوات التي أطلقها اليهود والصهاينة غير اليهود لـ"العودة" إلى فلسطين لتأخذ أبعاداً جدية قبل نهايات القرن التاسع عشر. فقد ظهرت بواكير هذه الدعوات في القرن السادس عشر، مروراً بأول كتاب صدر حول هذا الموضوع بقلم المحامي البريطاني هنري فنش Henry Finch سنة 1621 بعنوان "البعث العالمي الكبير أو عودة اليهود"، كما ظهرت في كتابات ودعوات النصارى أمثال إسحاق نيوتن Isaac Newton (1643–1727)، وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau (1712–1778)، وجوزيف بريستلي Joseph Priestley (1733–1804)، وشافتسبري Shaftesbury، ولورنس أوليفانت Laurence Oliphant.

وظهرت كذلك دعوات اليهود أمثال شبتاي تسفي Shabbetai Tzvi (1626–1676)، وزفي هيرش كاليشر Zvi Hirsch Kalischer (1795–1874)، ويهودا القالي Judah Alkalai (1798–1878)، وموزيس هس Moses Hess (1812–1875) وغيرهم[31]. غير أن قدوم اليهود ظلّ مرتبطاً بالعاطفة الدينية التقليدية في زيارة الأماكن المقدسة، أو السكن بجوارها، كما ارتبط بمشاريع استيطانية "خيرية"، ولم يأخذ طابع البرنامج السياسي المنظم المكشوف. فقد كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1799 نحو 5 آلاف[32]، وفي سنة 1876 بلغ 13 ألفاً و920 يهودياً[33].



• **المؤتمر الصهيوني الأول، 1897**

أخذت الهجرة اليهودية تتخذ طابعاً أكثر تنظيماً وكثافة منذ سنة 1882 إثر تصاعد "المشكلة اليهودية" في روسيا، وقامت السلطات العثمانية بعدد من الإجراءات لمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت سنة 1887 بفصل سنجق القدس عن ولاية سورية، ووضعته مباشرة تحت إشراف الحكومة المركزية (الباب العالي) لإعطاء رعاية واهتمام أكبر لهذه المنطقة[34]. وبالرغم من أن عدد اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية، خصوصاً روسيا وشرقي أوروبا، بلغ نحو مليونين و367 ألف شخص خلال الفترة 1881–1914، إلا أن عدد من استطاع الهجرة منهم إلى فلسطين بلغ نحو 55 ألفاً، أي ما نسبته 2.32%، بينما هاجرت الأغلبية الساحقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية[35]. وهذا يدل على نجاح نسبي للسلطات العثمانية في الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

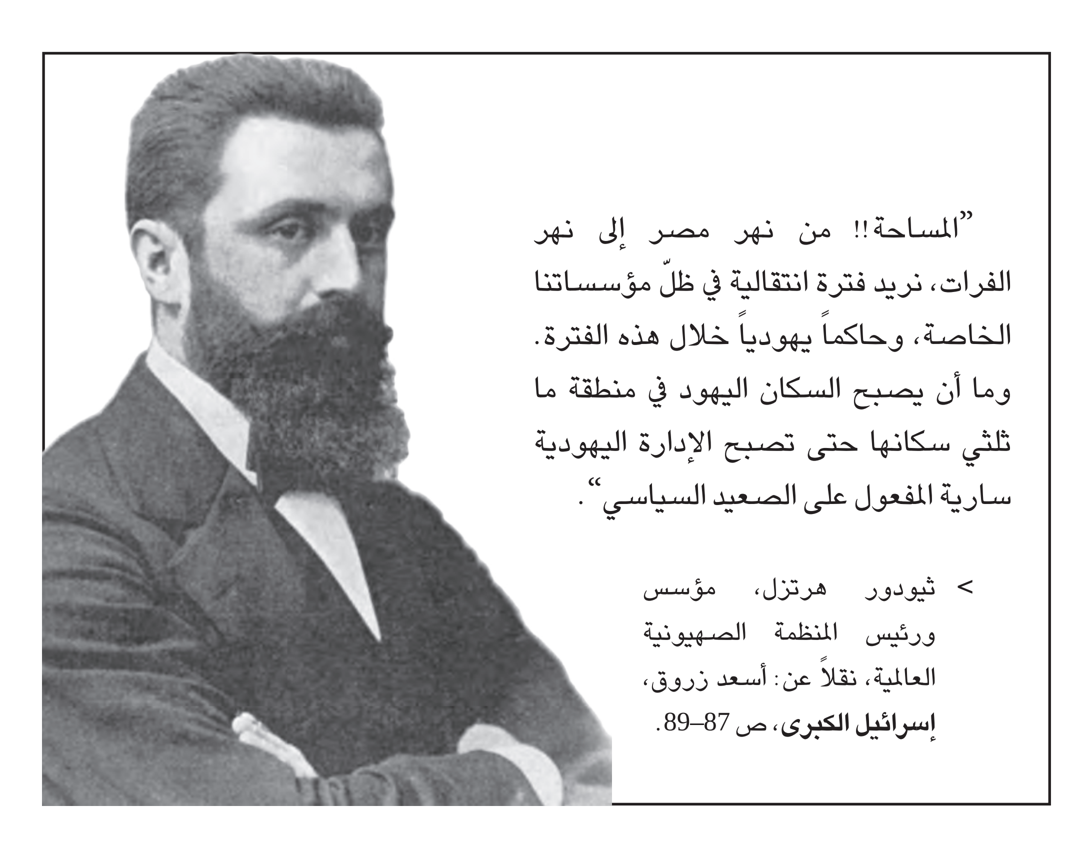


• السلطان عبد الحميد الثاني

وقد كان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization (WZO) وانعقاد مؤتمرها الأول في بال بسويسرا في 29–1897/8/31 بزعامة ثيودور هرتزل Theodor Herzl فاتحة العمل الصهيوني السياسي المؤسسي المنظم، لتأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين. وقد حرص هرتزل على تحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاتصالات الديبلوماسية، ومحاولة تشجيع القوى الكبرى، وخصوصاً بريطانيا، على تبنّي هذا المشروع، في ضوء المصالح والفوائد التي يمكن أن يجنيها الغرب الاستعماري الصليبي، وقد حاول هرتزل عبثاً إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكماً ذاتياً فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية، كانت الدولة العثمانية في أَمَسِّ الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909) وقف سداً منيعاً ضدّ رغبات اليهود، وردَّ على من نقل اقتراح هرتزل إليه قائلاً:

أنصحه ألا يسير أبداً في هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد؛ لأنها ليست لي بل لشعبي. ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا... ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا، ولن أقبل بتشريحنا لأيِّ غرض كان[36].

وقد شارك اليهود بفعالية في إسقاط السلطان عبد الحميد من منصبه، من خلال انبثاثهم ونفوذهم الكبير في جمعية تركيا الفتاة وذراعها لجنة الاتحاد والترقي، والتي قامت بالانقلاب العسكري عليه، وإجباره على التنازل عن العرش، وتعمدت إرسال أحد زعمائها، وهو إيمانويل قره صو Emmanuel Carasso (وهو زعيم يهودي صهيوني ماسوني) ضمن الوفد الذي أبلغ السلطان عبد الحميد بقرار عزله. وكان قره صو هذا قد حاول التأثير على السلطان عبد الحميد لإسكان اليهود في فلسطين، فقام بطرده[37]. وقد استمتع اليهود بنفوذ كبير تحت حكم الاتحاد والترقي خلال الفترة 1909–1914، فبينما كان لليهود ثلاثة وزراء من أصل 13 وزيراً في حكومة الاتحاد والترقي التي تشكلت سنة 1913، كان للعرب الذين يزيد عددهم عن نصف السكان وزير واحد[38].



"المساحة!! من نهر مصر إلى نهر الفرات، نريد فترة انتقالية في ظلّ مؤسساتنا الخاصة، وحاكماً يهودياً خلال هذه الفترة. وما أن يصبح السكان اليهود في منطقة ما ثلثي سكانها حتى تصبح الإدارة اليهودية سارية المفعول على الصعيد السياسي".

< ثيودور هرتزل، مؤسس ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية، نقلاً عن: أسعد زروق، **إسرائيل الكبرى**، ص 87–89.

وقد كان لأبناء فلسطين نشاط مبكر في مواجهة المشروع الصهيوني، وكانت أولى الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة سنة 1886، وقاموا بتقديم العرائض للسلطات العثمانية، كما نشطت الصحف في تبيان الخطر

الصهيوني مثل جريدتي الكرمل وفلسطين. وكان للشيخ محمد رشيد رضا المصلح الإسلامي "اللبناني" المقيم في مصر من خلال مجلة المنار دور رائد في ذلك. كما برز من رجالات فلسطين يوسف ضيا الخالدي وسليمان التاجي الفاروقي وإسعاف النشاشيبي... ممن تحدثوا عن الخطر الصهيوني. وكانت سياسات "التتريك" والمحاباة للصهيونية التي مارستها حكومة الاتحاد والترقي باعثاً رئيسياً لأبناء فلسطين والعرب للانضمام للجمعيات العربية، التي أخذت تطالب بالإصلاح ضمن الدولة العثمانية، مثل حزب اللا مركزية والعربية الفتاة وغيرها[39].

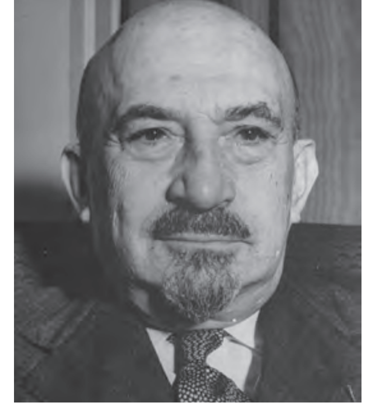


• إسعاف النشاشيبي



• يوسف ضيا الخالدي

ثامناً: قضية فلسطين في الحرب العالمية الأولى 1914–1918:



• حاييم وايزمان

ومع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كان قد بلغ عدد اليهود في فلسطين نحو 80 ألفاً، غير أن موقف اليهود الممالئ لبريطانيا وحلفائها ضدّ الدولة العثمانية قد جعل العثمانيين يضيقون عليهم فترة الحرب (1914–1918)، فانخفض عددهم مع نهايتها إلى نحو 55 ألفاً.

وقد كانت الحرب العالمية الأولى خطراً هائلاً على الجميع، لكنها مثلت في الوقت نفسه فرصة أمام كل طرف للانتفاع من نتائجها في حالة الانتصار، فنشط سوق المفاوضات والاتصالات السرية والمعاهدات لترتيبات ما بعد الحرب. وعلى الرغم من أن المنظمة الصهيونية العالمية عانت مؤقتاً من حالة من التشتت بسبب وجود الكثير من قياداتها في ألمانيا، إلا أن حاييم وايزمان Chaim Weizmann استطاع إعادة ترتيب أوراقها، وقيادتها عملياً من خلال مركزه في بريطانيا. أما بريطانيا فقد سعت إلى ضمان نفوذها في بلاد الشام والعراق من خلال السير في ثلاثة اتجاهات متعارضة متضاربة، ولم تبالِ بهذا التعارض كثيراً في سبيل تحقيق أهدافها والانتصار في الحرب.



• الشريف حسين بن علي



كان **الاتجاه الأول** التفاوض مع الشريف حسين بن علي أمير الحجاز، فيما عُرف بمراسلات حسين – مكماهون Hussein-McMahon Correspondence تموز/ يوليو 1915 – آذار/ مارس 1916، لدفعه لإعلان الثورة العربية على العثمانيين مقابل وعود باستقلال معظم المناطق العربية في جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق تحت زعامته. وكان الكثير من رجالات العرب قد أصيبوا بالإحباط جرّاء سياسات الاتحاد والترقي، التي أفقدت الدولة العثمانية مصداقيتها الإسلامية، كما غضبوا لقيام جمال باشا الصغير والي سورية بتعليق العديد من القيادات العربية على أعواد المشانق في أيار/ مايو 1915، بالرغم من أن زعامات الجمعيات العربية كانت قد أعلنت في بداية الحرب تناسي خلافاتها مع العثمانيين، والوقوف إلى جانبها في محاربة "الكفار".

وقد تعمدت بريطانيا سياسة عدم الوضوح في تحديد التزاماتها، وضغط الشريف حسين على بريطانيا لتكون أكثر تحديداً، خصوصاً فيما يتعلق بحدود الدولة العربية المقترحة، فأرسلت بريطانيا في 1915/10/24 عدداً من التحفظات على الحدود، كمطالبتها بعدم ضمّ إقليمَي مرسين وأضنة، وكذلك المناطق التي تقع إلى الغرب من سناجق حلب وحمص وحماة ودمشق، بالإضافة إلى استمرار استعمارها لجنوب اليمن وإمارات الخليج العربي، ومطالبتها بوضع إداري خاص لجنوب العراق يكفل المصالح

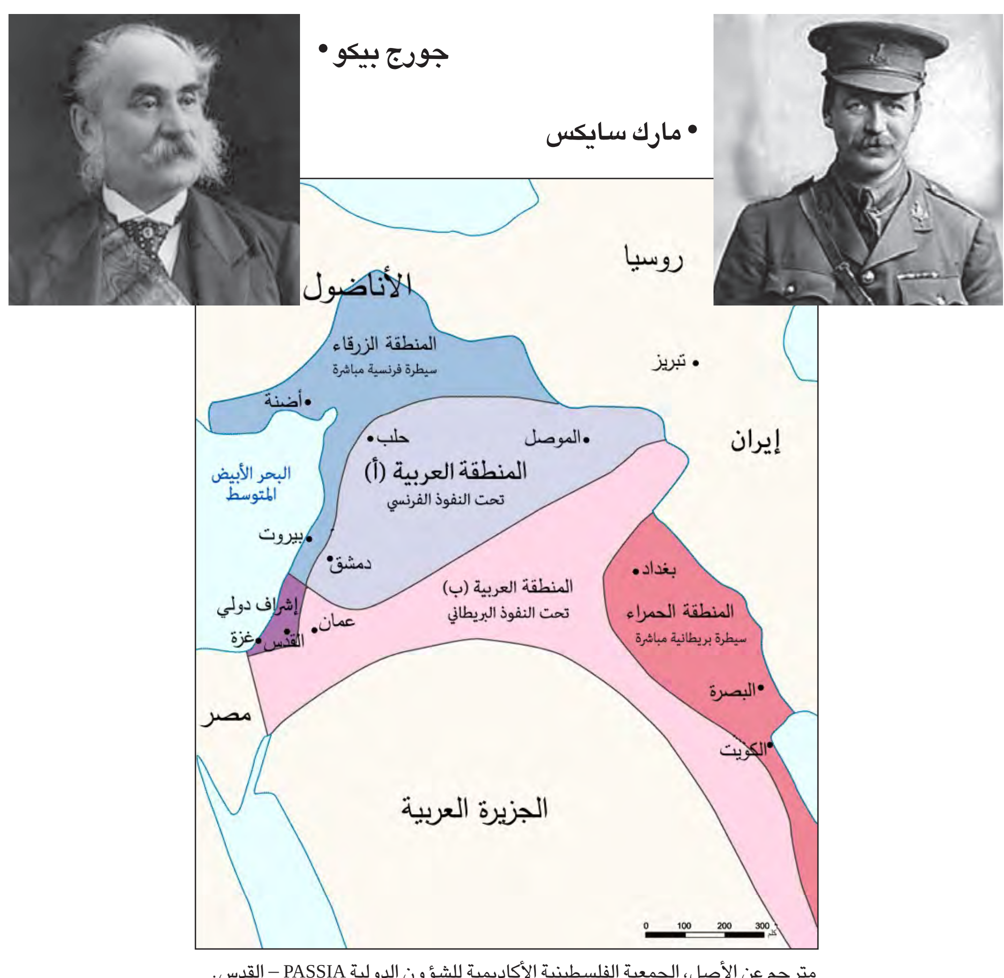
البريطانية. وبالرغم من أن الشريف حسين كان يفهم أنه لا يستطيع تغيير شيء بالنسبة للبلدان العربية المستعمَرة، كما عبر عن استعداده لمناقشة المصالح البريطانية في جنوب العراق، إلا أنه أصر على عروبة المناطق غربي مناطق حلب وحمص ودمشق (وهو ما فهم أن المقصود منها ما يعرف الآن بلبنان). وقد تمّ الاتفاق على ضرورة المسارعة في إعلان الثورة على أن تتم مناقشة الأمور المعلقة بعد انتهاء الحرب. فقام الشريف حسين بإعلان الثورة في الحجاز في 1916/6/10 وتحالف علناً مع البريطانيين، وأيدته في ذلك الجمعيات العربية، التي كان لها نفوذ قوي خصوصاً في بلاد الشام، كالعربية الفتاة واللا مركزية والعهد.

أما **الاتجاه البريطاني الثاني** فكان التفاوض مع فرنسا (انضمت بعد ذلك روسيا للمفاوضات) بشأن مستقبل العراق وبلاد الشام. وقد تمّ الاتفاق فيما يعرف باتفاقية سايكس–بيكو Sykes–Picot Agreement في أيار/ مايو 1916 على إعطاء البريطانيين معظم العراق (مقارنة بحدوده الحالية) وشرقي الأردن ومنطقة حيفا في فلسطين، أما لبنان وسورية فتوضعان تحت الاستعمار الفرنسي. ونظراً لرغبة كافة الأطراف في استعمار فلسطين فقد اتُفق على أن توضع تحت إشراف دولي.


• هربرت صمويل

وكان **الاتجاه البريطاني الثالث** هو التفاوض مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين. وقد دفعهم إلى ذلك حاجتهم الماسة لاستخدام النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة لدفعها للمشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها (وهذا ما حدث فعلاً في آذار/مارس 1917)، بالإضافة إلى وجود النفوذ اليهودي الصهيوني في بريطانيا وفي الحكومة البريطانية نفسها، من خلال وزير الداخلية اليهودي الصهيوني هربرت صمويل Herbert Samuel، والنصارى المتصهينين مثل رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George، ووزير الخارجية آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour. هذا بالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً من دوافع وخلفيات دينية وسياسية واستراتيجية... . وكانت النتيجة صدور تصريح بلفور الذي اشتهر بـ"وعد بلفور" في

1917/11/2 بتعهد بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد كان هذا من أغرب الوعود في التاريخ الإنساني، فبالإضافة إلى تعارضه مع المعاهدات الأخرى، فقد تجاوز بصلف وغرور رغبات وأماني أصحاب البلاد الشرعيين، وتعهد أن يعطي أرضاً لا يملكها، بل ولم يكن قد احتلها بعد، إلى أناس لا يستحقونها، وكان ذلك في ذروة الحديث عن الشرف البريطاني، والدفاع عن القيم والمبادئ.



• جورج بيكو

• مارك سايكس

مترجم عن الأصل، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA – القدس.

• خريطة اتفاقية سايكس – بيكو

لم تبقَ اتفاقية سايكس–بيكو طيّ الكتمان، إذ قام الروس بكشفها بعد أن استطاعت الثورة الشيوعية القضاء على الحكم القيصري في روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1917، وأعلنت انسحابها من الحرب. كما عرف الناس مبكراً بوعد بلفور الذي لم يعد سراً، بعد أن وصل للصحافة في البلاد العربية، مصر بالتحديد، بعد أقل من أسبوع من صدوره. وقد كان ذلك صدمة كبيرة للثورة العربية، إذ لم يتخيل الثوار أبداً هذه الدرجة من الخداع البريطاني، ولذلك رفض جنود الثورة العربية الاستمرار ما لم توضح الأمور، فأرسلت بريطانيا إمعاناً في التضليل أحد مبعوثيها، ديفيد هوجارث David Hogarth، في كانون الثاني/ يناير 1918 لطمأنة الشريف حسين، حيث حمل تصريحاً بريطانياً بأن الهجرة اليهودية لفلسطين لن تتعارض مع مصالح السكان السياسية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، حمل التصريح البريطاني إلى القياديين السوريين السبعة في حزيران/ يونيو 1918 تأكيدات واضحة على أن الأرض التي يحتلها البريطانيون (جنوب فلسطين وجنوب العراق) سوف تحكم وفق رغبات السكان، بالإضافة إلى الموافقة على استقلال ما كان ما يزال تحت السيادة العثمانية من شمال فلسطين وشرقي الأردن وسورية ولبنان وشمال العراق. وعندما انتهت الحرب العالمية صدر التصريح الإنجلو–فرنسي في 1918/11/7 بتأكيد التعهدات للعرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني في الحرية والاستقلال[40].

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

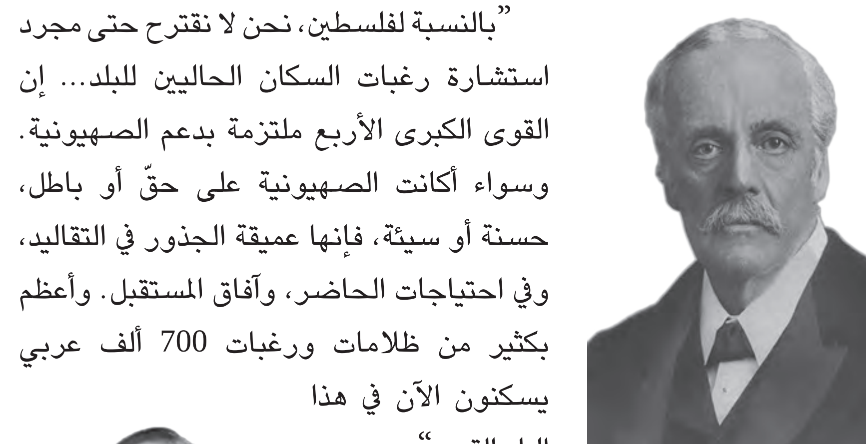
Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

• وعد بلفور



"بالنسبة لفلسطين، نحن لا نقترح حتى مجرد استشارة رغبات السكان الحاليين للبلد... إن القوى الكبرى الأربع ملتزمة بدعم الصهيونية. وسواء أكانت الصهيونية على حقّ أو باطل، حسنة أو سيئة، فإنها عميقة الجذور في التقاليد، وفي احتياجات الحاضر، وآفاق المستقبل. وأعظم بكثير من ظلامات ورغبات 700 ألف عربي يسكنون الآن في هذا البلد القديم".

• **آرثر جيمس بلفور**

> من مذكرة وزير الخارجية البريطاني بلفور إلى اللورد كيرزون Lord Curzon، في 1919/8/11، والمحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني F.O. 371/4183.

اللورد كيرزون •

هوامش الفصل الأول

[1] لمزيد من التفصيل حول تاريخ فلسطين القديم، انظر مثلاً: محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين في التاريخ** (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 1972)؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، إشراف أحمد المرعشلي (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج 1، ص 37، وج 3، ص 273–279، وج 4، ص 174.

[2] انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 1، ص 117–129.

[3] سورة المائدة: 21.

[4] سورة الإسراء: 1.

[5] سورة الأنبياء: 81.

[6] رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وأبو داود.

[7] حديث حسن، رواه الطبراني.

[8] حديث صحيح، رواه الإمام أحمد في مسنده، وابن ماجه في سننه.

[9] حديث صحيح، رواه الطبراني.

[10] حديث صحيح، أخرجه الحاكم، وأبو نعيم في الحلية.

[11] رواه الطبراني، وقال الهيثمي فيه أرطأه بن المنذر، وبقية رجاله ثقات.

[12] ورد حديث رواه الإمام أحمد بهذا المعنى. ونصه "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا يا رسول الله: وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس"، ورجاله ثقات إلا مهدي بن جعفر الرملي، فقد وثقه ابن حبان ويحيى بن معين، وضعّفه البخاري.

[13] انظر: القدس: مكانتها في الوجدان الديني اليهودي، في عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الرابع** (دار الأمل، 2018)، انظر:
http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG4/GZ1/BA07/MD23.HTM

[14] انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 271–279، و666–670.

[15] سورة المائدة: 24.

[16] حول تاريخ بني إسرائيل القديم المشار إليه في الفقرات السابقة، انظر مثلاً: ظفر الإسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم 1220ق.م – 1359م: منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي**، ط 4 (بيروت: دار النفائس، 1984)؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 1، ص 238، وج 3، ص 184–186، و266–268، وج 4، ص 216–218.

[17] حول فتح فلسطين وبلاد الشام، انظر مثلاً: الأزدي، **تاريخ فتوح الشام**، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1970)؛ وأحمد عادل كمال، **الطريق إلى دمشق** (بيروت: دار النفائس، 1980)؛ ومحسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ط 3 (لندن: فلسطين المسلمة، 1998)، ص 49–77.

[18] انظر نصّ العهدة العمرية في: محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ج 3، ص 418.

[19] حول فلسطين في عهد الراشدين والأمويين والعباسيين والفاطميين والأيوبيين، انظر مثلاً: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 242–266، و426–428.

[20] ناقشنا في كتابنا الطريق إلى القدس في الفصل الثالث بالتفصيل جهاد المسلمين لتحرير فلسطين من الصليبيين والتتار، انظر: **الطريق إلى القدس**، ص 89–128.

[21] حول الصحابة والتابعين ورجال الإسلام الذين عاشوا في فلسطين، انظر مثلاً: ضياء الدين محمد المقدسي، **فضائل بيت المقدس**، تحقيق محمد مطيع حافظ، سلسلة فضائل الشام رقم 2 (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص 90–92؛ ومصطفى مراد الدباغ، **القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين** (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 47–48، و111–113، و138–140، و188؛ ومصطفى مراد الدباغ، **من هنا وهناك** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص 80–83، و112.

[22] سورة آل عمران: 67–68.

[23] سورة البقرة: 132.

[24] سورة البقرة: 124.

[25] حول يهود الخزر، انظر مثلاً: أسماء فاعور، **فلسطين والمزاعم اليهودية** (بيروت: دار الأمة، 1995)، ص 235–241.

[26] حول هذا الموضوع، انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة رقم 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الأول/ ديسمبر 1985).

[27] حول هذا الموضوع، انظر: عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة رقم 60–61 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الأول/ ديسمبر 1982 – كانون الثاني/ يناير 1983)، ج 1، ص 89–116؛ وأسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية 1882–1982** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 23–26.

[28] عبد الكريم رافق، فلسطين في عهد العثمانيين (2): من مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى العام 1326هـ/ 1918م، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، المجلد الثاني، ص 854.

[29] انظر مثلاً: ريجينا الشريف، **مرجع سابق**، ص 106–110؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 279.

[30] Albert H. Hyamson, *Palestine Under the Mandate 1920–1948* (Great Britain: Methuen, 1950), p. 7.

[31] انظر: ريجينا الشريف، **مرجع سابق**، ص 79–81؛ وأسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية**، ص 27–30.

[32] حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897–1909**، ط 2 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980)، ص 82–84.

[33] سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني** (بيروت: دار الحداثة للطباعة النشر، 1984)، ج 1، ص 280.

[34] انظر: حسان حلاق، **مرجع سابق**، ص 101–105.

[35] انظر: وليم فهمي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص 36. وقد قدَّرت مراجع أخرى عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة 1882–1914 بنحو 55–70 ألفاً، انظر مثلاً: صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 40.

[36] سمير أيوب، **مرجع سابق**، ج 1، ص 128.

[37] انظر: صالح أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (بيروت: دار الفتح، 1970)، ص 33.

[38] عجاج نويهض، **رجال من فلسطين** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1980)، ص 326–327.

[39] حول هذا الموضوع، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 9 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 37–67.



[40] حول المفاوضات والوعود البريطانية مع الشريف حسين، والفرنسيين، والمنظمة الصهيونية العالمية، انظر: **المرجع نفسه**، ص 72–84؛ و**تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم 5479**، النسخة العربية الرسمية، إصدار حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين (القدس: 1937)، ص 23–31 (اشتهر هذا التقرير باسم **تقرير بيل**). وانظر أيضاً:

George Antonius, *The Arab Awaking* (London: Hamish Hamilton, 1955), pp. 260–272.

الفصل الثاني

فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

1948–1918

فلسطين تحت الاحتلال البريطاني 1918–1948

مقدمة:



• إدموند اللنبي

أتم البريطانيون احتلال جنوب فلسطين ووسطها في كانون الأول/ ديسمبر 1917، واحتلوا القدس في 1917/12/9. وخطب قائد الجيش البريطاني اللنبي Allenby في القدس محتفلاً بانتصاره قائلاً: "والآن انتهت الحروب الصليبية"[1]، وكأن حملتهم على فلسطين كانت آخر حملة صليبية، وكأن الحروب الصليبية لم تتوقف منذ أن شنها الأوروبيون قبل ذلك بأكثر من 800 سنة. وفي أيلول/ سبتمبر 1918 احتل البريطانيون شمال فلسطين، كما احتلوا في أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 1918 شرق الأردن وسورية ولبنان. ومنذ ذلك الوقت فتحت بريطانيا بالقوة مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين، واستطاعت بريطانيا بعد ذلك إقناع فرنسا بالتخلي عن مشروع تدويل فلسطين كما في نصوص سايكس–بيكو، مقابل رفع بريطانيا لدعمها للحكومة العربية التي نشأت في دمشق بزعامة فيصل بن الشريف حسين، حتى تتمكن فرنسا من احتلال سورية.

وفَّرت بريطانيا لنفسها غطاءً دولياً باستصدار قرار من عصبة الأمم في 1922/7/24 بانتدابها على فلسطين، وتمّ تضمين وعد بلفور في صكّ الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً معتمداً دولياً. غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم، كانت قائمة على أساس مساعدة الشعوب المنتدبة وإعدادها لنَيل استقلالها. وقد تضمن صكّ الانتداب نفسه على فلسطين مسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وهذا يعني ألا يقف وعد بلفور في نهاية الأمر عائقاً في وجه أبناء فلسطين ضدّ الارتقاء بمؤسساتهم وإقامة دولتهم. وكان تنفيذ وعد بلفور يعني عملياً الإضرار بمصالح أهل فلسطين وحقوقهم، وتعطيل بناء مؤسساتهم الدستورية باتجاه إقامة دولتهم. وقد فضلت بريطانيا دائماً التزام الشق المتعلق بوعد بلفور، وأصمَّت آذانها ولم تحترم الشق المتعلق بحقوق أبناء

فلسطين العرب الذين كانوا يمثلون نحو 92%[2] من السكان عند بداية الاحتلال. وربما أرادت بريطانيا من إيجاد نصوص متعلقة بحقوق الفلسطينيين إظهار نفسها بمظهر الحكم العادل بين الطرفين العربي واليهودي، وتشجيع الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم وفق أساليب مدنية "دستورية"، وعدم إغلاق كافة المنافذ أمامهم، بحيث لا يصلون إلى درجة الانفجار والثورة بسرعة، في الوقت الذي تقوم فيه بالتسويف والمماطلة، ريثما يتم لها ترسيخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين.



• آرثر واكهوب

وضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري حتى نهاية حزيران/ يونيو 1920، ثم حولتها إلى الحكم المدني، وعيَّنت اليهودي الصهيوني هربرت صمويل أوّل "مندوب سامٍ" لها على فلسطين (1920–1925) حيث شرع في تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانياً على الأرض. وتابع المندوبون "السامون" المسيرة نفسها، غير أن أكثرهم سوءاً ودهاءً ونجاحاً في التنفيذ كان آرثر واكهوب Arthur Wauchope (1931–1938) حيث وصل المشروع الصهيوني في عهده إلى درجات خطيرة.

أولاً: تطور المشروع الصهيوني:

وعلى أي حال، فقد عاشت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني مؤامرة رهيبة، فحُرم أهل فلسطين من بناء مؤسساتهم الدستورية وحُكْم أنفسهم، ووُضعوا تحت الحكم البريطاني المباشر، وأُعطي المندوبون السامون صلاحيات مطلقة. وضيَّقت بريطانيا على الفلسطينيين سبل العيش وكسب الرزق، وشجعت الفساد، وسعت لتعميق الانقسامات العائلية والطائفية وإشغال أبناء فلسطين ببعضهم. وفي المقابل شجعت الهجرة اليهودية، فزاد عدد اليهود من 55 ألفاً (8% من السكان) سنة 1918 إلى 646 ألفاً (31.7% من السكان) سنة 1948. وبالرغم من الجهود اليهودية – البريطانية المضنية للحصول على الأرض، إلا أن اليهود لم يتمكنوا من الحصول سوى على نحو 6% من فلسطين بحلول 1948، كان معظمها إما

أراضٍ حكومية، أو أراضٍ باعها إقطاعيون غير فلسطينيين كانوا يقيمون في لبنان وسورية وغيرها، وقد بنى اليهود على هذه الأراضي 291 مستعمرة.

وفي الوقت الذي كانت السلطات البريطانية تسعى حثيثاً لنزع أسلحة الفلسطينيين، وتقتل أحياناً من يحوز سلاحاً نارياً، بل وتسجن لسنوات من يملك رصاصات أو خنجراً أو سكيناً طويلاً، فإنها غضّت الطرف، بل وشجعت سرّاً تسليح اليهود لأنفسهم، وتشكيلهم قوات عسكرية وتدريبها، بلغ عددها مع اندلاع حرب 1948 أكثر من 70 ألف مقاتل (64 ألف مقاتل من الهاجاناه Haganah، و5 آلاف من الإرجون Irgun، وألفين من شتيرن Stern... وغيرها)، وهو عدد يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الجيوش العربية السبعة عندما دخلت في حرب 1948!! وأسس اليهود الوكالة اليهودية Jewish Agency سنة 1929، والتي تولت شؤون اليهود في فلسطين، وأصبحت أشبه بدولة داخل دولة لما تمتعت به من صلاحيات واسعة. وأقام اليهود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية ضخمة، شكلَّت بنية تحتية قوية للدولة اليهودية القادمة، فتأسس اتحاد العمال (الهستدروت Histadrut) وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة 1925...[3]. وهكذا، فإن الظلم والقهر والمحاباة كان السمة الأبرز للاستعمار البريطاني لفلسطين.







• جنود الهاجاناه، 1948

ثانياً: ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية:

وبالرغم من حالة الإنهاك التي خرج بها الفلسطينيون من الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من وقوع البلاد العربية من حولهم، والعالم الإسلامي بشكل عام، تحت سطوة الاستعمار ونفوذه، وبالرغم من ضعف إمكاناتهم المادية، وانعدام أدوات الضغط والنفوذ السياسي لديهم، مقارنة بما حظي به المشروع الصهيوني من دعم يهودي عالمي، ومن رعاية القوى العظمى له، بالرغم من ذلك كله، فإن التمسك بحقهم الكامل في فلسطين، والإصرار على استقلالهم مهما كلّف الثمن، كانت السمة الأبرز لنشاطهم السياسي الجهادي طوال فترة الاحتلال البريطاني. وقد تمحور النشاط السياسي الفلسطيني حول مطالب محددة أبرزها:

- إلغاء وعد بلفور لما يتضمنه من ظلم وإجحاف بحقوق الأغلبية الساحقة من السكان.
- إيقاف الهجرة اليهودية.
- وقف بيع الأراضي لليهود.
- إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان (مجلس تشريعي) يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.
- الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة، تؤدي في النهاية إلى استقلال فلسطين.



• موسى كاظم الحسيني

وعلى هذه الأسس نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية، وأقام الفلسطينيون مؤتمرهم الأول (المؤتمر العربي الفلسطيني 27/1–1919/2/10) في القدس، فرفض تقسيم بلاد الشام وفق المصالح الاستعمارية، وعدَّ فلسطين جزءاً من سورية (بلاد الشام)، وطالب باستقلال سورية ضمن الوحدة العربية، وتشكيل حكومة وطنية تمارس الحكم في فلسطين، وقد عقد الفلسطينيون سبعة مؤتمرات من هذا النوع حتى سنة 1928. وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني موسى كاظم الحسيني الذي استمر في الزعامة الرسمية للحركة الوطنية حتى وفاته في آذار/ مارس 1934. غير أنه من



• الحاج أمين الحسيني

الناحية الفعلية برز اسم الحاج أمين الحسيني، الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921، ورئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى منذ تأسيسه سنة 1922، والذي غدا أهم قلعة للحركة الوطنية والقوة الدافعة خلفها. وبوفاة موسى كاظم الحسيني، أصبح الحاج أمين زعيم فلسطين دون منازع حتى نهاية الاستعمار البريطاني سنة 1948.

الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1929:

ركزت الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصاً خلال الفترة 1918–1929 على المقاومة السلمية للمشروع الصهيوني، ومحاولة إقناع بريطانيا بالعدول عن وعد بلفور، وقد كان ما يزال لديها بقايا أملٍ في ذلك، خصوصاً وأن البريطانيين كانوا حلفاء الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى، كما أن المشروع الصهيوني لم يكن قد حقق بعد أيّ نتائج عملية ذات أبعاد خطيرة على الوضع في فلسطين. هذا، بالإضافة إلى أن القيادة الفلسطينية لم تكن ترى أن الفلسطينيين يملكون الوسائل البديلة المكافئة التي تمكنهم من فرض إرادتهم على البريطانيين. كما أن القيادة نفسها لم تكن تملك العزيمة والإرادة والتماسك لتحدي البريطانيين بوسائل أكثر عنفاً. ولعبت قلة الخبرة السياسية، والتنافس العائلي على القيادة (الحسينية والنشاشيبية)، والذي أسهم البريطانيون في تأجيجه، دورها في إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية. غير أن هذا لم يؤثر بشكل عام على الموقف المبدئي الفلسطيني من المشروع الصهيوني والاستعمار البريطاني، ومن المطالب السياسية العامة للحركة الوطنية.



• ونستون تشرشل

ومن الناحية السياسية، أرسلت القيادة الفلسطينية وفدها الأول إلى لندن في تموز/ يوليو 1921، الذي التقى وزير المستعمرات ونستون تشرشل Winston Churchill وعدداً من المسؤولين، لكن جهوده لم تلقَ

آذاناً صاغية من الحكومة البريطانية، وإن كان نجح في دفع مجلس اللوردات البريطاني بإصدار قرار برفض وعد بلفور. ومن جهة أخرى، أفشل الفلسطينيون محاولة بريطانية لتشكيل مجلس تشريعي في فلسطين سنة 1923 منزوع الصلاحية الفعلية، ولا يمثل بشكل صحيح سكان فلسطين. ولقيت زيارة بلفور لفلسطين سنة 1925 احتجاجات عامة، وتمت مقاطعته، ونُفذ إضراب شمل كل فلسطين. وفي المؤتمر الفلسطيني الخامس الذي أقيم في 22–1922/8/25 وضع المؤتمرون ميثاقاً وطنياً أقسموا اليمين التالي على الالتزام به: "نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا، وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية"[4].

وخلال الفترة نفسها (1918–1929) وقعت ثلاث ثورات عبّرت بشكل قوي عن الغضب الشعبي العارم من المشروع الصهيوني، غير أنها وجَّهت غضبها ضدّ اليهود، وحاولت تجنب البريطانيين (بسبب العوامل المشار إليها سابقاً)، لكن الدور الأساسي في قمع هذه الثورات كان للبريطانيين. فكانت ثورة موسم النبي موسى في 4–1920/4/10 في القدس التي أدت إلى مقتل خمسة يهود وجرح 211 آخرين، ومقتل 4 عرب وجرح 24 آخرين؛ وثورة يافا في 1–1921/5/15 التي اندلعت في يافا، وشملت أجزاء من شمال فلسطين، وأدت إلى مقتل 47 وجرح 146 يهودياً، بينما قتل 48 وجرح 73 عربياً؛ وثورة البراق التي تصاعدت أحداثها منذ 15 آب/ أغسطس واستمرت حتى 1929/9/2، وقد خاضها المسلمون دفاعاً عن حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك) ضدّ الاعتداءات اليهودية، وانتشرت الثورة في كافة أرجاء فلسطين، وأدت إلى مقتل 133 وجرح 339 يهودياً، وقتل 116 عربياً وجرح 232 آخرين. وفي الثورات الثلاث حدثت معظم إصابات اليهود على أيدي العرب، أما معظم إصابات العرب فوقعت على أيدي القوات البريطانية والشرطة. وقد كان للحاج أمين الحسيني مفتي القدس دور أساسي سرِّي في ثورة موسم النبي موسى وثورة البراق. أما القيادة السياسية الرسمية الفلسطينية فقد ظلت متمسكة بالأساليب السلمية، بل وسَعَت إلى تهدئة مشاعر الغضب واستيعابها. ومن المهم الإشارة إلى أن الثورات الثلاث قد اتخذت طابعاً إسلامياً أسهم في تأجيج المشاعر الوطنية وتفجيرها ضدّ المشروع الصهيوني[5].

الحركة الوطنية الفلسطينية 1929–1939:

كانت ثورة البراق سنة 1929 فاتحة لعقد تصاعدت فيه المقاومة الجهادية العنيفة للمشروع الصهيوني وللاستعمار البريطاني على حدّ سواء، وقد وصلت ذروتها في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939). فقد أخذت تتكرس خطورة المشروع اليهودي – الصهيوني خصوصاً إثر هجرة أكثر من 152 ألف يهودي خلال الفترة 1930–1935، مما ضاعف عدد اليهود الذين كان عددهم في منتصف سنة 1929 نحو 156 ألفاً، وكان الكثير من المهاجرين الجدد من ألمانيا، من رجال الأعمال وأصحاب الأموال والتجارة ومن العلماء المتخصصين. كما تمكن اليهود في الفترة نفسها (1930–1935) من الاستيلاء على 229 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية. وهرّب اليهود كميات ضخمة من الأسلحة كُشفت حالتان منها في 1930/3/15، وفي 1935/10/16[6].

وتميز النصف الأول من الثلاثينيات بازدياد النشاط السياسي والتفاعل الوطني مع الأحداث، وتوجيه العداء بشكل مباشر وواسع ضدّ السلطات البريطانية باعتبارها "أصل الداء، وأساس كل بلاء". وتشكلت في هذه الفترة الأحزاب الفلسطينية، وكان "حزب الاستقلال" أولها ظهوراً في آب/ أغسطس 1932، وأسهم بشكل كبير في توجيه العداء ضدّ بريطانيا، لكنه ضَعُف منذ منتصف 1933. أما "الحزب العربي الفلسطيني" الذي ظهر في آذار/ مارس 1935 فقد أصبح الحزب الشعبي الأول، وحظي بدعم المفتي (الحاج أمين) وبدعم الجماهير[7]، ونشطت في الفترة نفسها جمعيات الشبان المسلمين، والحركات الكشفية. ونشأت وتطورت تنظيمات سرية عسكرية جهادية مثل حركة "الجهادية" بقيادة عز الدين القسام، و"منظمة الجهاد المقدس" بقيادة عبد القادر الحسيني (والإشراف السرِّي للحاج أمين)، كما ظهرت مجموعات ثورية أصغر دخلت في صدامات مبكرة مع السلطة مثل "الكف الأخضر".

لقد فَقَدَ الفلسطينيون في هذه الفترة أملهم في الحصول على حقوقهم بالوسائل السلمية والقانونية، وعلَّق الحاج أمين الحسيني على تلك المرحلة قائلاً: "كنا ما نزال حتى سنة 1932 على شيء من الأمل، ولكنه زال مع الزمن، كل عذابنا... كل آلامنا كانت تُعدُّ بعناية، لم يكن أمامنا غير الشهادة"[8]. وأشارت مذكرة لمدير قسم المخابرات في شرطة فلسطين إلى أن "الشعور المتزايد بالسخط ضدّ الانتداب البريطاني والإدارة أصبح سائداً وسط كل الطبقات...، وأن العرب، الذين أَمِلوا بأن بريطانيا سوف تحقق لهم العدل، قد أصيبوا باليأس"[9].


• جون هوب سمبسون

وقد أسهم في تكريس القناعات المعادية لبريطانيا وانتشارها فشل مهمة الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني في ربيع 1930، وعدم تنفيذ توصيات جون هوب سمبسون John Hope Simpson خبير الإسكان والأراضي، الذي كلفته الحكومة البريطانية بدراسة الوضع في فلسطين، والذي استنتج بعد دراسة دقيقة أنه لا توجد أراضٍ إضافية يمكن إعطاؤها للمهاجرين اليهود، وأوصى بخفض الهجرة اليهودية أو وقفها[10]. وزاد من تفاقم الوضع نكوص الحكومة البريطانية عن تنفيذ توجهاتها التي أعلنتها في "الكتاب الأبيض White Paper" في تشرين الأول/ أكتوبر 1930 الذي وعد بضبط الهجرة اليهودية، ثم إصدارها "الكتاب الأسود Black Paper" في شباط/ فبراير 1931 الذي أكد التزامات بريطانيا تجاه المشروع الصهيوني، ومسح عملياً ما جاء في الكتاب الأبيض[11].

واستطاع أبناء فلسطين في تلك الفترة أن يجددوا البُعد العربي والإسلامي لقضية فلسطين ويُنشِّطوه. فنقلت التقارير في أيار/ مايو 1931 وجود مخطط ثوري جهادي يستهدف إنقاذ البلاد العربية وخصوصاً فلسطين وسورية، وأن الأمير شكيب أرسلان (وهو إسلامي لبناني) كان زعيم هذه الحركة، ويشترك معه في المخطط الحاج أمين الحسيني وشوكت علي الزعيم الهندي المعروف، وكان على اتصال بزعماء الحركات العربية في الجزيرة العربية والعراق والشام ومصر. لكن المخطط لم يُكتب له النجاح[12]. وفي 7–1931/12/17 انعقد في القدس المؤتمر الإسلامي العام برئاسة الحاج أمين الحسيني، وبحضور مندوبين عن 22 بلداً، وتكرس فيه البعد الإسلامي لقضية فلسطين، التي أصبحت همّاً مركزياً للعالم الإسلامي، وحضره علماء وشخصيات إسلامية كبرى مثل الشيخ محمد رشيد رضا، والمفكر الهندي الشاعر محمد إقبال، والزعيم الهندي شوكت علي، والزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي، ورئيس وزراء إيران السابق ضياء الدين الطبطبائي، والزعيم السوري شكري القوتلي، ... وغيرهم. وصدرت العديد من القرارات العملية كإنشاء جامعة إسلامية، وتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي، وتشكيل لجان لفلسطين في مختلف البلدان...[13]،



صورة للمندوبين الذين حضروا المؤتمر الإسلامي العام في القدس من نهاية (كانون الأول) ١٩٣١ إلى بداية (كانون الثاني) ١٩٣٢ للبحث في تطور الأوضاع في فلسطين ,وهم حسب الارقام : ١- مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ٢- الزعيم الفلسطيني موسى كاظم باشا الحسيني ٣- محمد علي علوبة باشا من مصر – خلفه مولانا شوكت علي ، من كبار العلماء المسلمين في الهند معتمراً لباس رأس مميز بين مسلمي الهند ٤- محمد زبارة ، مندوب إمام اليمن يحي بن حميد الدين ٥- بشير السعداوي ٦- حمد باشا بن جازي ، أمير قبائل الحويطات في الأردن وجزيرة العرب ٧- الشيخ نعمان الأعظمي من العراق ٨- الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، عميد جامعة الأزهر في مصر ٩- رؤوف باشه ١٠- الشيخ مصطفى الغلاييني من بيروت ١١- الشيخ عبد الوهاب النجار وخلفه دون رقم الوطني الفلسطيني إسعاف النشاشيبي ١٢- الشيخ ابراهيم اطفيش من الجزائر ١٣- محمد طارق ١٤- العلامة الإمام محمد رشيد رضا من طرابلس ، لبنان ١٥- أبو الحسن ١٦- عبدالقهّار مذكر من أندونيسيا ١٧- الشيخ محمد تفاحة ١٨- الشيخ سعيد الخطيب ١٩- الحاج مصطفى رجب من مصر ٢٠- حامد المليجى مندوب جريدة البلاغ من القاهرة .



• محمد رشيد رضا

• محمد إقبال

• شوكت علي





• عبد العزيز الثعالبي



• ضياء الدين الطبطبائي



• شكري القوتلي

لكن وقوع معظم بلدان العالم الإسلامي تحت الاستعمار، وإصرار البريطانيين على إفشال أي من المشاريع العملية أدى إلى تعطيل العمل بمعظم هذه القرارات. وتزايد دور علماء المسلمين الفلسطينيين بانعقاد مؤتمرهم الأول في 1935/1/25، وإصدارهم فتوى بتحريم بيع الأرض لليهود، وتكفير من يرتكب ذلك، ثم قيامهم بحملة توعية كبرى في فلسطين[14].

ومن جهة أخرى، فإن المقاومة الجهادية تمثلت في البداية في منظمة الكف الأخضر، التي ظهرت إثر ثورة البراق في شمال فلسطين بزعامة أحمد طافش، وقامت بعمليات ضدّ اليهود والبريطانيين، لكن الحملة البريطانية المكثفة ضدها أدت إلى القضاء عليها في شباط/ فبراير 1930، والقبض على زعيمها[15].



• الاحتلال يقمع المظاهرات في أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1933

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1933 صعّدت القيادة السياسية الفلسطينية معارضتها، وأقامت مظاهرتين كبيرتين في القدس في 10/13، وفي يافا في 10/27، شارك فيها الزعماء بأنفسهم، وانطلقت المظاهرة الأولى من المسجد الأقصى، أما الثانية فانطلقت بعد صلاة الجمعة من يافا، وأضربت فلسطين في هذين اليومين، وحاولت السلطات منع المظاهرات بالقوة، مما أدى إلى مقتل 35 وجرح 255 عربياً. وقد اتسعت المظاهرات وزادت عنفاً في حيفا والقدس ونابلس وبئر السبع واللد وغيرها؛ مما أدى لسقوط المزيد من الضحايا، وأضربت فلسطين مدة سبعة أيام. واعتقلت السلطات البريطانية 12 زعيماً فلسطينياً، بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية، وأصيب موسى كاظم الحسيني في أثناء مظاهرة يافا بكدمات أغمي عليه على إثرها، وذُكر أنه توفي في آذار/ مارس 1934 متأثراً بهذه الإصابة، وهو في الـ 81 من عمره[16].


• الشيخ عز الدين القسام

أما حركة الجهادية فقد أسسها الشيخ عز الدين القسام، وتعود بجذورها إلى سنة 1925. وهي حركة سرية جهادية، اتخذت الإسلام منهجاً، وكان شعارها "هذا جهاد، نصر أو استشهاد" وانتشرت في شمال فلسطين، خصوصاً بين العمال والفلاحين، وأمكن لها تنظيم 200 رجل، بالإضافة إلى 800 من الأنصار. وقامت سرّاً بالمشاركة الجهادية في ثورة البراق، ثم نفذت بعض العمليات خلال النصف الأول من الثلاثينيات، لكنها أعلنت عن نفسها ونزلت إلى الميدان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1935، واستشهد الشيخ القسام واثنان من رفاقه في أول مواجهة مع الشرطة في معركة أحراش يعبد في 1935/11/20. ولم تكن هذه نهاية الحركة، فقد تولى القيادة الشيخ فرحان السعدي. وكان لها دور رائد عظيم في الثورة الكبرى (1936–1939)[17].


• عبد القادر الحسيني

أما منظمة الجهاد المقدس فقد اصطبغت بصبغة إسلامية وطنية، ولقيت رعاية الحاج أمين، وتركز تنظيمها في القدس، بقيادة عبد القادر الحسيني، ووصل عدد أفرادها سنة 1935 إلى 400 عضو[18]. وشاركت في الثورة الكبرى في قيادة العمل في مناطق القدس والخليل.

ثالثاً: الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939:

كانت الثورة الكبرى من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر. وقد تفجرت في 1936/4/15 على يد مجموعة قسامية بقيادة الشيخ فرحان السعدي، قامت بقتل اثنين من اليهود. ثم تفاعلت الأحداث، وحصلت ردود فعل غاضبة متبادلة بين العرب واليهود، وأعلن أبناء فلسطين الإضراب العام في 20 نيسان/ أبريل، وتمّ توحيد



• الثورة الفلسطينية 1936–1939

الأحزاب العربية، وتشكيل اللجنة العربية العليا (التي تولى رئاستها الحاج أمين الحسيني بنفسه) في 25 نيسان/ أبريل، وقامت اللجنة بالإعلان عن الإصرار على الاستمرار في الإضراب حتى تحقيق المطالب الفلسطينية في إنشاء حكومة فلسطينية مسؤولة أمام برلمان منتخب، ووقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود. واستمر الإضراب 178 يوماً (نحو ستة أشهر) ليكون **أطول إضراب في التاريخ يقوم به شعب بأكمله**. ورافق الإضراب ثورة عارمة عمّت كل فلسطين، ولم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة إلا في 1936/10/12، بناء على نداء ملوك وأمراء العرب، وتهيئة لقدوم لجنة تحقيق ملكية بريطانية (لجنة بيل Peel Commission) لتدرس الوضع وتقدم توصياتها. وقد صدرت توصيات هذه اللجنة في مطلع تموز/ يوليو 1937، واقترحت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وقد أدى ذلك إلى تأجيج مشاعر الثورة من جديد، وكانت علامة بدئها الفاصلة اغتيال القساميين للحاكم البريطاني لواء الجليل لويس أندروز Louis Andrews في 1937/9/26. وقامت السلطات البريطانية بإجراءات قمعية هائلة، وحلّت المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة العربية العليا واللجان القومية، وحاولت اعتقال الحاج أمين الذي تمكن من الهرب إلى لبنان في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1937، حيث تولى قيادة الثورة من هناك، لكنها نجحت في اعتقال أربعة من أعضاء اللجنة العربية العليا، وأبعدتهم إلى جزر سيشل Seychelles.



• اللجنة العربية العليا

وقد وصلت الثورة إلى قمتها في صيف 1938، ونجح الثوار في السيطرة على الريف الفلسطيني وقُراه، وتمكنوا من احتلال عدد من المدن لفترات محدودة، وانهارت السلطة المدنية البريطانية. ولو أن الأمر اقتصر فقط على مواجهة بين شعب محتل وسلطة مستعمِرة، لربما أدى الأمر إلى انسحابها وإعطاء الشعب حقوقه. ولكن وجود الطرف اليهودي – الصهيوني ونفوذه، وطبيعة مشروعه، كانت تضغط دائماً لمزيد من المكابرة والعناد عند البريطانيين. وقد اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة، يقودها أفضل قادة بريطانيا العسكريين أمثال ديل Dill، وويفل Wavell، وهيننج Haining، ومونتجمري Montgomery. وقامت بإعادة احتلال فلسطين قرية قرية، مستخدمة كل وسائل التنكيل والدمار، وأحدث ما توصلت إليه أكبر قوة عظمى في ذلك الزمان. واستشهد كثير من قادة الثورة أمثال فرحان السعدي، ومحمد الصالح الحمد، وعبد الرحيم الحاج محمد، ويوسف أبو درة[19]. ولذلك فقد عانت الثورة من حالة من التراجع

• مشروع لجنة بيل 1937



مترجم عن الأصل، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس.



• فرحان السعدي



• محمد الصالح الحمد



• يوسف أبو درة

والضعف خصوصاً منذ نيسان/ أبريل 1939. غير أن جذوة الثورة استمرت بالانطفاء التدريجي حتى أواخر سنة 1939. وحسب الإحصائيات البريطانية فإن مجموع العمليات التي قام بها الثوار خلال فترة 1936–1939 كانت كما يلي[20]:

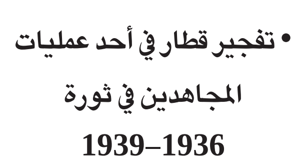
السنة	1936	1937	1938	1939
مجموع العمليات	4,076	598	4,969	952

ذكرت المصادر البريطانية أنه قُتل في المرحلة الأولى من الثورة من اليهود 80 وجرح 288، وقتل من الجيش والشرطة البريطانية 35 وجرح 164، فيما قتل من العرب 193 وجرح 803. وحسب محمد عزة دروزة فإن عدد قتلى العرب زاد عن 750 وعدد الجرحى زاد عن 1,500. أما في المرحلة الثانية فحسب دروزة فإن إصابات اليهود كانت نحو 1,500، ربعهم إن لم يكن ثلثهم من القتلى، وهو قريب من الإحصائيات الرسمية اليهودية، وقَدَّر الإصابات في الجيش والشرطة البريطانية بـ 1,800 قتيل وجريح، بينما قَدَّر قتلى العرب بـ 3 آلاف وجرحاهم بـ 7 آلاف[21].



• عبد الرحيم الحاج محمد يقود فريقاً من المجاهدين؛ وفي الزاوية العليا صورة شخصية له





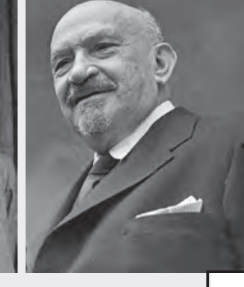
• تفجير قطار في أحد عمليات المجاهدين في ثورة 1936–1939

ومن جهة أخرى، حاولت بريطانيا إيجاد مخرج سياسي، بينما كانت تقوم بسحق الثورة، فقامت بإلغاء مشروع تقسيم فلسطين، وأفرجت عن معتقلي سيشل، ودعت إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، بحيث تحضره وفود تمثل الفلسطينيين واليهود وعدداً من البلاد العربية. وقد فشل المؤتمر الذي انعقد في شباط/ فبراير 1939، في الوصول إلى نتيجة محددة. وهذا مهّد الطريق أمام البريطانيين ليعلنوا وحدهم الحل الذي يرتأونه، والذين قالوا إنهم سينفذونه بغض النظر عن رضى الطرفين. فأصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في أيار/ مايو 1939، الذي شكّل إلى حدّ ما نصراً سياسياً للفلسطينيين، فقد أقرت بريطانيا بشكل حاسم أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية، وأن ما تريده هو دولة فلسطينية مستقلة، يقتسم فيها العرب واليهود السلطة الحكومية. وأعلنت بريطانيا سعيها إلى إنشاء دولة فلسطينية خلال عشر سنوات، وأن الهجرة اليهودية في السنوات الخمس القادمة لن تزيد عن 75 ألفاً، وبعد ذلك تُمنع إلا بإذن من العرب، وقررت حظر بيع الأراضي في بعض مناطق فلسطين، بينما يكون مقيداً في مناطق أخرى. ولم توافق معظم القيادة الفلسطينية على المشروع البريطاني؛ لشكِّها أساساً في الوعود والنوايا البريطانية، ولأنه ربط استقلال فلسطين بموافقة اليهود وتعاونهم، كما أنه لم يَعِد بإصدار عفو عام عن الثوار، أو المصالحة مع زعيم فلسطين الحاج أمين. وفوق ذلك فإن الفلسطينيين رأوا أنه ليس من الحكمة الموافقة المبكرة على المشروع الذي يتضمن بعض التنازلات، وما دامت بريطانيا مصرّة على تنفيذه على أي حال، فإن الزمن كفيل بكشف مدى جديتها. كما عارض اليهود بقوة وعنف المشروع البريطاني[22].

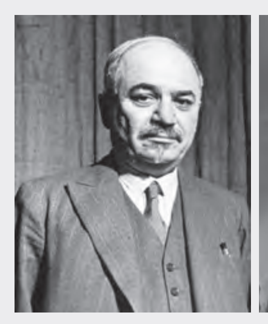
رابعاً: التطورات السياسية 1939–1947:

وخلال الفترة 1939–1945 وقعت الحرب العالمية الثانية، ودخل الفلسطينيون تلك الفترة وقد أنهكت قواهم، وتشتت قيادتهم السياسية نتيجة الثورة، واضطر الحاج أمين أن يهرب إلى العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 1939، ثم هرب إلى إيران وتركيا ثم إلى ألمانيا التي وصلها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1941، بعد أن سقط الحكم الوطني المعادي لبريطانيا في العراق، الذي كان للحاج أمين دور رئيسي في إقامته. وهناك لم يجد بُدّاً من

التعاون مع الألمان أعداء الإنجليز، في سبيل نَيْل العرب لحقوقهم، وتمّ إعداد مسودة تصريح تضمن تقديم دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) كل مساعدة ممكنة للبلدان العربية التي تحتلها وتسيطر عليها بريطانيا، والاعتراف باستقلالها، والمساعدة في القضاء على فكرة الوطن القومي اليهودي. غير أن الألمان أصرُّوا على عدم إصدار التصريح إلا بعد وصول القوات الألمانية إلى منطقة القوقاز.



حاييم وايزمان



إيفان مايسكي

في لقاء سري مع السفير السوفييتي في لندن إيفان مايسكي Ivan Maisky في شباط/ فبراير 1941، عرض رئيس الحركة الصهيونية حاييم وايزمان Chaim Weizmann تهجير مليون فلسطيني من أرضهم من أجل إحضار 4–5 ملايين يهودي من شرق أوروبا مكانهم، وأرسل السفير تقريراً بذلك، حفظته الخارجية الروسية في أرشيفها، إلى أن كشفته جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية في أيار/ مايو 1993، ونشرته جريدة القدس، وكذلك الرأي الأردنية في 1993/5/29.

وعلى أي حال، فإن الحاج أمين استفاد عملياً من وجوده هناك في السعي لتكوين جيش عربي مدرَّب على يد الألمان من الجنسيات العربية، وقد تدرب بالفعل مئات الشبان العرب ضمن هذا الجيش الذي أعلن رسمياً عن إنشائه في 1943/11/2، ومدَّه الألمان بالكثير من الأسلحة الخفيفة والذخائر، وخُبِّئ في ليبيا نحو 30 ألف قطعة سلاح لاستخدامها مستقبلاً[23]. لكن انتصار البريطانيين وحلفائهم في الحرب، وضع الفلسطينيين وقيادتهم في حالٍ أكثر صعوبة. وقبض الفرنسيون على الحاج أمين، لكنه ما لبث أن استطاع الهرب في حزيران/ يونيو 1946، ووصل فجأة إلى مصر، وعمَّت فلسطين الأفراح "فأقيمت الزينات في طول البلاد وعرضها، وتألفت المواكب، وشمل الناس سرور عظيم"[24] مما دلَّ على الشعبية الهائلة التي ما زال المفتي يتمتع بها.

وتألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين في 1946/6/12 بقرار من جامعة الدول العربية، وعندما عاد الحاج أمين تولى رئاستها، وأصبحت الهيئة الرسمية الممثلة للفلسطينيين. لكن مشاكل الحاج أمين مع حكومتي الأردن والعراق أضعفت قدرته على العمل والمناورة، هذا بالإضافة إلى وجوده في مصر التي كانت ما تزال تحت بعض أشكال النفوذ البريطاني.

ومن جهة أخرى، استغلت الحركة الصهيونية ما حدث لليهود خلال الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً، وسعوا إلى المبالغة وتهويل ما حدث لهم في ألمانيا وأوروبا الشرقية، كسباً للعواطف والأنصار، مؤكدين أنه لا يوجد مكان آمن لحمايتهم، وأنه لا بديل لنجاتهم سوى إقامة وطنهم القومي في فلسطين. وحوَّلت الحركة الصهيونية مركز تركيزها إلى القوة العظمى الصاعدة الولايات المتحدة، خصوصاً منذ مؤتمر بلتمور Biltmore سنة 1942، وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديموقراطي بإلغاء الكتاب البريطاني الأبيض في أيار/ مايو 1939. وعندما صعد هاري ترومان Harry Truman لسدة الحكم أظهر عطفاً أكبر على الصهيونية، وطلب في 1945/8/31 من كليمنت أتلي Clement Attlee رئيس وزراء بريطانيا إدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين. وسعى اليهود إلى تجهيز أنفسهم عسكرياً، وشارك 26 ألفاً من يهود فلسطين في الوحدات اليهودية في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية، وكان معظمهم أعضاء في منظمة الهاجاناه، حيث استفادوا خبرة عسكرية، جعلتهم نواة الدولة اليهودية المنتظرة. وهاجر إلى فلسطين خلال الفترة 1939–1945 نحو 92 ألف يهودي، كما تمكَّن 61 ألفاً آخرين من الهجرة خلال الفترة 1946–1948، وحاز اليهود خلال الفترة 1939–1947 على نحو 270 ألف دونم من الأراضي، وأنشأوا 73 مستعمرة جديدة خلال الفترة 1940–1948. وفي جوّ من الضغط اليهودي – الأمريكي، والضعف العربي، قام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن



• هاري ترومان



• كليمنت أتلي


• ارنست بيفن

الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية ارنست بيفن Ernest Bevin في 1945/11/13. ودعا البيان أيضاً إلى تشكيل لجنة إنجلو–أمريكية للتحقيق في قضية فلسطين، وتقديم توصياتها، مما أدخل الأمريكان بشكل مباشر في القضية، وقد أوصت اللجنة سنة 1946 بهجرة 100 ألف يهودي، وبحرية انتقال الأراضي وبيعها لليهود[25].

رفضت الجماعات الصهيونية في فلسطين الكتاب الأبيض البريطاني وبدأت حملة هجمات على الانتداب البريطاني والمدنيين العرب. لكنها بالمقابل لم يكن أمام الحركة الصهيونية خيار سوى الوقوف مع البريطانيين ضدّ ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر 1939. وقد أعلن رئيس الوكالة اليهودية ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion "سنحارب الكتاب الأبيض كما لو لم تكن هناك حرب، وسنخوض الحرب كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض".

وفي 1944/2/1، أعلن التنظيم الصهيوني المتشدد إرجون الثورة على الانتداب البريطاني، وقد بلغ الإرهاب الصهيوني ذروته عندما نفذ الإرجون هجوماً في 1946/7/22 على المقر الإداري البريطاني لفلسطين الذي كان يقع في فندق الملك داود في القدس. أسفر عن الهجوم مقتل 91 شخصاً وأصيب 46 بجروح. وكان من بين القتلى 21 مسؤولاً حكومياً من الدرجة الأولى، 41 عربياً، و28 بريطانياً، و17 يهودياً. وقد كان قائد الإرجون مناحيم بيجن Menachem Begin، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء "إسرائيل"، وحصل على جائزة نوبل للسلام Nobel Peace Prize سنة 1979.

وبشكل عام، لم يتخذ البريطانيون إجراءات حقيقية صارمة لمواجهة المنظمات الإرهابية الصهيونية، مقارنة بتلك الحملات الوحشية التي اتخذوها ضدّ الثورات الفلسطينية.

واتخذت قضية فلسطين بُعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في 1947/4/2 إدراج القضية ضمن جدول أعمالها. ثم تشكلت لجنة تحقيق دولية خاصة

بفلسطين (انسكوب UNSCOP) لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه. وقد انتهت من وضع تقريرها في 1947/8/31، ونصّت توصياتها المتحيزة على:

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.
- تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية، مع وضع القدس تحت وصاية دولية[26].

وفي مؤتمر صوفر في 1947/9/6، وعاليه في 7–1947/10/15، قررت الدول العربية مقاومة اقتراحات اللجنة الدولية، وتقديم المعونة من رجال وسلاح لأهل فلسطين، واتخاذ "احتياطات عسكرية"، وتنظيم العمل العسكري.

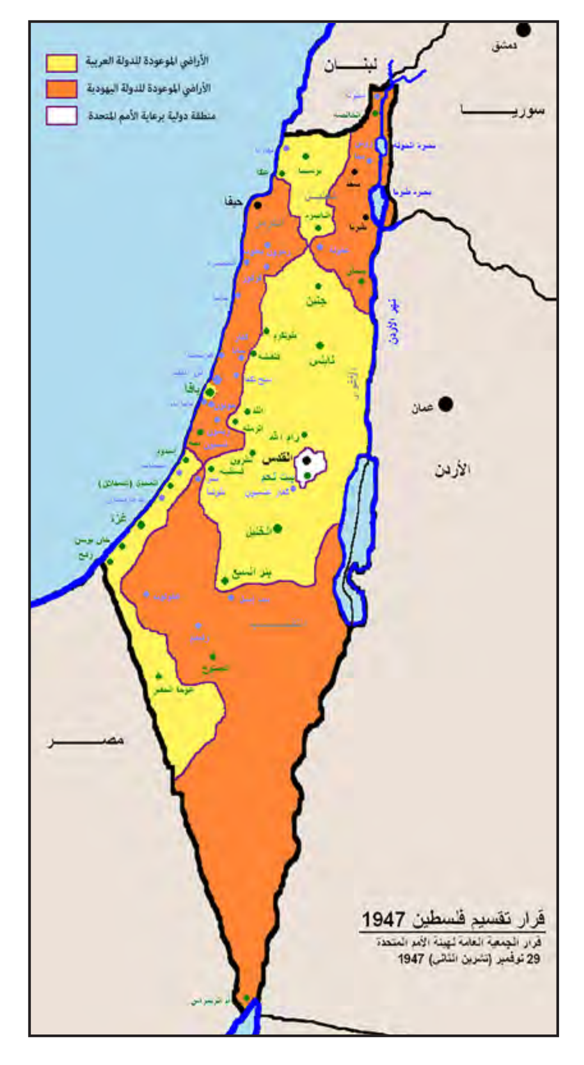


"إن مطالبة الصهاينة بدولة يهودية كان يتعارض بشكل تام مع كل مبادئ القانون الدولي والتاريخ الحديث".

> ناحوم جولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية 1956–1968 في مقاله:
Nahum Goldman, "The Psychology of Middle East Peace," *Foreign Affairs* magazine, October 1975, pp. 113–114.

وفي 1947/11/29 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة UN General Assembly (GA) قرارها المشؤوم رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وحاز أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي. وأعطى القرار 54.7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية (14,400 كم^2)، و44.8% للدولة العربية (11,780 كم^2) ونحو 0.5% لمنطقة القدس.

ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين، وكاد في يوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر أن يحدث تصويت، ولو تمّ لسقط مشروع التقسيم، لكن رئيس الجمعية مندوب البرازيل أجَّل الجلسة. وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة نجحت بمختلف الوسائل في زيادة الأصوات المؤيدة، فقد استلمت زوجات ممثلي أمريكا اللاتينية هدايا كثيرة معظمها



ألماس ومعاطف فَرْو ثمينة. وأَمَرت حكومة هايتي، التي كانت قد صوتت ضدّ التقسيم، مندوبها بالتصويت معه، بعد أن وعدتها أمريكا بالمساعدة الاقتصادية. واستخدم رجل الأعمال الأمريكي روبرت ناثان Robert Nathan نفوذه الاقتصادي لشراء صوت جواتيمالا، وهدّدت شركة فايرستون ليبيريا اقتصادياً إن لم تتحول من الامتناع إلى التأييد، وتعرضت الفليبين لضغوط شديدة، وتدخل رئيس جمهوريتها، فأمر مندوبه بالموافقة على القرار. ووفق هذه الألعاب القذرة تمّ تقرير مصير أحد أقدس وأطهر البقع في الأرض. تُرى ما هو المنطق في أن يتقرر مصير شعب مسلم وأرض مقدسة بناء على أن زوجة فلان من أمريكا اللاتينية حصلت على طقم ألماس أو معطف فرو!! أو لأن ليبيريا تخشى نفوذ شركة أمريكية!! وفي يوم 1947/11/29 فاز قرار التقسيم بأغلبية 33 مقابل 13 وامتناع 10.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن قرارات الجمعية العامة ليست قرارات ملزمة، حتى ضمن مواثيق الأمم المتحدة نفسها. والقرار نفسه مخالف للأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة من حقوق الشعوب في الحرية وتقرير مصيرها بنفسها. ثم إن شعب فلسطين المعنِيّ أساساً بالأمر لم تتم استشارته ولا استفتاؤه. هذا، بالإضافة إلى الظلم الفاضح الذي تضمنته تفصيلات القرار من إعطاء نحو 55%

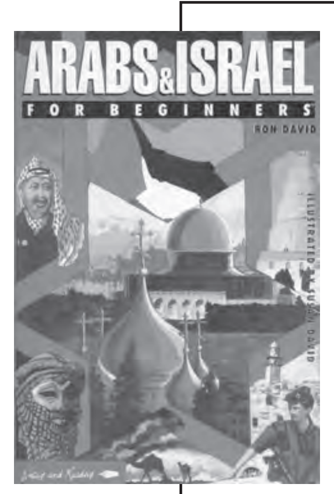
من أرض فلسطين لأقلية يهودية دخيلة مهاجرة تمثل 31.7% من السكان ولا تملك أكثر من 6% من الأرض.

تطور أعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

السنة	العرب		اليهود	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
1918	600,000	91.6	55,000	8.4
1948	1,390,000	68.3	646,000	31.7

تطور نسبة ملكية الأراضي في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

السنة	العرب (%)	اليهود (%)
1918	98	2
1948	94	6



"أريد عدداً قليلاً من اليهود الأمريكيين المشهورين، خصوصاً أولئك الذين أحترمهم. والذين علموني كل شيء، أريدهم أن يقفوا ويقولوا لنترك الكذب على العالم وعلى أنفسنا، لقد سرقنا فلسطين، لقد سرقناها. حتى لو أعطينا الفلسطينيين حكماً ذاتياً، أو تقرير مصير، أو الضفة الغربية، أو دولة فلسطينية، فإننا لا زلنا نسرق معظم أرضهم، فلنبدأ على الأقل بقول الحقيقة".

> الكاتب اليهودي رون ديفيد Ron David، كتاب **العرب وإسرائيل للمبتدئين** *Arabs & Israel for Beginners*، 1993، ص 210.

خامساً: حرب 1948 وانعكاساتها:

وقد اندلعت الحرب فَوْر صدور قرار التقسيم، وتحمل أبناء فلسطين أعباءها في الأشهر الستة الأولى، بمساعدة عدد محدود من المتطوعين، إذ رفضت الدول العربية إرسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا في 1948/5/15. وشكّل الفلسطينيون جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، كما شكّلت الجامعة العربية "جيش الإنقاذ" من متطوعي البلاد العربية والإسلامية. وقد عانى أبناء فلسطين من هزالة الدعم العربي بالسلاح والعتاد لدرجة مأساوية، ومع ذلك تمكنوا من إثارة قلق اليهود ورعبهم فترة طويلة، ووصل الأمر بالولايات المتحدة للتفكير الجدي بالتراجع عن فكرة التقسيم في آذار/ مارس 1948. وحتى دخول الجيوش العربية، تمكن الفلسطينيون من المحافظة على نحو 80% من أرض فلسطين بالرغم من النقص المريع في كل شيء قياساً باليهود، وبالرغم من تعاون البريطانيين، في أثناء انسحابهم، مع اليهود.

وقد مثّل دخول الجيوش العربية السبعة قصة مأساة أخرى، فلم يزد عدد مقاتليها مجتمعة عن 24 ألفاً مقابل أكثر من 70 ألف يهودي، وعانت من ضعف التنسيق بينها، وجهلها بالأرض، ومن أسلحتها القديمة والفاسدة، وشغل بعضها أنفسهم بنزع أسلحة الفلسطينيين بدلاً من تسليحهم، كما عانى بعضها من سوء قياداته، بالإضافة إلى أن أحد هذه الجيوش كان بين ضباطه الخمسين الكبار 45 بريطانياً. وبالإضافة إلى

الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية، وقلة خبرة جيوشها، فإن بعض هذه الدول كان ما يزال عملياً تحت النفوذ الاستعماري البريطاني[27]. والجدول التالي يوضح ميزان القوة العسكرية العددية بين الطرفين العربي والصهيوني:

	القوات العربية (بالألف)	القوات اليهودية (بالألف)
مرحلة ما قبل دخول الجيوش العربية (كانون الأول/ ديسمبر 1947 – أيار/ مايو 1948)	12	60
المرحلة الأولى من القتال (عند دخول الجيوش العربية)	21	67
المرحلة الثانية من القتال (عند نهايات الحرب)	40	106

لقد كانت حماسة أبناء فلسطين وأبناء الشعوب العربية والإسلامية هائلة نحو الجهاد والبذل والتضحية، ولكن القيادات السياسية والجيوش كانت عامل إحباط وفشل كبير.

وعلى سبيل المثال فقد شارك الإخوان المسلمون في مصر بجهود كبيرة لإنقاذ فلسطين، وتطوع الشهيد حسن البنا في تشرين الأول/ أكتوبر 1947 بدماء عشرة آلاف من الإخوان كدفعة أولى للمعركة. لكن الحكومة المصرية ضيّقت الخناق عليهم، ومنعتهم من السفر إلا بشكل محدود جداً. ومع ذلك فإن المئات الذين استطاعوا المشاركة في المعارك، وقاموا فيها بأدوار بطولية، كان مصيرهم الاعتقال والسجن قبل عودتهم إلى مصر، وتمّ حلُّ جماعة الإخوان المسلمين قبل أن تنتهي المعارك في كانون الأول/ ديسمبر 1948، وقامت المخابرات المصرية باغتيال حسن البنا نفسه في 1949/2/11، قبيل توقيعها اتفاقية الهدنة مع الكيان



• الشيخ حسن البنا

الصهيوني. كما شارك الإخوان المسلمون من الأردن وسورية والعراق ليمثلوا صورة وضيئة للاندفاع الشعبي للتضحية والجهاد. وهذا لا يقلل من قيمة البطولات التي قدمها الآخرون، أمثال رجال الجهاد المقدس. هذا بالإضافة إلى مشاركة الكثير من العرب في جيش الإنقاذ، بل ومشاركة نحو 250 بوسنياً في هذه الحرب دفاعاً عن فلسطين. وكان من المشاهد التي آلمت أبناء فلسطين أن تقوم بعض الجيوش العربية بنزع أسلحة الفلسطينيين بدلاً من تسليحهم!! كما كان من المشاهد التي آلمت الجندي العربي أن يسلّم أسلحة قديمة أو فاسدة تنفجر أحياناً في وجهه عندما يستخدمها!!

أعلنت الحركة الصهيونية "دولة إسرائيل" في مساء 1948/5/14، وتمكنت مع نهاية الحرب من هزيمة الجيوش العربية، ومن الاستيلاء على نحو 77% من أرض فلسطين. أما من الناحية الفلسطينية، فقد كانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت لإقناع الحكومات العربية بذلك خلال أشهر آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل والنصف الأول من أيار/ مايو 1948، ولكن دون جدوى. وفي 1948/9/23 قامت



• ديفيد بن جوريون يقرأ إعلان قيام "دولة إسرائيل"



• أحمد حلمي عبد الباقي
رئيس حكومة عموم فلسطين

الهيئة بإعلان "**حكومة عموم فلسطين**" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرّت الحكومات العربية (ما عدا الأردن) ذلك واعترفت بالحكومة. وتأكيداً لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1 برئاسة الحاج أمين. وقد أعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني. ومنح المجلس الثقة لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي[28].

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس حكومة عموم فلسطين وأعضائها على الانتقال إلى مصر. ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها حكومة عموم فلسطين، كما تمّ حلّ قوات الجهاد المقدس التابعة للهيئة العربية العليا وإنهائها، وقامت السلطات المصرية بتعيين حاكم إداري على "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية"، أي قطاع غزة[29].

وكان من النتائج المباشرة لحرب 1948 قيام العصابات اليهودية – الصهيونية بتشريد نحو 58% من الشعب الفلسطيني من أرضهم (شُرِّد بالقوة نحو 800 ألف من أصل مليون و390 ألفاً) إلى خارج الأرض التي أقام اليهود عليها كيانهم، بينما شرَّدوا 30 ألفاً آخرين إلى مناطق أخرى في داخل الأرض المحتلة نفسها. ودمَّر الصهاينة نحو 400 قرية كانت قائمة قبل الحرب، وارتكبوا 34 مجزرة خلال حرب 1948 بمدنيين فلسطينيين في أثناء عملية التهجير، وكان من أشهرها مذبحة دير ياسين في 1948/4/9 التي اعترف الصهاينة أنفسهم بقتلهم وذبحهم لـ 254 رجلاً وامرأة وطفلاً[30].


• تهجير الفلسطينيين سنة 1948

لم يقتصر الإرهاب الصهيوني على الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال، اغتالت العصابة الصهيونية المتشددة ليحي (شتيرن) الكونت فولك برنادوت Folke Bernadotte، الديبلوماسي السويدي والوسيط الدولي للأمم المتحدة في حرب 1948، والذي اغتيل في 1948/9/17 في أثناء أداء مهامه الرسمية. أما الذي كان مسؤولاً عن قرار اغتياله فهو زعيم حزب ليحي إسحاق شامير Yitzhak Shamir الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء "إسرائيل". وقد اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتهمين، لكنه تمّ الادعاء عليهم لانتمائهم إلى جماعة إرهابية (وليس الاغتيال)، وتمّ الإفراج عنهم بعد أسبوعين[31]!!

لقد مزقت حرب 1948 النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه مشرداً في العراء، بعد أن استقر في بلاده طوال أربع آلاف وخمسمئة سنة ماضية. وكان على هذا الشعب المسلم أن يُذبح ويُدمر ليدفع ثمن حماقات الأوروبيين تجاه اليهود، وكان عليه أن يُطرد تنفيذاً لرغبات قوى الاستكبار الدولية المتعاطفة مع الحركة الصهيونية، ولم يكن الصهاينة الذين بنَوْا كيانهم على بحر من دماء الفلسطينيين وآلامهم ومعاناتهم ليشعروا بالإثم أو وخز الضمير، وكان أولى بهم أن يستشعروا معاناة الآخرين، بسبب ما يدَّعونه من الظلم الذي حاق باليهود، والذي أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسببه، ولم يكونوا قد ضمدوا جراحهم بعد من مذابح الألمان، ومن


• مذبحة دير ياسين



• تهجير الفلسطينيين سنة 1948

"لا سامية" الروس. ويعترف موشيه ديان Moshe Dayan الذي تولى مناصب رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وكان عالماً بالآثار، أنه "ليست هناك قرية يهودية واحدة في هذه البلاد لم يتم بناؤها فوق موقع لقرية عربية"[32]. إنه الإجرام المنظم مع سبق الإصرار والترصد، ولم يشفع للكيان الصهيوني أن الأمم المتحدة اتخذت أكثر من 120 قراراً حتى الآن بعودة اللاجئين إلى أرضهم، والذي وصل عددهم إلى نحو ستة ملايين و250 ألفاً من أبناء فلسطين المحتلة 1948، في سنة 2011، بالإضافة إلى أكثر من مليون آخرين من أبناء الضفة والقطاع محرومون من العودة إليهما.



• يوسف ويتز

"يجب أن يكون واضحاً فيما بيننا أنه لا مكان في هذا البلد لشعبين. فبعد أن يتم نقل العرب، ستكون البلد واسعة بما يكفي لنا. إن الحل الوحيد هو أن تكون أرض إسرائيل، أو على الأقل الجزء الغربي منها [يعني فلسطين] دون عرب... ليس هناك حلٌّ آخر.

إن الفكرة الصهيونية جاءت جواباً للمشكلة اليهودية في أرض إسرائيل؛ إن التفريغ الكامل للبلد من كل غير اليهود وتسليمها للشعب اليهودي هو الحل".

> يوسف ويتز Yosef Weitz مدير قسم الاستيطان (الأرض) في الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund، حسبما كتب في مذكراته في 1940/12/20 و1941/3/20، والمحفوظة في الأرشيف الصهيوني المركزي (CZA) تحت رقم A246/7. نقلاً عن:

Nur Masalha, *The Expulsion of the Palestinians* (USA: Institute for Palestine Studies, 1993), pp. 131–132.

هوامش الفصل الثاني

[1] أميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً** (بيروت: دار النهار للنشر، 1972)، ص 28–30.

[2] كان عدد العرب نحو 610 آلاف واليهود نحو 50–55 ألفاً.

[3] لمزيد من التفصيل حول تطور المشروع الصهيوني، انظر مثلاً: محمد سلامة النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، ط 2 (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1981)؛ و**حرب فلسطين 1947–1948** (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ترجمة أحمد خليفة (قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 18، و26؛ وصالح أبو يصير، **مرجع سابق**، ص 465–485؛ ومحمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين: منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922–1948** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).

[4] حول ما سبق، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 104–105، و134–198.

[5] حول هذه الثورات الثلاث، انظر: محسن محمد صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917–1948** (الكويت: مكتبة الفلاح، 1988)، ص 165–191.

[6] انظر: **تقرير بيل**، ص 266؛ وانظر أيضاً:

Palestine Government, *A Survey of Palestine,* prepared in Dec. 1945 & Jan. 1946 (Jerusalem: Government Printer, 1946), vol. 1, pp. 141, 185 and 224.

[7] انظر: بيان الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 301–314؛ وكامل خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939** (طرابلس (ليبيا): المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982)، ص 517–521.

[8] زهير المارديني، **ألف يوم مع الحاج أمين الحسيني** (بيروت: د.ن، 1980)، ص 77.

[9] Appreciation of Arab Feeling as Affecting Palestine, Memorandum by H.R. Rice Submitted to the Chief Secretary, Government of Palestine, 8/9/1933, Secret, Colonial Office (C.O.) 733/257/11.

[10] *Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development,* by Sir J.H. Simpson, 1930, Cmd. 3686 (London: His Majesty Stationary Office, 1930), pp. 141–153.

[11] اشتهر الكتاب الأبيض باسم كتاب باسفيلد الأبيض Passfield White Paper، أما الكتاب الأسود فهو رسالة رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد R. MacDonald إلى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وقرأها في مجلس العموم البريطاني في 1931/2/13.

[12] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 229.

[13] انظر: بيان الحوت، **مرجع سابق**، ص 216، و246–247، و872–873.

[14] **المرجع نفسه**، ص 294–295؛ و**وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1939: من أوراق أكرم زعيتر**، أعدتها للنشر بيان الحوت، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 381–391.

[15] انظر: محسن محمد صالح، **القوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917–1939** (عمّان: دار النفائس، 1996)، ص 405–408.

[16] **المرجع نفسه**، ص 408–418.

[17] انظر بالتفصيل حول هذه الحركة في: محسن محمد صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين**، ص 229–327.

[18] انظر: أميل الغوري، **مرجع سابق**، ص 232–235.

[19] حول الثورة الكبرى، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 260–300؛ ومحسن محمد صالح، **القوات العسكرية والشرطة في فلسطين**، ص 437–618.

[20] انظر: يوسف رجب الرضيعي، **ثورة 1936 في فلسطين: دراسة عسكرية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 61–62، و69، و73، و78.

[21] محمد عزة دروزة، **فلسطين وجهاد الفلسطينيين** (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1959)، ص 43، و220.

[22] انظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 300–302؛ وكامل خلة، **مرجع سابق**، ص 733–743.

[23] انظر: فلاح خالد علي، **فلسطين والانتداب البريطاني 1939–1948** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص 107–111؛ وزهير المارديني، **مرجع سابق**، ص 157–162، و171، و200–202، و241، و243.

[24] خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا**، ط 2 ([دمشق]: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1982)، ص 367.

[25] حول هذه الفقرة، انظر: فلاح علي، **مرجع سابق**، ص 141، و181، و195–197، و203–205؛ و**حرب فلسطين 1947–1948** (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 26، و87.

[26] فلاح علي، **مرجع سابق**، ص 248–250.

[27] حول حالة الجيوش العربية وسلوكها في حرب 1948، انظر مثلاً: عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947–1951** (صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، 1954)، ج 2، ص 342، وج 6، ص 225؛ ومحمد عزة دروزة، **مرجع سابق**، ص 80–89. كما تحدث عن ذلك بإسهاب: صالح أبو يصير في كتابه **جهاد شعب فلسطين**.

[28] حسين أبو النمل، **قطاع غزة 1948–1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1979)، ص 22–23.

[29] انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 342–344، وج 4، ص 377–379، و556–561؛ وحسين أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 25.

[30] انظر: إبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل،" في جواد الحمد (محرر)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات رقم 21 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 427؛ وانظر أيضاً:

Salman Abu Sitta, *Palestinian Right to Return* (London: The Palestinian Return Center, 1999), pp. 16 and 27.

[31] Louis Farshee, Folke Bernadotte and the first Middle East roadmap, site of The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH), 12/9/2003, http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=2416&CategoryId=5; As for the fact they were released two weeks later, Kati Marton noted "…not one of the hit team would ever spend a night in jail or face a court of justice" in Kati Marrton, *Death in Jerusalem : The Assassination By Jewish Extremists of the First Arab/Israeli Peacemaker* (New York: Pantheon Books, 1994), p. 151.

[32] كليفورد رايت، **حقائق وأباطيل في الصراع العربي الإسرائيلي**، ترجمة عبد الله عريقات وعبد الله عيّاد (عمّان: دار الناصر، 1992)، ص 85، نقلاً عن جريدة **الجارديان** *The Guardian* البريطانية في عدد 1973/11/14.

الفصل الثالث

قضية فلسطين

1967–1949

قضية فلسطين 1949–1967

مقدمة:

كان الشعور بالمرارة والمهانة هو الشعور السائد لدى أبناء فلسطين بل والعرب والمسلمين نتيجة حرب 1948، ووجد شعب فلسطين نفسه مشتتاً مقتلعاً من أرضه للمرة الأولى، وتحت حكم أنظمة مختلفة، تفاوتت في إعطائه درجات من الحرية وحقوقه المدنية، وإمكانات تنظيم نفسه في مؤسسات سياسية وجهادية، سعياً لتحرير أرضه. غير أن شعب فلسطين، بما عُرف عنه من حيوية، تعامل بإيجابية عالية مع الوضع، وحاول التكيف مع أوضاعه الصعبة. فمثلاً لم تمضِ سوى سنوات قليلة حتى كان شعب فلسطين هو الأكثر تعلماً مقارنة بكل البلاد العربية، إذ كانت عملية التعليم أحد وسائل التعويض والإعداد لمواجهة المستقبل وتحدياته.

أولاً: البلاد العربية وفلسطين:

وقد شهدت هذه المرحلة انحسار الاستعمار عن معظم بلدان العالم العربي والإسلامي، غير أن الأنظمة "المستقلة" التي حلت مكانه، استخدمت النسق الغربي للحكم، فاتخذت صبغات علمانية، ذات مضامين ليبرالية أو اشتراكية أو محافظة، أو وقعت تحت الحكم العسكري. وقد سعى كل نظام، عملياً، إلى ترسيخ نفوذه والهوية الوطنية القطرية بدلاً من السعي نحو الوحدة، مما كرس حالة التجزئة والتمزق التي تعاني منها الأمة. ومع ذلك بقي الخطاب القومي وشعاراته هي السائدة في الساحة العربية. وقد علّق الفلسطينيون آمالهم في هذه المرحلة على "قومية المعركة"، وعلى الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر بزعامة جمال عبد الناصر.

وكان شعار المرحلة البرّاق "الوحدة طريق التحرير"، الذي بقدر ما كثر الحديث عنه، بقدر ما ترسخت حالة الإحباط في النهاية تجاه تحقيقه، خصوصاً بعد فشل الوحدة المصرية – السورية خلال الفترة 1958–1961، وبعد أن انكشفت حالة "إفلاس"

رموزه إثر كارثة حرب 1967، الذين افتقدوا المنهجية الصحيحة والجدية والإصرار اللازمين، فلا حققوا وحدةً ولا تحريراً، بالإضافة إلى تضييع باقي فلسطين وسيناء والجولان. وشهدت هذه الفترة مداً قومياً ويسارياً، وانحساراً للتيار الإسلامي سياسياً وشعبياً وجهادياً، خصوصاً بعد الحملة الشرسة المنظمة التي قادها عبد الناصر وأنصاره ضدّ هذا التيار.

وعلى أي حال، فإن حالة العداء الرسمي ضدّ الكيان الصهيوني استمرت طوال هذه المرحلة، لكن الخط البياني للأنظمة العربية اتجه عملياً نحو ترسيخ الواقع، وليس إلى تغييره، أو بعبارة أخرى اتجه نحو "التسوية" وليس نحو "التحرير" لأسباب ذاتية وموضوعية، جعلتهم يستشعرون حالة عجز حقيقي، فانشغلوا بدغدغة عواطف الجماهير الواسعة، التي كانت تترقب ساعة المعركة، بينما كان الكيان الصهيوني "الغضّ" يشتد ويزداد قوة ورسوخاً.

ولذلك، تمّ تبني المقاومة الفلسطينية غالباً لأسباب تكتيكية مرحلية، وليس ضمن خطط استراتيجية شاملة. وسارت سياسات دول المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ضمن خطين:

الأول: ضمان أمن النظام وبقائه، وعدم تعريضه لمخاطر الانتقام الصهيوني، وبشكل آخر عدم كشف مدى ضعف النظام في ساحة المواجهة، وبالتالي ضبط العمل الفدائي الفلسطيني، ووضعه تحت السيطرة ما أمكن، ومنعه من استخدام الحدود للقيام بعمليات مسلحة. وهي السياسة العامة التي درجت عليها كل دول الطوق.

الثاني: السماح المرحلي التكتيكي بتواجد المقاومة المسلحة على أرضها، تحقيقاً لمكاسب سياسية شعبية، أو تجنباً لاضطرابات داخلية، وتنفيساً عن غضب الجماهير. ولذلك بقيت حدود دول المواجهة مع العدو مغلقة محرمة على العمل الفدائي الفلسطيني، مع استثناءات محدودة فرضتها ظروف معينة، وكان أهم هذه الاستثناءات جنوب لبنان الذي تشكلت فيه قاعدة مقاومة قوية بعد حرب 1967، واستمرت حتى 1982، ليس بسبب رغبة النظام الحاكم، وإنما بسبب ضعفه، وقوة الثورة وقاعدة تأييدها الواسعة.

ثانياً: العمل الوطني الفلسطيني:

وفي المرحلة التي نحن بصددها نجد أن السلوك الشعبي الفلسطيني اتسم بما يلي:

- محاولة استيعاب الصدمة، والتكيّف مع الواقع الجديد، والتركيز على التعليم وسبل الاعتماد على النفس.
- الانتماء إلى التنظيمات والأحزاب ذات الطبيعة القومية (الناصريون، البعث...) والشيوعية واليسارية (الحزب الشيوعي، القوميون العرب...)، والإسلامية (في النصف الأول من المرحلة: الإخوان المسلمون، حزب التحرير...).
- بدايات تشكُّل الهوية الوطنية الفلسطينية، التي لم تستطع أن تبرز كثيراً في ظلّ المد القومي واليساري (نشأة حركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية).
- هجرة الكثير من أبناء فلسطين طلباً للرزق إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، وإلى بلدان الخليج العربي وخصوصاً السعودية والكويت.
- الانفضاض الشعبي التدريجي عن الحاج أمين الحسيني.

وقد أكملت الحكومة الأردنية سيطرتها الدستورية على الضفة الغربية، وهي معظم ما تبقى من فلسطين (5,878 كم^2 أي 21.77% من مساحة فلسطين)، بعد أن انعقدت بتشجيعها مؤتمرات حضرها وجهاء فلسطينيون مؤيدون للأردن، ودعت للوحدة مع الأردن. فانعقد مؤتمر في عمّان في 1948/10/1 (بالتوازي مع مؤتمر غزة) برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، فوَّض الملك عبد الله تفويضاً تاماً في أن يتحدث باسم عرب فلسطين[1]. وانعقد في أريحا مؤتمر في 1948/12/1 برئاسة محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل، تمّ الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين. فقامت الحكومة الأردنية بإصدار بيان تقول فيه إنها "تُقدّر رغبة سكان فلسطين، ومتفقة معها". واجتمع مجلس الأمة الأردني في 1948/12/13، حيث أيد مؤتمر أريحا وموقف الحكومة الأردنية، واتخذ قراراً بالمبادرة إلى تنفيذ توحيد الضفتين. وفي آخر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، انعقد مؤتمرٌ ثالثٌ في رام الله ورابعٌ في نابلس، وقد أيدا قرارات مؤتمر أريحا. وقد أثار موقف الأردن معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية، غير أن سيطرة القوات الأردنية على معظم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) مكّنها من منع حكومة عموم فلسطين من ممارسة

صلاحياتها، وقامت الحكومة الأردنية بعدد من إجراءات الوحدة خلال سنة 1949، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1949 صدرت إرادة ملكية بأن كل المقيمين في الضفتين قد حازوا الجنسية الأردنية، كما صدرت إرادة ملكية أخرى بإجراء انتخابات في 1950/4/20 مناصفة بين الضفتين. وفي 1950/4/24 التأم أول مجلس نيابي تمثيلي لكلا الضفتين، حيث وافق على الوحدة الاندماجية بين الضفة الغربية وشرقي الأردن[2].

وفي الوقت نفسه وضعت الحكومة المصرية يدها على قطاع غزة (363 كم^2 أي 1.34% من مساحة فلسطين) وقامت بإدارته. ومُنع الحاج أمين ورفاقه في الهيئة العربية العليا وفي حكومة عموم فلسطين من العيش أو العمل السياسي في الضفة الغربية أو القطاع. وبقيت حكومة عموم فلسطين قائمة في مصر، دون أن تستطيع القيام بأي من الأعمال المنوطة بها. وفرضت السلطات المصرية حصاراً على دار الهيئة العربية العليا في القاهرة، ووضعت الحاج أمين تحت رقابة مُشدَّدة، حرمته من حرية العمل والتنقل. وهكذا، عانت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين من الحصار والتجاهل والتضييق. حتى انتهى أي تأثير عملي لهما على الواقع الفلسطيني. ووجد الحاج أمين نفسه أشبه بالرهينة لدى مصر، فاضطر إلى مغادرتها إلى لبنان في سنة 1958 بعد أن ذاق مرارة العزل والحصار، كما وجدت "هيئته" و"حكومته" نفسيهما تتضاءلان وتنزويان إلى أن انحصرتا في شقة أو اثنتين في بنايات القاهرة!! وتحوّل دور رئيس حكومة عموم فلسطين منذ سنة 1952 إلى مجرد مندوب لفلسطين لدى الجامعة العربية. وهكذا، أفل نجم الحاج أمين بالتدريج. وسواء استمتع الحاج أمين بشعبية واسعة حتى منتصف الخمسينيات أم لا، وسواء حمّله البعض مسؤوليةً عن ضياع فلسطين أم لا، فإن الرجل كان مشهوداً له بالصلابة والإخلاص، وكان الرمز الأول للعمل الوطني أكثر من ثلاثين عاماً.



• الحاج أمين الحسيني

من الناحية الشعبية، كان للإخوان المسلمين قصب السبق وسط قطاعات الفلسطينيين خلال الفترة 1949–1954 سواء في الضفة أم في القطاع، لما حققوه من سمعة جهادية في حرب 1948، ولما طرحوه من برامج إسلامية وطنية، حيث نعموا بحرية نسبية في مصر حتى سنة 1954، وبأجواء مواتية في الأردن. كما أصبح حزب "التحرير الإسلامي" ظاهرة لا يستهان بها خصوصاً في الأردن في منتصف الخمسينيات، حيث ركز على العمل السياسي وإقامة الخلافة الإسلامية. ومثَّل الشيوعيون تحدياً شعبياً للتيار الإسلامي، خصوصاً في القطاعات الطلابية والمهنية، بما طرحه من شعارات برّاقة حول معاناة الجماهير، واتهام الأنظمة بالخيانة والعمالة... . إلا أن هذا التيار والتيارات القومية واليسارية الأخرى لم تكن لتقوى على منافسة الإسلاميين، إلا بعد أن سدّد عبد الناصر ضربته القاسية للإخوان، وأخذ يلاحقهم، واستخدم إعلامه القوي في تشويه صورتهم. فأصبح التوجه العام لدى الإخوان والإسلاميين عموماً هو المحافظة على النفس، والانكفاء على الذات بانتظار ظروف أفضل. وكانت أحد نماذج قوة الإسلاميين رابطة طلبة فلسطين في مصر التي كان يفوز بها الإسلاميون أو من يدعمونه حتى سنة 1957، والتي رأسها ياسر عرفات عندما كان طالباً مقرّباً من الإخوان.

واتخذت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة أشكالاً بسيطة محدودة التأثير، فكثرت في النصف الأول من الخمسينيات عمليات اختراق الحدود لاسترجاع ممتلكات للعائلات المشردة، أو لتوجيه ضربات انتقامية للعدو. وفي قطاع غزة أنشأ الإخوان المسلمون تنظيماً سرياً ذا طبيعة عسكرية، قام بعدد من العمليات بالتنسيق مع بدو النقب، واستفادوا من وجود الضابط الإخواني في الجيش المصري عبد المنعم عبد الرؤوف في القطاع إثر نجاح الثورة المصرية، فسهّل لهم سبل التدريب العسكري. وكانت عملية "الباص" في 1954/3/17 أحد أشهر العمليات التي تُظهر بعض المؤشرات أن البدو نفذوها بالتنسيق مع الإخوان، وأدت إلى مقتل 11 إسرائيلياً قرب بئر السبع بجانب مستعمرة معاليه أكربيم Ma'ale Akrabim[3].

وقد اتسمت ردود الفعل الصهيونية على عمليات المقاومة بالعنف والغطرسة، سواء في الضفة أم القطاع، فوقعت مثلاً مذبحة قبية في 14–1953/10/15 حيث استشهد 67 شخصاً[4]. وفي 1955/2/28 ارتكبت القوات الصهيونية مذبحة غزة التي أدت إلى استشهاد 39 وجرح 33 شخصاً، مما دفع أهل القطاع إلى الانتفاضة والمطالبة بالقتال،

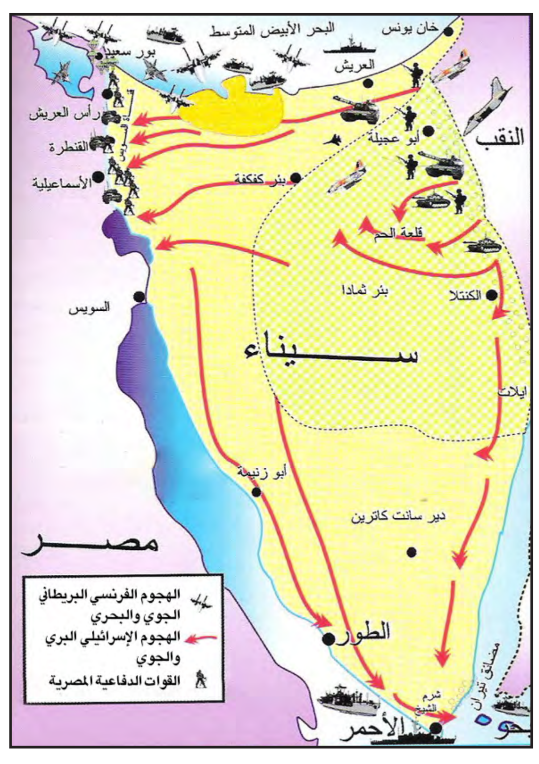

• مصطفى حافظ

فوافقت القيادة المصرية على العمل الفدائي الفلسطيني، وأوكلت المهمة إلى الضابط المصري مصطفى حافظ، الذي أحسن أداء واجبه. وتدفق الآلاف للتطوع، غير أنه تمّ انتقاء العناصر ذات الخبرات القتالية والمعرفة بالأرض، وزاد عدد الفدائيين العاملين عن ألف، وقاموا بعمليات يومية خاطفة، وأحيانا بعمليات كبيرة واسعة. وقد نشط هذا العمل بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر 1955 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 1956. غير أن مصطفى حافظ استشهد في 1956/7/11 نتيجة انفجار طرد ملغوم، أرسله له رجال الموساد الإسرائيلي عن طريق عميل مزدوج[5].

وحسب تصريح أدلى به ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في الكنيست Knesset في آذار/ مارس 1956 فإن عدد الإصابات الإسرائيلية بسبب الحوادث الحدودية سنة 1951 بلغ 137 إصابة، وفي سنة 1952 بلغ 147 إصابة، وسنة 1953 بلغ 162 إصابة، وسنة 1954 بلغ 180 إصابة، وسنة 1955 بلغ 258 إصابة[6]. أما حسين أبو النمل فينقل إحصائية تذكر أن عدد قتلى الإسرائيليين، منذ توقيع وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 1949 وحتى حرب اجتياح القطاع وسيناء في آخر تشرين الأول/ أكتوبر 1956، قد بلغ 1,176 قتيلاً[7].


• العدوان الثلاثي، 1956

وفي 1956/10/29 بدأ العدوان الثلاثي (الإسرائيلي – البريطاني – الفرنسي) على مصر. وكانت رغبة الصهاينة في تدمير العمل الفدائي الفلسطيني في القطاع، وسعيهم لفتح خطوط الملاحة لسفنهم في البحر الأحمر، سواء بفتح قناة السويس، أم بفك الحصار عن ميناء إيلات، بالإضافة إلى نواياهم التوسعية هي أبرز العوامل التي دفعتهم لشن هذه الحملة. وقد توافق ذلك مع النوايا الاستعمارية البريطانية في الرغبة باستمرار السيطرة على



• العدوان الثلاثي، 1956

قناة السويس. كما توافق ذلك مع الرغبة الفرنسية في توجيه ضربة لمصر، لأنها كانت تدعم الثورة الجزائرية. وقد أدى ذلك كله إلى احتلال الصهاينة لقطاع غزة وسيناء، وشاركت بريطانيا وفرنسا في ضرب المطارات المصرية واحتلال موانئها. وكان الاحتلال الصهيوني سريعاً وحاسماً، بدرجة كشفت ضعف الجيش المصري، وتقصير قيادته السياسية. غير أن الإعلام المصري ركز على صمود القيادة المصرية في وجه التنازلات، واستفاد من اضطرار القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية للانسحاب في 1957/3/6 تحت الضغط الأمريكي، فعاد الألق من جديد إلى شخص عبد الناصر. وقد توقف العمل الفدائي عن طريق قطاع غزة إثر العدوان الثلاثي، وبعد قرار مصر إغلاق الحدود في وجه الفدائيين.

ثالثاً: نشأة حركة فتح:

وفي تلك الفترة، فرضت حالة التضييق والمطاردة المفروضة على التيار الإسلامي، خصوصاً في مصر والقطاع، تساؤلاتٍ أمام شباب الإخوان المسلمين الفلسطينيين المتحمسين، الذين أخذوا يتساءلون عن وسائل العمل الممكنة لتحرير فلسطين. وبالرغم من أن التيار العام وسطهم كان يدعو إلى التريّث، والتركيز على الجوانب التربوية والإيمانية، إلا أن تياراً آخر أخذ يتجه للقيام بعمل منظم مسلح، لا يتخذ أشكالاً إسلامية مكشوفة، وإنما يتبنى أطراً وطنية تمكنه من تجنيد قطاعات أوسع من الشباب، ولا تجعله عرضة لعداء الأنظمة وملاحقاتها. وكانت تجربة الثورة الجزائرية في تلك الفترة


• ياسر عرفات

أحد الحوافز المهمة لهذا العمل. وكانت هذه هي البذور الأولى لنشأة حركة فتح (حركة تحرير فلسطين، وفيما بعد حركة التحرير الوطني الفلسطيني) سنة 1957 في الكويت، برئاسة ياسر عرفات، والتي خرجت أساساً من أحضان الإخوان المسلمين، وبالذات من أبناء قطاع غزة.

وكان خليل الوزير (أبو جهاد) الذي أصبح الرجل الثاني في فتح طوال ثلاثين عاماً، قد قدَّم اقتراحاً بذلك إلى قيادة الإخوان في القطاع فلم يستجيبوا له، غير أن هذا لم يمنع أن ينضم لفتح عند نشأتها عدد لا بأس به من ذوي المكانة والاحترام بين الإخوان أمثال سعيد المزين، وغالب الوزير، وسليم الزعنون، وصلاح خلف، وأسعد الصفطاوي، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، ورفيق النتشة، وعبد الفتاح حمود، ويوسف عميرة حيث تولوا مناصب قيادية عالية في الحركة. غير أن فتح، التي ظلت تركز في تجنيدها على العناصر الإخوانية حتى سنة 1963، انفتحت أكثر على مختلف التيارات وقطاعات الشعب الأخرى، خصوصاً بعد أن أصدرت قيادة الإخوان في القطاع أوامرها بالتمايز إما مع فتح وإما مع الإخوان[8]. وأخذت فتح تصطبغ بصبغة وطنية علمانية شكّلت هويتها العامة إلى وقتنا هذا. وشكلت فتح جناحها العسكري "العاصفة"، وقامت بأولى عملياتها العسكرية في مطلع سنة 1965، وتمكنت من شنّ نحو 200 عملية عسكرية منذ ذلك الوقت وحتى حرب حزيران/ يونيو 1967[9].


• خليل الوزير وياسر عرفات

أما حركة **القوميين العرب** فقد كان معظم أعضائها المؤسسين من الفلسطينيين الدارسين في الجامعة الأمريكية ببيروت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وكان من أبرزهم جورج حبش. ورفعت شعار الوحدة القومية وتحرير فلسطين،

وأيدت السياسات الناصرية. وشكّلت لجنة فلسطين في سنة 1958. وبعد فشل تجربة الوحدة المصرية – السورية، أخذت تتبنى الفكر الاشتراكي والعمل الشعبي، وفي أيار/ مايو 1964 شكلت "الجبهة القومية لتحرير فلسطين" وجناحها العسكري شباب الثأر، الذي أخذ يمارس العمل الفدائي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1964. وفي سنة 1966 تبنت الحركة الماركسية طريقاً لعملها[10]. وهي التي أنشأت في كانون الأول/ ديسمبر 1967 "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" بالتحالف مع قوى أخرى.



• صلاح خلف



• سليم الزعنون



• عبد الفتاح حمود



• محمد يوسف النجار



• كمال عدوان



• رفيق النتشة



• سعيد المزين

رابعاً: إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف):

ومن جهة أخرى، كانت الأنظمة العربية تشعر بما تموج به الساحة الفلسطينية من أنشطة سرية وحركات وتنظيمات. وكان الرئيس عبد الناصر يرغب ألا يفلت الزمام من يده، خصوصاً في ظروف الخلافات بين الأنظمة العربية...، فأصبح هناك اتجاه يريد استيعاب الفلسطينيين في كيان رسمي معتمد، يسهل التحكم فيه. وفي سنة 1959 اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً دعا إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبرازه كياناً موحداً بواسطة ممثلين يختارهم الشعب. لكن ذلك ظلّ عرضة للتأجيل والتسويف، حتى وفاة أحمد حلمي عبد الباقي، ممثل حكومة عموم فلسطين لدى الجامعة العربية في سنة 1963.


• أحمد الشقيري

وبدعم من عبد الناصر، تمّ اختيار أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين مكان عبد الباقي، وكُلّف بدراسة القضية الفلسطينية وسبل تحريكها وتنشيطها. وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 1964/1/13، تقرر تكليف الشقيري بالاتصال بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني، "بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره". ولم يقم الشقيري بتقديم تقرير للجامعة حول السبل المقترحة؛ لقناعته بأنه سيكون عرضة لمزيد من المدارسة والتأجيل، فقرر وضع البلاد العربية أمام الأمر الواقع. فقام، بدعم مصري، بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، حيث انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس في 1964/5/28 بحضور 422 ممثلاً للفلسطينيين، وبرعاية الملك حسين ملك الأردن. وأعلن ميلاد المنظمة رسمياً، وصودق على الميثاق القومي الفلسطيني الذي أكد على الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين، وعدم التنازل عن أي جزء منها، وانتُخب أحمد الشقيري رئيساً للمنظمة. وقد قررت م.ت.ف تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، كما قامت بعدد من الجهود التعبوية والإعلامية. ورحب الفلسطينيون بشكل عام بإنشاء م.ت.ف باعتبارها تمثيلاً للكيانية الفلسطينية والهوية الوطنية التي جرى تغييبها سابقاً. وإن كان البعض مثل حركة فتح قد شكك في خلفيات إنشائها، وقدرتها على القيام بواجباتها[11].



• المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس، 1964

خامساً: حرب حزيران/ يونيو 1967 وانعكاساتها:

وفي 1967/6/5 اندلعت الحرب العربية – الإسرائيلية، بعد حالة من التصعيد المتبادل، قامت فيه مصر بإغلاق مضائق تيران في البحر الأحمر، وطلبت من مراقبي الأمم المتحدة على حدودها المغادرة، وأعلنت البلاد العربية استعدادها لمعركة المصير وتحرير فلسطين. لكن القوات الإسرائيلية قامت في صباح 5 حزيران/ يونيو بتدمير الطيران في المطارات المصرية والأردنية والسورية، وفي غضون ستة أيام كان الأمر قد انتهى بكارثة عربية جديدة، فاحتل الصهاينة باقي فلسطين (الضفة الغربية 5,878 كم^2، وقطاع غزة 363 كم^2) وصحراء سيناء المصرية 61,198 كم^2، ومرتفعات الجولان السورية 1,150 كم^2.



• جنود إسرائيليون يحتفلون باحتلال القدس

وبحسب الروايات الشعبية الفلسطينية، فقد دخل الجنود اليهود بيت المقدس والمسجد الأقصى وهم يهزجون "حطّ المشمش عالتفاح... دين محمد ولّى وراح"، و"محمد مات... خلّف بنات" ويصرخون "يا لثارات خيبر...". وصحت الجماهير العربية والإسلامية على هول كارثة لم تدر بخلدها، واكتشفوا مدى الزيف والخداع

والأوهام التي غذتهم بها الأنظمة العربية طوال الـ19 سنة السابقة. فقد تمّ تدمير أسلحة الطيران المصرية والسورية والأردنية، وهي ما تزال قابعةً في مدرجاتها. وتمّ تدمير 80% من أعتدة الجيش المصري. واستشهد نحو 10 آلاف مقاتل مصري و6,094 مقاتلاً أردنياً وألف مقاتل سوري، بالإضافة إلى الجرحى.



• آليات مصرية مدمرة في حرب 1967

وكان من نتائج هذه الحرب تشريد 330 ألف فلسطيني آخرين، وخفوت نجم جمال عبد الناصر، وضعف الثقة بالأنظمة العربية، وسعي الفلسطينيين إلى أخذ زمام المبادرة بأيديهم، ونمو الحركة الوطنية الفلسطينية أكثر وأكثر. غير أن أحد أبرز النتائج المؤسفة هو أن تركيز الأنظمة العربية، بل وم.ت.ف فيما بعد، قد صار على استعادة الأرض المحتلة 1967 (الضفة والقطاع) أي 23% من أرض فلسطين، والاستعداد الضمني للتنازل عن الأرض المحتلة سنة 1948، والتي قامت كل هذه الحروب والمنظمات أساساً لتحريرها.



• وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان (وسط الصورة) يدخل القدس بعد احتلالها سنة 1967

نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967



مترجم عن الأصل، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس.

هوامش الفصل الثالث

[1] أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية** (نيقوسيا: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1985)، ص 33.

[2] انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 377–379؛ وأسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص 34.

[3] See Public Record Office (The National Archives), Kew Gardens, London, Files: Foreign Office (F.O.) 371/111077, 111098–111100.

[4] **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 502–504.

[5] **المرجع نفسه**، ج 3، ص 393–398؛ وحسين أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 101–123.

[6] Dispatch, British Embassy, Tel Aviv, to Lloyd, London, 10/3/1956, F.O. 371/121773.

[7] حسين أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 66.

[8] انظر: عبد الله أبو عزة، **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية** (الكويت: دار القلم، 1986)، ص 71–96؛ ومحسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 160–163.

[9] صلاح خلف، **فلسطين بلا هوية**، ط 2 (عمّان: دار الجليل للنشر، 1996)، ص 75–83.

[10] فوزي تيم، "القوى السياسية الفلسطينية،" في جواد الحمد (محرر)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات رقم 21 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 357–358.

[11] حول م.ت.ف، انظر: أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 313–325.

الفصل الرابع

قضيــة فلســطيـن

1987–1967

قضية فلسطين 1967–1987

مقدمة:

تتميز الفترة 1967–1987 ببروز الهوية الوطنية الفلسطينية، وبقيادة الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبنجاح المنظمة في تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتحصيل مقعد لها كمراقب في الأمم المتحدة.

وهي فترة تتميز أيضاً بتراجع البعد العربي للقضية الفلسطينية، وإغلاق حدود دول الطوق في وجه العمل الفدائي الفلسطيني، وانتهاء حقبة الحروب العربية الرسمية مع "إسرائيل"، ودخول مصر في تسوية سلمية مع "إسرائيل".

وترافق خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، وغرقها في مستنقع الحرب الأهلية في لبنان، ثم إخراجها من لبنان سنة 1982 مع ميول متزايدة لدى القيادة الفلسطينية للعمل السياسي، والحلول المرحلية، وإقامة الدولة الفلسطينية على أيّ جزء يتم تحريره من فلسطين.

وفي الوقت نفسه شهدت هذه الفترة تصاعد التيار الإسلامي الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، حيث أصبح يشكل قوة شعبية لا يستهان بها، ظهرت معالمها في المساجد والمدارس والجامعات والنقابات ومؤسسات العمل الخيري؛ كما ظهرت الأنوية الأولى للعمل العسكري الإسلامي المقاوم.

أولاً: بروز الهوية الفلسطينية:

أحدثت حرب 1967 جُرحاً غائراً في الكرامة العربية، فحاولت الأنظمة العربية استيعاب الصدمة واستعادة ثقة الجماهير بها، واجتمع الزعماء العرب في الخرطوم في 8/29–1967/9/1 معلنين أن لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف بالكيان الإسرائيلي، وتعهدت الدول العربية بدعم دول الطوق لإعادة بناء قواتها المسلحة. ودخلت مصر وسورية في حرب استنزاف مع الكيان الإسرائيلي، خصوصاً في الفترة من آب/ أغسطس 1968 إلى آب/ أغسطس 1970، أسهمت إلى حدّ ما في إعادة الثقة ورفع المعنويات لدى الجيشين المصري والسوري.

وقد اضطرت الأنظمة العربية تفادياً لموجات السخط الشعبي، وتجاوزاً لحالة الإحباط الناتجة عن حرب 1967، إلى إفساح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، الذي استطاع أن يبني قواعد قوية وواسعة في الأردن ولبنان. واستطاعت التنظيمات الفدائية الفلسطينية بقيادة فتح الوصول إلى قيادة م.ت.ف التي أصبحت برئاسة ياسر عرفات منذ شباط/ فبراير 1969. وبرز خط الكفاح الشعبي المسلح وحرب العصابات، واكتسبت الشخصية الوطنية الفلسطينية زخماً كبيراً. وتمكنت م.ت.ف في مؤتمر الزعماء العرب في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 من الحصول من الدول العربية على الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وفي الشهر التالي حققت انتصاراً سياسياً، عندما دُعي ياسر عرفات لإلقاء خطابه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وتمّ قبول م.ت.ف عضواً مراقباً. ولم تعد الأمم المتحدة تتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين فقط، كما حدث طوال العشرين سنة الماضية، وإنما أخذت منذ 1969/12/10 تعترف بوجود الشعب الفلسطيني، وأصدرت قرارات في السبعينيات تؤيد حقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره، بل واتخاذ كافة السبل المشروعة لنيل حقوقه، ومنها الكفاح المسلح.



• ياسر عرفات في الأمم المتحدة، 1974

ومنذ سنة 1974 عادت قضية فلسطين لتدرج بنداً مستقلاً على جدول أعمال الأمم المتحدة لأول مرة منذ الأربعينيات. وكان أحد أهم القرارات المتخذة القرار رقم 3236 الصادر في 1975/11/22، ويحمل عنوان قرار حقوق الشعب الفلسطيني، وفيه يؤيد حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقه في العودة إلى أرضه، وحقه في استعادة حقوقه بكل الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثم توالت قرارات "الشرعية" الدولية المؤيدة للحق الفلسطيني، ووجد الصهاينة أنفسهم في حالة حصار سياسي، خصوصاً أن الأمم المتحدة أخذت منذ سنة 1975 تتخذ قرارات تعدّ الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية. غير أن الولايات المتحدة كانت دائماً على استعداد للوقوف بجانب الكيان الصهيوني، ونقض أي قرارات دولية ملزمة عبر استخدامها حقّ النقض "الفيتو Veto"[1].

وهكذا فإن الكفاح المسلح أجبر العالم على سماع صوت أبناء فلسطين، وفرض عليهم احترامه. لكن الضربات التي تلقتها المقاومة الفلسطينية، والضعف والتمزق العربي والإسلامي، قلّلا من إمكانات الاستفادة الجدية من الدعم الدولي.

وإذا كان خط المكاسب الفلسطينية السياسية قد تصاعد على الساحة العربية والدولية في هذه المرحلة، فإن خط العمل الفدائي الفلسطيني المسلح، وخط الدعم العربي الفاعل، اللذين شهدا صعوداً في البداية، ما لبثا أن تراجعا وانحسرا إلى مستويات متدنية، في النصف الثاني من هذه المرحلة، بحيث أثّر سلباً على المكاسب السياسية نفسها.

ثانياً: الكفاح الفلسطيني المسلّح:

كانت الفترة 1967–1970 هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني حيث كانت حدود الأردن مع فلسطين المحتلة (360 كم) ومع لبنان (79 كم) مفتوحة للعمليات الفدائية. وكانت معركة الكرامة في 1968/3/21 التي وقف فيها الفدائيون الفلسطينيون والقوات الأردنية في مواجهة القوات الإسرائيلية، وكبَّدوها خسائر فادحة، نصراً معنوياً ومادياً للمقاومة الفلسطينية. فاندفع عشرات الآلاف للتطوع للقتال، وقد تطور العمل الفدائي الفلسطيني من 12 عملية شهرياً سنة 1967، إلى 52 عملية شهرياً سنة 1968، إلى 199 عملية شهرياً سنة 1969، إلى 279 عملية شهرياً في الأشهر الأولى من سنة 1970[2].


• ياسر عرفات بعد معركة الكرامة


• الملك حسين على ظهر دبابة إسرائيلية مدمرة بعد معركة الكرامة

لكن الصدامات العنيفة التي حدثت بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 1970 وفي تموز/ يوليو 1971 أدت إلى إخراج

العمل الفدائي الفلسطيني من الأردن، وحرمان المقاومة من أهم ساحاتها. غير أن المقاومة الفلسطينية استطاعت أن ترسّخ قاعدة نفوذها في لبنان، لكنها اضطرت لخوض صراع عنيف مع الجيش اللبناني لتحقيق ذلك، وانتزعت اتفاق القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، الذي يخوّلها حقّ العمل المسلح عبر لبنان. ثمّ ما لبثت أن وجدت نفسها تدخل في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، حيث استهدف التحالف الكتائبي الماروني، الذي أشعل فتيل الحرب في 1975/4/13، التواجد الفلسطيني أساساً. وقد استنزف هذا كثيراً من طاقات المقاومة الفلسطينية ودماء أبنائها، ومصادر دعمها، وأضعف قدرتها على التركيز ضدّ العدو الصهيوني حتى نهاية المرحلة التي نحن بصددها. وتعدت هذه المعاناة إلى معارك وحروب مع أطراف حليفة سابقة مثل حركة "أمل" الشيعية، التي قامت بحصار مرير للمخيمات الفلسطينية لأكثر من سنتين (1985–1987). وفوق ذلك فإن مصر وسورية أغلقتا حدودهما في وجه المقاومة الفلسطينية، وهذا جعل العمل الفدائي الفلسطيني من الخارج باتجاه فلسطين أشبه بالمستحيل.



• حادث باص عين الرمانة الذي فجَّر الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975

ومن جهة أخرى، فإن الكيان الصهيوني استخدم أساليب الانتقام الشرسة من المناطق التي تؤوي العمل الفدائي، سواء في الأردن أم في لبنان، وبالغ في الانتقام من المدنيين الأبرياء، وفي تدمير البنية التحتية من مصانع وجسور ومحطات كهرباء ومحاصيل زراعية وغيرها. وفي لبنان قام الصهاينة بحملات مكثفة على منطقة العرقوب خلال الفترة 1970–1972، واغتالوا ثلاثة من قادة م.ت.ف في 1973/4/10، هم



• مكان اغتيال كمال ناصر، 1973

محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر، وقاموا بحملة اجتياح واسعة للجنوب اللبناني في آذار/ مارس 1978، نجحوا على إثرها في إنشاء حزام أمني لهم داخل الحدود اللبنانية بقيادة سعد حداد، الذي قاد جيش لبنان الجنوبي العميل للصهاينة.

• الحزام الأمني في جنوب لبنان (الذي تشكل بقيادة سعد حداد أسفل يمين الخريطة)

وفي معركة الشقيف في 1980/8/19 حققت المقاومة الفلسطينية نجاحاً كبيراً ضدّ الهجوم الصهيوني. عندما تمكنت من صدّ هجوم إسرائيلي يبلغ 15 ضعف عددها، وقد تكبد العدو خسائر كبيرة أجبرته على الانسحاب[3]. وفي الفترة 10–1981/7/24 قامت الطائرات والمدافع الإسرائيلية بقصف وحشي متواصل للمدن والقرى وقواعد الفدائيين في منطقة النبطية، شملت 46 مدينة وقرية مما أدى لاستشهاد 150 وجرح 600 آخرين. وقد ردت المقاومة الفلسطينية بقصف مدفعي وصاروخي على نحو 30 قاعدة عسكرية ومستعمرة وبلدة إسرائيلية شمال فلسطين المحتلة.

وكان اجتياح الجيش الصهيوني للبنان في صيف 1982 هو الأضخم والأعنف، وقد تمكن من اجتياح الجنوب بسهولة وسرعة نسبية، غير أنه توقف عند أسوار بيروت نحو ثمانين يوماً، حيث واجهته المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها بمقاومة عنيفة، وتضحيات كبيرة، في الوقت الذي كان العالم العربي والإسلامي والدولي يقف موقف المتفرج. بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982/6/4 واشترك فيه نحو 125 ألف جندي (من أصل

• الاجتياح الإسرائيلي للبنان، 1982



• طائرة إسرائيلية تقصف بيروت سنة 1982

170 ألفاً هم قوام الجيش الإسرائيلي العامل) تساندهم 1,600 دبابة. وفي يوم 9 حزيران/ يونيو كانت قد وصلت إلى مشارف بيروت، حيث استمرت معركة بيروت 65 يوماً (6/9–1982/8/12). وقد اضطرت القوات الإسرائيلية للموافقة على وقف إطلاق النار في 1982/8/12، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية. غير أن القوات الإسرائيلية حققت أهدافها بشكل عام، إذ اقتضت الترتيبات خروج المقاومة الفلسطينية وقيادة م.ت.ف من لبنان، مما أدى إلى خروج نحو 11 ألف فلسطيني مقاتل، حيث توجهوا إلى معسكرات في سورية والعراق وتونس واليمن (الشمالي والجنوبي) والجزائر والسودان.



• خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان

ولم تحترم القوات الإسرائيلية تعهداتها، فقد اقتحمت بيروت الغربية بعد أسبوعين من خروج المقاومة الفلسطينية، وأشرفت بنفسها على تنفيذ القوات الانعزالية المسيحية المتعصبة لمذبحة صبرا وشاتيلا في 16–1982/9/18 والتي أدت إلى استشهاد نحو 3,500 فلسطيني ولبناني من المدنيين الأطفال والنساء والشيوخ.

أَدّت حرب 1982 إلى استشهاد وجرح نحو 55 ألف فلسطيني ولبناني، وبالرغم من أن المقاتل الفلسطيني أثبت شجاعته وكفاءته، وبالرغم من أن الصهاينة فشلوا في سحق الفدائيين وقيادتهم، إلا أنهم نجحوا في تدمير معظم البنية التحتية للعمل الفدائي





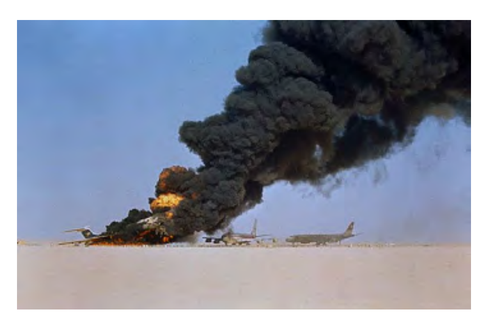


• مذبحة صبرا وشاتيلا، 1982


• منفذو عملية سافوي سنة 1975

الفلسطيني، بحيث لم تعد تشكل خطراً جاداً على الكيان الصهيوني، ووجدت م.ت.ف نفسها بعيدة عن فلسطين، محرومة من العمل العسكري في دول الطوق[4].

ونتيجة لما سبق، فإن معدل العمليات الفدائية من الخارج قد انخفض في السبعينيات، وتراجع إلى حدود متواضعة جداً في الثمانينيات. غير أنه تمّ تنفيذ عدد من العمليات النوعية التي تجدر الإشارة إليها، مثل عملية سافوي Savoy Attack التي نفذتها حركة فتح في تل أبيب في 1975/3/6، وأدت إلى مقتل نحو 100 إسرائيلي، وعملية كمال عدوان التي نفذتها فتح أيضاً في 1978/3/11، التي أدت إلى مقتل 37 وجرح 82 إسرائيلياً. وبرزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مجال اختطاف الطائرات خصوصاً سنة 1970، وفي الهجوم على مطار اللد في 1972/5/30، مما أدى إلى مقتل 31 وجرح 80 آخرين. ونفذت الجبهة الشعبية – القيادة العامة عملية الخالصة في 1974/4/11 مما أدى إلى مقتل 18 إسرائيلياً وجرح 15 آخرين[5]، كما نفذت الجبهة نفسها عملية الطائرة الشراعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. ونفذت الجبهة الديموقراطية


• عملية اختطاف الطائرات وتدميرها التي قامت بها الجبهة الشعبية سنة 1970


• منفذو عملية الخالصة سنة 1974

عمليات مهمة مثل عملية ترشيحا في 1974/5/15 التي أدت إلى مقتل 27 إسرائيلياً وجرح الكثير، وعمليات بيسان وطبريا وعين زيف والقدس.

وهكذا، فمنذ سنة 1982 أدى الإنهاك العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى استضعاف سياسي، وكسب أنصار تيار "الواقعية" فيها دفعات جديدة باتجاه تبنّي الحلول السلمية. والحقيقة أن م.ت.ف بدأت تُغيِّر من خطابها السياسي منذ فترة مبكرة، فدعت في أواخر الستينيات إلى إقامة الدولة العلمانية الديموقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود، متنازلة عن ضرورة عودة المهاجرين اليهود إلى بلادهم. ثم تبنّت في المجلس الوطني الثاني عشر في 1–1974/6/8 برنامج النقاط العشر، الذي يفسح المجال للعمل السياسي كأحد وسائل تحرير فلسطين، بعد أن كان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحريرها، كما يفسح المجال للحلول المرحلية ولإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره (أو استرجاعه بطرق أخرى). وكانت موافقة م.ت.ف على مشروع التسوية العربي (مشروع فاس) سنة 1982 تنازلاً كبيراً، إذ تضمن اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني وما اغتصبه من معظم أراضي فلسطين سنة 1948، عندما وافقت على حقّ جميع دول المنطقة في العيش بسلام (بما فيها الكيان الصهيوني)، كما وافقت على الدخول في مفاوضات لتحقيق التسوية[6]. وواجهت م.ت.ف سنوات عجافاً خلال الفترة 1983–1987 انعكست على شكل تراجعٍ في الأداء النضالي المسلح، وفي التأثير والفاعلية السياسية حتى في الوسط العربي نفسه.

ثالثاً: البلاد العربية وقضية فلسطين:

أما من ناحية البلاد العربية، فإن ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية وتمثيل م.ت.ف الشرعي الوحيد للفلسطينيين قد صبَّ، عملياً، في إزاحة أثقال المسؤولية تجاه القضية عن أكتافها، وتحميلها للفلسطينيين وحدهم. وخفتت أصوات "قومية المعركة" لتنحصر في الإطار الفلسطيني الضيِّق، الذي كان عليه أن يواجه أعتى قوى العالم. وأخذت مع الزمن، خصوصاً بعد 1973، مسؤولية البلدان العربية تنحصر في الدعم السياسي والاقتصادي، بل إن الدعم الاقتصادي نفسه أخذ يضعف منذ الثمانينيات، بعد أن سعت كل دولة إلى تقديم أولوياتها المحلية، وبعد أن انشغلت الدول النفطية بمشاكلها الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. ولم تسلم م.ت.ف من مشاكل مع عدد من الأنظمة

العربية، جعلتها أعجز عن القيام بمهامها، فمشاكلها مع الساحة الأوسع والأهم الأردن غطت حقبة السبعينيات، ومشاكلها مع لبنان لم تهدأ طوال المرحلة، ومشاكلها مع سورية استعرت سنة 1976، ثم عادت للتصاعد منذ سنة 1983 وما تلاه، عندما طُرد ياسر عرفات من دمشق، وتمت محاولة القضاء على تواجد أنصاره في شمال لبنان، وخصوصاً مخيمي نهر البارد والبداوي في العام نفسه. هذا بالإضافة إلى حالة العداء مع أكبر قوة عربية مصر (خصوصاً في الفترة 1977–1983) بعد دخولها في مشروع التسوية السلمية، وتوقيعها اتفاق كامب ديفيد Camp David Accord. بينما انشغل العراق بحربه مع إيران في الفترة 1980–1988 ليفقد كثيراً من فاعليته على الساحة....



• عبور الجيش المصري قناة السويس في حرب أكتوبر 1973

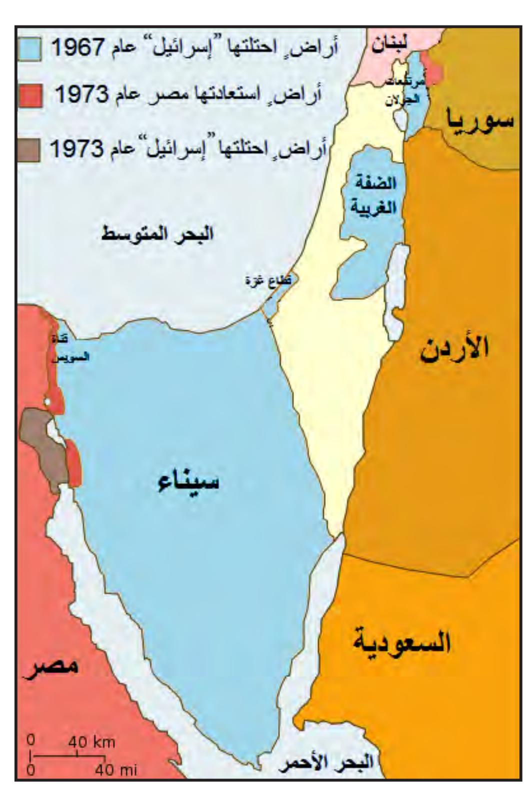
لقد كان الموقف العربي في بداية هذه المرحلة متصلباً، من خلال لاءات مؤتمر الخرطوم سنة 1967، ومن خلال دخول مصر وسورية في حرب استنزاف مع "إسرائيل". **وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية (حرب أكتوبر/ رمضان)** شاركت فيها سورية ومصر ضدّ الصهاينة، وحقق الطرفان العربيان في البداية بعض النجاحات. وتمكن المصريون من الزحف نحو الجناح الشرقي لقناة السويس والتوغل داخل سيناء، كما تمكن السوريون من التوغل داخل الجولان. لكن ما لبث الصهاينة، مستفيدين من جسر جوي من الدعم



• رفع العلم المصري في حرب أكتوبر 1973



• أريل شارون متوجهاً نحو ثغرة الدفرسوار في حرب أكتوبر 1973



• نتائج حرب أكتوبر 1973

الأمريكي، أن أخذوا زمام المبادرة، فأحدثوا اختراقاً في الجهة الغربية لقناة السويس (ثغرة الدفرسوار)، كما استعادوا ما فقدوه في الجولان، واحتلوا 39 قرية سورية جديدة (ما عرف بجيب سعسع). غير أنه ذُكر أن موافقة مصر على قرار مجلس الأمن UN Security Council بوقف الحرب في 22 تشرين الأول/ أكتوبر قد فاجأ السوريين، مما اضطرهم لإيقاف الحرب. وبعد ذلك استؤنفت حرب استنزاف استمرت نحو 80 يوماً (3/13–1974/5/31)، حيث توقفت حين تمّ التوقيع على اتفاقية فصل القوات[7].

وعقدت مصر اتفاقية فكّ الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي في 1974/1/18 نصّت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غربي القناة إلى مسافة تبعد 20–30 كم من شرقي قناة السويس، واحتفاظ مصر بقوات محدودة في الأراضي التي استرجعتها شرقي القناة (بعمق 8–12 كم). وفي 1974/2/21 كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت من غربي القناة "ثغرة الدفرسوار". وعُقدت اتفاقية فصل القوات بين سورية والكيان الإسرائيلي في 1974/5/31، وبناء عليها، انسحبت القوات الإسرائيلية من جيب سعسع (551 كم^2)، الذي احتلته في حرب 1973، ومن مدينة القنيطرة وبعض ما حولها، والتي احتلتها سنة 1967 (112 كم^2)[8].

واعتُبر التحسن النسبي في الأداء العربي، وخسائر الصهاينة الجسيمة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر كسراً لأسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يُقهر، واستعادة للمعنويات والثقة التي أهينت في حرب 1967. وتمّ تصوير حرب تشرين الأول/ أكتوبر عربياً باعتبارها نصراً مؤزراً، وظهرت قيادتا سورية ومصر بمظهر الأبطال. غير أن الرئيس المصري السادات استخدم هذه الحرب لتحريك الوضع باتجاه التسوية،

واستفاد منها بحيث لا يوضع بعد ذلك موضع الاتهام أو التقصير، حيث إنه "بطل أكتوبر"، وحيث إن مصر "أدّت ما عليها" تجاه فلسطين. فقام السادات بزيارة الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، ووقّع اتفاقية كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر 1978، التي تُدخل مصر في سلام مع الكيان الصهيوني، وتُوقف حالة الصراع بينهما، بينما تسترجع مصر شبه جزيرة سيناء. وبذلك خسرت القضية الفلسطينية أهم طرف فاعل في الصراع ضدّ الصهاينة، مما أضعف مستقبلاً من إمكانات أيّ مواجهات عسكرية شاملة ضدّ "إسرائيل".



• **زيارة السادات للكيان الصهيوني، 1977**

وربما كان من المفيد أن نشير إلى أنه إثر حادثة إحراق المسجد الأقصى تمّ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969، والذي شكل بادرة أمل لتوحيد جهود المسلمين لدعم قضية فلسطين. وقد قامت هذه المنظمة بعقد الكثير من الاجتماعات، وأصدرت عشرات القرارات بدعم قضية فلسطين سياسياً ومالياً وعسكرياً وإعلان الجهاد... غير أن قراراتها بقيت حبراً على ورق، لأنها افتقرت إلى أيّ آلية حقيقية ملزمة لتنفيذ القرارات. ويبدو أن العديد من بلدان العالم الإسلامي قد استخدمت منبر هذه المنظمة لـ"تفريغ" مشاعر شعوبها المتشوقة للوحدة وتحرير المقدسات، بدلاً من السير في أيّ برامج عملية ذات فاعلية على أرض الواقع. بل إن بعض البلدان الإسلامية بقي على علاقته بالكيان الصهيوني مثل تركيا، بالإضافة إلى أن بلدان العالم الإسلامي أجمع حمّلت الطرف الفلسطيني المسؤولية الأساسية باعتباره "الممثل الشرعي والوحيد"، واكتفى أغلبها بالتمنيات... (هذا إن لم يضع العقبات!!). مما أدى لحصر دائرة الصراع في إطار قُطْري فلسطيني، وعزل البعدين العربي والإسلامي عملياً عن هذه الدائرة. وقد أثرت النزاعات بين المسلمين أنفسهم سلباً على دور العالم الإسلامي، كالحرب العراقية الإيرانية في الفترة 1980–1988 التي استنزفت طاقات البلدين وثرواتهما.

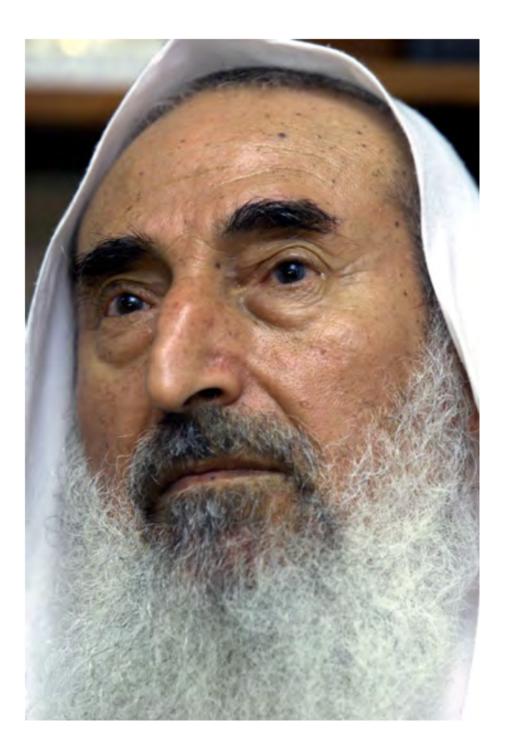


• **توقيع اتفاقية كامب ديفيد، 1978**

رابعاً: بروز التيار الإسلامي الفلسطيني:

ومن الجدير بالذكر أن الظاهرة الإسلامية وسط الفلسطينيين أخذت تستعيد حيويتها في هذه المرحلة، وتزايد الاتجاه نحو الإسلام، بعد أن رأت الجماهير فشل الأيديولوجيات القومية والعلمانية واليسارية في حلّ القضية. وكانت مشاركة الإخوان المسلمين في العمل الفدائي الفلسطيني في الفترة 1968–1970 عبر ما عرف بـ"معسكرات الشيوخ" في الأردن بالتنسيق مع حركة فتح، أحد مظاهر الحيوية المبكرة، حيث عملوا تحت غطاء حركة فتح مع احتفاظهم باستقلالية إدارية داخلية. وقد تمّ تدريب نحو 300 رجل توزعوا على سبع قواعد فدائية. وعلى الرغم من محدودية إمكاناتهم ومشاركتهم فقد قدموا نماذج متميزة في عمليات قوية كالحزام الأخضر في 1969/8/31، ودير ياسين في 1969/9/14، واستشهد منهم 13 رجلاً[9].

وفي سنة 1980 كُشف تنظيم "أسرة الجهاد" في الأرض المحتلة 1948، واعتُقِل نحو ستين من أعضائه، بعد أن قام بعدد من العمليات.



• الشيخ أحمد ياسين

وظهرت بوادر تأسيس الجهاز العسكري للإخوان عندما أرسلت القيادة المركزية بعض كوادرها سنة 1980 للتدريب العسكري في الخارج. وقام الشيخ أحمد ياسين، بتأسيس الجهاز العسكري في القطاع، وقاده في مراحله الأولى عبد الرحمن تمراز ثم صلاح شحادة. بيد أن انكشاف أمر التنظيم العسكري أدى إلى ضربه سنة 1984، وقُبض على الشيخ أحمد ياسين وعدد من رفاقه. وقد أعيد ترميم الجهاز وإعادة بنائه من جديد سنة 1986 تحت اسم "المجاهدون الفلسطينيون"، وبدأت تشكيلاتُ الجهازِ العملَ قبل انتفاضة 1987. وتأسس الجهاز الأمني للإخوان في قطاع غزة (مجد)

سنة 1981، كجزء من العمل العسكري وأعيد بناؤه وتوسيعه سنة 1985. وفي صيف سنة 1985 اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً باستغلال أيّ أحداث للاشتراك في المواجهة ضدّ الاحتلال، أي قبل سنتين من بدء الانتفاضة.

وقد تشكلت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين سنة 1980، بقيادة الدكتور فتحي الشقاقي، وكان أعضاؤها المؤسسون أفراداً سابقين في الإخوان المسلمين، ونشطت في القيام بعدد من العمليات. وقام تنظيم سرايا الجهاد (الذي اندمج مع الجهاد الإسلامي) بتنفيذ عملية باب المغاربة في 1986/10/16، والتي أوقعت نحو ثمانين إصابة في الجنود الإسرائيليين.


• د. فتحي الشقاقي

وبشكل عام ظلَّ العمل الإسلامي الجهادي محدوداً متواضعاً طيلة هذه الفترة قياساً بالمنظمات الفلسطينية الأخرى وخصوصاً فتح، ولكنه كان في الوقت نفسه إرهاصاً لمرحلة قادمة يلعب فيها دوراً أساسياً. وكان المكسب الأبرز للتيار الإسلامي هو اتساع شعبيته وتناميها خصوصاً منذ منتصف السبعينيات سواء داخل فلسطين المحتلة أم في الأردن والكويت ولبنان وغيرها. وأخذ الإسلاميون يفوزون في الانتخابات الطلابية منذ أواخر السبعينيات كما في جامعة النجاح في نابلس، وجامعة غزة الإسلامية وغيرهما، وفي جامعات الأردن، كما أخذوا في الانتشار والسيطرة على النقابات المهنية. وبرز التيار الإسلامي الفلسطيني بشكل قوي في جامعة الكويت، حيث أسس خالد مشعل وعدد من رفاقه "قائمة الحق الإسلامية" سنة 1977، ثم أسسوا (بعد تخرّجه) "الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين" سنة 1980. ونجح الإسلاميون الفلسطينيون في ميادين العمل الخيري والاجتماعي والتعليمي مما مكنهم من تأسيس قاعدة واسعة صلبة، بحيث أصبح التيار الإسلامي (الإخوان المسلمون تحديداً) هو المنافس الأول للتيار العلماني الذي تمثله فتح والذي يسيطر على م.ت.ف[10].

هوامش الفصل الرابع

[1] حول القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، انظر مثلاً: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 1، ص 360–362، و552–563، وج 2، ص 260.

[2] صلاح خلف، **مرجع سابق**، ص 96–98.

[3] **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 638–641.

[4] حسب المصادر الإسرائيلية فإن خسائر م.ت.ف حتى منتصف تموز/ يوليو 1982 كانت ألف شهيد وستة آلاف أسير، وخسرت سورية 370 شهيداً وألف جريح و250 أسيراً، كما خسرت سورية 350–400 دبابة، و86 طائرة مقاتلة، وخمس طائرات مروحية، و19 منصة إطلاق صواريخ، وخسر الكيان الإسرائيلي 35–40 دبابة، وطائرة حربية واحدة، وطائرتي مروحية، و300 قتيل، و1,600 جريح. انظر:
Chaim Herzog, *The Arab-Israeli Wars: War & Peace in the Middle East* (New York & London: Random House, 1982), p. 353.

[5] حول هذه العمليات، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 313–314، و567، وج 3، ص 661–662، وج 4، ص 42.

[6] حول مشاريع التسوية، انظر مثلاً: منير الهور وطارق العيسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1985**، ط 2 (عمّان: دار الجليل للنشر، 1986).

[7] حول الحرب على الجبهة السورية، انظر: هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 368–372؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 188–191؛ ومحمد بن عبد الغني النواوي، **رؤية إسلامية في الصراع العربي الإسرائيلي** (د.م: د.ن، 1983)، ج 1، ص 452؛ وانظر:
Chaim Herzog, *op. cit.*, pp. 285–307.

[8] هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص 448–452.

[9] انظر: محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 196–198.

[10] حول التيار الإسلامي في هذه الفترة، انظر: **المرجع نفسه**، ص 164–170.

الفصل الخامس

قضيــة فلســطيــن

1987–2000

قضية فلسطين 1987–2000

مقدمة:

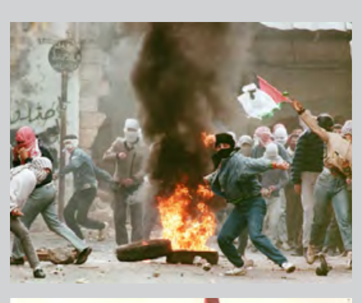
بقدر ما تجلت قدرات الشعب الفلسطيني، في هذه المرحلة، على التضحية والعطاء، بقدر ما كانت الحصيلة السياسية مخيبة للآمال. وبقدر ما تلألأت أنوار الانتفاضة المباركة معبرة عن أصالة شعب مقهور، يواجه أطفاله ونساؤه دبابات الصهاينة بالحجارة، والأرواح المتطلعة إلى الحرية والشهادة، بقدر ما زكمت الأنوف اتفاقيات أوسلو Oslo Accords وممارسات السلطة الفلسطينية ضدّ أبناء شعبها ومجاهديها. وباختصار فإن أبرز معالم هذه المرحلة:

- اندلاع الانتفاضة المباركة (1987–1993)، وبروز التيار الإسلامي المجاهد.
- اتفاقيات أوسلو بين م.ت.ف والصهاينة سنة 1993، والتنازلات المريعة عن حقوق شعب فلسطين.
- ضعف وتفكك وصراع داخلي عربي – عربي إثر استيلاء العراق على الكويت، وما تبع ذلك من حرب ومعاناة وعداوات.
- توقيع الأردن اتفاقية تسوية مع الكيان الصهيوني.
- انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانهيار منظومة الدول الاشتراكية في شرقي أوروبا، والهجرة اليهودية الهائلة منها إلى الكيان الصهيوني، واستفراد أمريكا بالسيطرة العالمية.

أولاً: الانتفاضة المباركة:

حدثت شرارة الانتفاضة المباركة في يوم 1987/12/9، إثر استشهاد أربعة عمّال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه. وقد قررت الحركة الإسلامية منذ تلك الليلة المشاركة في الانتفاضة وتوجيهها، فبدأت بترتيبها المظاهرات العارمة بعد صلاة فجر 9 كانون الأول/ ديسمبر من مسجد مخيم جباليا، وسقط الشهيد حاتم أبو سيس، ثم سقط الشهيد رائد شحادة في مظاهرة أخرى قرب مستشفى الشفاء. وتوالى سقوط الشهداء، واتسعت المظاهرات لتعم أرجاء الضفة والقطاع، وليشارك فيها كافة أبناء الشعب. وتميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر:

1. أن أهل "الداخل" المحتل (الضفة والقطاع) أخذوا زمام المبادرة النضالية الجهادية، بعد أن كانت بيد العمل من "الخارج".
2. أن التيار الإسلامي شارك بقوة وعنف وفاعلية، وبرز على ساحة المواجهة بحجمٍ منظم مؤثر.
3. أنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العُمْرية.
4. أنها اتسمت بالجرأة، والتضحية، والمشاركة الواسعة للأطفال والفتيان والنساء، وبالمظاهر النبيلة من إيثار وتعاون وشهامة، وبالقضاء على مظاهر العمالة والفساد.







• مشاهد من الانتفاضة المباركة سنة 1987

وتميزت المرحلة الأولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات، والمظاهرات، ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات. وبعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية، التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضدّ الصهاينة، مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة. وقد عدَّت حركة فتح وحلفاؤها في م.ت.ف اتفاقية أوسلو (أيلول/ سبتمبر 1993) نهاية للانتفاضة، فأوقفت فاعلياتها، أما الجهات الأخرى وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي فقد استمرتا في فعالياتهما، بل وصعّدتا من عملياتهما الجهادية. غير أن تشكيل السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة (أيار/ مايو 1994) أفقد الانتفاضة كثيراً من وهجها، كما أفقدها المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية، فاقتصر الأمر بشكل أكبر على أعضاء الحركات والتنظيمات.

وعلى أي حال، فإن السنوات الست للانتفاضة (كانون الأول/ ديسمبر 1987 – كانون الأول/ ديسمبر 1993) حسب إحصائية أعدتها م.ت.ف قد شهدت استشهاد 1,540 فلسطينياً، وبلغ عدد الجرحى 130 ألفاً، كما اعتقل نحو 116 ألفاً لمدد مختلفة[1].

ثانياً: نشأة حركة حماس:

تلازم إنشاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع بداية الانتفاضة، وأصدرت بيانها الأول في 1987/12/14، واعتُبرت من أكثر الأطراف فاعلية، إن لم تكن أبرزها. وقد عرَّفت حماس نفسها بأنها جناحٌ للإخوان المسلمين وامتدادٌ لهم، وذكرت في ميثاقها أنها "تعتبر الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم، ومنه تسترشد خطاها". وهدفت إلى تحرير فلسطين، وإقامة دولة الإسلام على أرضها، ودعت إلى تربية متكاملة للأجيال لتحقيق الغايات المرجوة.

وقد استطاعت حماس أن تحقق شعبية واسعة، فكان مؤيدوها، وما يزالون، يحققون من ثلث إلى نصف الأصوات عادة في الانتخابات الطلابية والنقابات المهنية، كما في جامعات النجاح وغزة والخليل وبيرزيت والقدس، ونقابات المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين والمعلمين، وغرف التجارة. وفي مقابلة صحفية للدكتور هشام شرابي المعروف بميوله العلمانية قال إن حماس هي الشكل الجديد للمقاومة، وأنها "نجحت حتى الآن فيما عجزت عنه م.ت.ف وفصائلها خلال أكثر من ربع قرن في استنباط أشكال جديدة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من الصراع العسكري الفعال باستقلال عن كل عون خارجي"[2].

وترى حماس أنه في مثل هذه الظروف من العلو الصهيوني، والتآمر الدولي، والضعف السياسي الفلسطيني، والتمزق والتشرذم العربي والإسلامي، فإن عملها لا يستهدف تحرير فلسطين عاجلاً ومباشرة، وإنما يتعامل معها كمعركة تتداولها الأجيال، وفي هذه الأجواء فإنها تسعى إلى تجاوز المرحلة بالمحافظة على الحق وإبقاء جذوة الجهاد. وقد أمكن لها مواجهة التحديات من خلال نوعية الرجال الذين قدمتهم والمستعدين للتضحية والاستشهاد، حتى إن المحللين الإسرائيليين يعترفون أن "حماس قد صكت نماذج جديدة للإنسان الفلسطيني وهم الاستشهاديون الجدد"، وأشار أحد خبراء الصهاينة إلى ما تتمتع به حماس من ديناميكية ومبادرة. كما اعترف الجنرال أوري ساغي Uri Sagi

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق بأن لدى حماس أساليب عمل متطورة، ومستوى عالٍ من السرية، وأنها تنفذ عمليات بارزة وقاسية. وقد استطاعت حماس أن تتمتع بحيوية مكنتها من تبديل عدد من الأجيال القيادية في وقت قصير. فكلما كشفت أو استشهدت أو سجنت قيادتها، ظهر من يحل مكانها ويواصل العمل.

كان الجهاز العسكري لحماس "المجاهدون الفلسطينيون" خلال الانتفاضة المباركة بقيادة الشيخ صلاح شحادة، قد تمكن من خطف وقتل الرقيب الصهيوني آفي ساسبورتس Avi Sasportas في 1989/2/3، والجندي إيلان سعدون Ilan Sa'adon في 1989/5/3، لكن سرعان ما ضُرب هذا الجناح العسكري في أيار/ مايو 1989 إثر الحملة الشرسة التي قادتها سلطات الاحتلال. ثم شكلت حماس جناحها العسكري الحالي "كتائب عز الدين القسام" في أيار/ مايو 1990 الذي حلّ محل "المجاهدون الفلسطينيون".



• إيلان سعدون وآفي ساسبورتس

وفي 1992/12/13 قامت حماس باختطاف الجندي نسيم توليدانو Nissim Toledano والمطالبة في مقابل الإفراج عنه بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، وعلى إثر رفض رئيس وزراء العدو إسحق رابين Yitzhak Rabin التجاوب مع مطالبها قامت الحركة بتصفية الجندي، وهو ما دفع رابين للإعلان في الكنيست عن الحرب الشاملة على حركة حماس؛ فتم اعتقال 1,300 من أنصار حماس، كما أقدمت السلطات الإسرائيلية على أكبر عملية تهجير وإبعاد بعد حرب 1967، عندما قامت بإبعاد 415 غالبيتهم الساحقة (نحو 380) من القيادات الإسلامية المدنية



• مبعدو مرج الزهور



• عبد العزيز الرنتيسي وعزيز الدويك في مرج الزهور

المحسوبة على حماس. غير أن رفض المبعدين للإبعاد وصمودهم في "مرج الزهور" على الحدود مع لبنان، أكسبهم المعركة الإعلامية الدولية ضدّ الاحتلال، ووسع دائرة الاهتمام بحركة حماس، وزاد من شعبيتها، مما اضطر السلطات الإسرائيلية إلى الموافقة على العودة التدريجية للمبعدين، والتي اكتملت بعد عام من الإبعاد[3].

وحسب دراسة لغسان دوعر، فقد نفذت حماس سنة 1993 ما مجموعه 138 عملية، خسر جراءها الكيان الإسرائيلي حسبما أعلن بنفسه 79 قتيلاً و220 جريحاً[4].



• مذبحة الحرم الإبراهيمي (التي نفذها باروخ جولدشتاين على يسار الصورة)

وبالرغم من أن دخول م.ت.ف في تسوية مع الكيان الصهيوني، وتوليها الحكم الذاتي في المناطق السكانية في الضفة والقطاع (منذ سنة 1994) جعل العمل الجهادي أمراً يكاد يكون مستحيلاً، إلا أن الفترة 1994–1998 شهدت تطوراً نوعياً في العمليات وخصوصاً الاستشهادية منها. ومن ذلك ردُّها على مذبحة الحرم الإبراهيمي في 1994/2/25 بخمس عمليات عنيفة، أدت إلى قتل ما مجموعه 39 إسرائيلياً وجرح 158 آخرين. وردها على استشهاد يحيى عياش، الذي اغتيل في 1996/1/5 (والذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل 70 إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)، بعدة عمليات في الفترة 2/25–1996/3/3، مما أسفر عن قتل 45 إسرائيلياً وجرح 113 آخرين حسب المصادر الإسرائيلية. وقد هزت هذه العمليات الكيان الصهيوني، واستدعت عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول الكبرى لما أسموه "محاربة



• المهندس يحيى عياش

الإرهاب". وشعرت أن مشروعها السلمي أصبح في "مهب الريح" على حدّ تعبير القيادي الفلسطيني صائب عريقات. وقام الصهاينة والسلطة الفلسطينية، وبالتعاون المباشر مع أمريكا، وباستخدام كافة التقنيات الأمنية، بحملة شعواء استهدفت اجتثاث كل ما له صلة بالتيار الإسلامي الحركي المقاوم في فلسطين. ومرّت حماس والجهاد الإسلامي، بمرحلة من أقسى المراحل، وعانت من ضربات قاسية. وتمكنت السلطة من تفكيك معظم ، إن لم يكن كافة، خلايا المقاومة. ولم يتم تنفيذ سوى عمليات محدودة جداً للمقاومة حتى سنة 2000، بينما استشهد عدد من رموز العمل العسكري المقاوم أمثال محي الدين الشريف وعماد عوض الله وعادل عوض الله.



• محي الدين الشريف وعماد وعادل عوض الله

وعانت حماس من الضغوط والمحاربة في الخارج، فكان اعتقال موسى أبو مرزوق في أمريكا (تموز/ يوليو 1995 – أيار/ مايو 1997) ومحاولة اغتيال خالد مشعل في 1997/9/25، وإغلاق مكاتب الحركة في الأردن في آخر آب/ أغسطس 1999، وإبعاد أربعة من قادتها من الأردن (بعد سجنهم أكثر من شهرين ونصف) إلى قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.



• موسى أبو مرزوق

وبالرغم من التنسيق الصهيوني – السلطوي الفلسطيني – الدولي لاجتثاث هذه الحركة إلا أن أنصارها ظلوا يفوزون في الانتخابات الطلابية والنقابية، وظلّت حماس تتمتع بثقل شعبي كبير في الداخل والخارج[5].



• محاولة اغتيال خالد مشعل

ومن جهة أخرى، فإن حركة الجهاد الإسلامي قامت بعدد من العمليات النوعية

والاستشهادية مثل عمليات نتساريم Netzarim في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، وبيت ليد في كانون الثاني/ يناير 1995، وتل أبيب في آذار/ مارس 1996. وهي تتعرض لنفس ما تتعرض له حماس من ضغوط ومطاردة. وقد استشهد قائدها فتحي الشقاقي في عملية نفذها الموساد الإسرائيلي في 1995/10/26. وتشير الانتخابات الطلابية إلى تمتع هذه الحركة بنحو 3–5% من أصوات الناخبين.

ثالثاً: م.ت.ف: من الكفاح المسلّح إلى التسوية السلمية:

عانت م.ت.ف من استضعاف سياسي إثر المحاولات المتوالية لاجتثاثها عسكرياً، ووصلت حالة تهميشها مدى كبيراً في مؤتمر القمة العربي في عمّان في تشرين الأول/ أكتوبر 1987. وعندما اندلعت الانتفاضة المباركة عدّتها م.ت.ف رافعة سياسية لها، فحاولت استثمارها بشكل مبكر. فقامت بتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (بعد شهر من اندلاعها)، وشاركت الفصائل الفلسطينية وخصوصاً فتح بفعالية في الانتفاضة. وردَّ الكيان الصهيوني باغتياله لأبي جهاد رحمه الله (الرجل الثاني في م.ت.ف وفي فتح) في تونس في 1988/4/16، وذلك ضمن حملته الشرسة لقمع الانتفاضة. وقد استفادت م.ت.ف من قيام الأردن بِفكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية في 1988/7/31، لتؤكد تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية، ولتخوض ما أسمته "هجوم السلام الفلسطيني".

وفي المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر (12–1988/11/15) والذي يتبع م.ت.ف تمّ وضع برنامج فلسطيني قائم على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين لدولتين عربية ويهودية. واعترفت م.ت.ف لأول مرة بقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. ودعت إلى تسوية سياسية من خلال مؤتمر دولي. وحتى "يتجرع" الفلسطينيون كل هذه "المرارات" فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين". ولقد لقي هذا الإعلان ترحيباً دولياً واسعاً، حيث اعترفت بهذه الدولة أكثر من مئة دولة خلال بضعة أشهر. وبالرغم من أن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لم تعترف بها، وبالرغم من أنها عملياً

كانت "أملاً" لم يقم بعد على أرض الواقع، إلا أن ذلك أعاد تحريك القضية دولياً، وأعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية حضورها السياسي، بعد أن رضيت لنفسها "بتقزيم" مطالبها و"قصقصة" برامجها النضالية.



• المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في الجزائر، 1988

وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات حدثت تغيرات على المستوى العربي والدولي أضعفت كثيراً الموقف الفلسطيني والعربي. فقد حدث مزيد من الضعف والتفكك في الساحة العربية، خصوصاً إثر الاجتياح العراقي للكويت في 1990/8/2 وما نتج عنه من عداء بين البلاد العربية، واستنزاف الموارد والثروات العربية، وتدمير البنية العسكرية للعراق، وتهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت في أثناء الاجتياح العراقي، وبعد انسحابه منها، وما تلاه من حجب الدعم عن م.ت.ف... وبشكل عام فإن هذا الاجتياح وما استتبعه من "حرب الخليج" ونتائجها، كان له آثار كارثية على قضية فلسطين.

أما في الإطار الدولي، فقد شهدت هذه الفترة انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وكذلك كتلة الدول الاشتراكية، وتحولها من حالة المنافسة والعداء مع أمريكا وحلفائها إلى حالة من التوافق و"الاسترضاء"، في ضوء التحول نحو الرأسمالية والديموقراطية

الغربية، والحاجة إلى المساعدات الاقتصادية من الغرب. وقد أسهم ذلك في اختلال التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي إلى حدّ ما، عندما كانت هناك حالة من التنافر والاستقطاب تسمح بمجالٍ للمناورة.

وهكذا برزت الولايات المتحدة كقوة وحيدة أولى في العالم، خصوصاً بعد حرب الخليج في أوائل سنة 1991. وزاد الوضع سوءاً تزايد النفوذ اليهودي الصهيوني فيها، حتى إنه عيّن في إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton وزراء يهود في مناصب حساسة، مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeleine Albright، ووزير المالية روبرت روبين Robert Rubin، ووزير الدفاع وليم كوهين William Cohen، ووزير الزراعة دان جيلكمان Dan Glickman. هذا بالإضافة إلى وجود سبعة يهود من أصل أحد عشر في مجلس الأمن القومي، ورئاسة اليهودي آلان جرينسبان Alan Greenspan لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)، واليهودي جورج تينيت George Tenet لوكالة المخابرات المركزية CIA وغيرها.





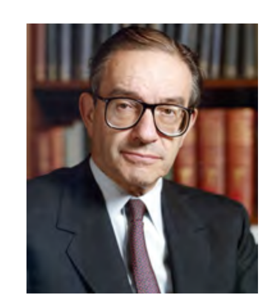
• بيل كلينتون



• دان جيلكمان



• روبرت روبين



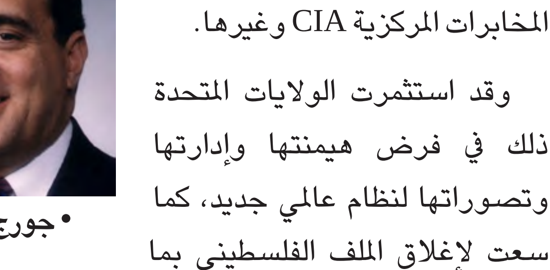
• آلان جرينسبان



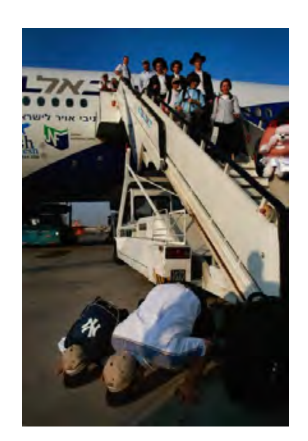
• وليم كوهين



• جورج تينيت



وقد استثمرت الولايات المتحدة ذلك في فرض هيمنتها وإدارتها وتصوراتها لنظام عالمي جديد، كما سعت لإغلاق الملف الفلسطيني بما يخدم مصالح حليفها الاستراتيجي "إسرائيل". بينما قطف الكيان الإسرائيلي ثماراً غالية نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، فأعادت هذه الدول علاقاتها


• مهاجرون يهود

الديبلوماسية معها، كما فتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، خصوصاً من الاتحاد السوفييتي، وقد احتفل الكيان الصهيوني في 2000/5/7 بقدوم المهاجر رقم مليون منذ بداية موجة الهجرة من الاتحاد السوفيتي في أيلول/ سبتمبر 1989، وقام رئيس الوزراء باستقباله بنفسه[6]. وشملت موجة الهجرة هذه نحو 92 ألف عالم متخصص في شتى المجالات[7]، بينهم عدة آلاف متخصصون في الصناعات النووية، بالإضافة إلى الكثير من الكفاءات العسكرية العالية، مما زاد من خطورة الكيان الإسرائيلي ومشروعه في المنطقة.


• حيدر عبد الشافي

وفي هذه الأجواء المثالية لأمريكا و"إسرائيل"، نجحت الولايات المتحدة في جرّ البلاد العربية إلى مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، تلته مفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة. ولم تنفع نحو سنتين من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في كسر التصلب الصهيوني. وقد جاءت المفاجأة عندما أُعلن عن اتفاق أوسلو بين الطرفين، حيث كُشف النقاب عن مفاوضات سرية كانت تجري بين الطرفين منذ 1993/1/20 من وراء ظهر الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض (برئاسة حيدر عبد الشافي)، ومن دون علم معظم قادة م.ت.ف. وقد وقّع الاتفاق بالأحرف الأولى في 1993/8/19 في أوسلو بالنرويج، وتمّ التوقيع عليه رسمياً في 1993/9/13 في واشنطن برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وحضور ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز Shimon Peres، كما وقّعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.


• توقيع اتفاقية أوسلو، 1993

وقد اتسم اتفاق أوسلو[8]، الذي قامت على أساسه السلطة الفلسطينية، بالمرحلية. إذ تضمن حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا أولاً على أن يغطي مناطق فلسطينية أوسع في مراحل تالية خصوصاً تلك المأهولة بالسكان، وتشمل صلاحيات السلطة التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة. بينما تجري المفاوضات حول القضايا الحساسة والوضع النهائي بعد سنتين من بدء الحكم الذاتي. على أن السلوك الصهيوني اتسم بالمماطلة والتسويف والتعجيز، بحيث مرَّ إعطاء الصلاحيات للفلسطينيين بكثير من التعقيدات التي عادة ما كان جوهرها مطالبة "السلطة" بالنجاح في "الاختبار" الإسرائيلي في ضرب حماس وحركات المقاومة، وتقديم السلطة لمزيد من التنازلات.

وتمّ عقد عدة اتفاقيات تفصيلية تالية، فكان اتفاق القاهرة في 1994/5/4، واتفاق طابا في 1995/9/28، مروراً باتفاقية واي ريفر بلانتيشن Wye River Plantation Agreement في 1998/10/23، ومذكرة شرم الشيخ في 1999/9/4. ووزعت مناطق الحكم الذاتي إلى مناطق (أ) و(ب). وحتى سنة 2000 لم تكن السلطة تسيطر سوى على 18% من أراضي الضفة تحت بند (أ) حيث سيطرتها الأمنية والإدارية، ونحو 22% من أراضي الضفة تحت بند (ب) حيث تسيطر إدارياً بينما يكون الإشراف الأمني مشتركاً مع الصهاينة.

انقسم الشعب الفلسطيني في مواقفه من اتفاقيات أوسلو وعملية السلام. فقد كانت حركة فتح العمود الفقري لدعم الاتفاق، تؤيدها بعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة مثل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، إذ رأوا في هذا الاتفاق أفضل طريقة عملية لاستعادة الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من ناحية أخرى، كانت هناك معارضة شديدة لاتفاقية السلام بين الفصائل الإسلامية واليسارية والوطنية، وبالتالي تشكّل "تحالف الفصائل العشر"، وأبرز قواه حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى جانب ستة فصائل أخرى. علاوة على ذلك، لقد عارض العديد من قادة فتح اتفاقيات أوسلو، بما في ذلك فاروق القدومي، وخالد الحسن، ومحمد جهاد، ومحمد غنيم، إلخ.

وبشكل عام، فإن أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قضية فلسطين قضية كل المسلمين وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وهي معركة تتوارثها الأجيال، ولا يجوز لجيل أن يرضخ أو يتنازل فيغمط حقّ الأجيال التالية. وقد أجمع علماء المسلمين الثقات على عدم جواز هذه التسوية بالشكل الذي تمت فيه، ودعوا إلى وجوب الجهاد لتحرير الأرض المباركة.
2. تفردت قيادة م.ت.ف بالموافقة على الاتفاق والاتفاقات التي تلته، ولم ترجع حتى إلى الشعب الفلسطيني نفسه، الذي توجد فيه تيارات واسعة معترضة على هذه التسويات.
3. اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها لـ 77% من أرض فلسطين المحتلة سنة 1948، والتي لا تجري عليها أيّ مفاوضات.
4. لم يتم التعرض لأخطر القضايا حيث تمّ تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن م.ت.ف تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، فقد أصبح الأمر مرتبطاً بمدى "الكرم الصهيوني" الذي يملك عناصر القوة وأوراق اللعبة، وهذه القضايا:
   أ. مستقبل مدينة القدس.
   ب. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.
   ج. مستقبل المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
   د. مساحة الدولة الفلسطينية الموعودة، وسيادتها على أرضها.
5. لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن إسرائيلي. ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي.
6. للكيان الصهيوني حقّ النقض "الفيتو" على أيّ تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية.
7. لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأرضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها.

منطقة أمنية إسرائيلية (في قطاع غزة)

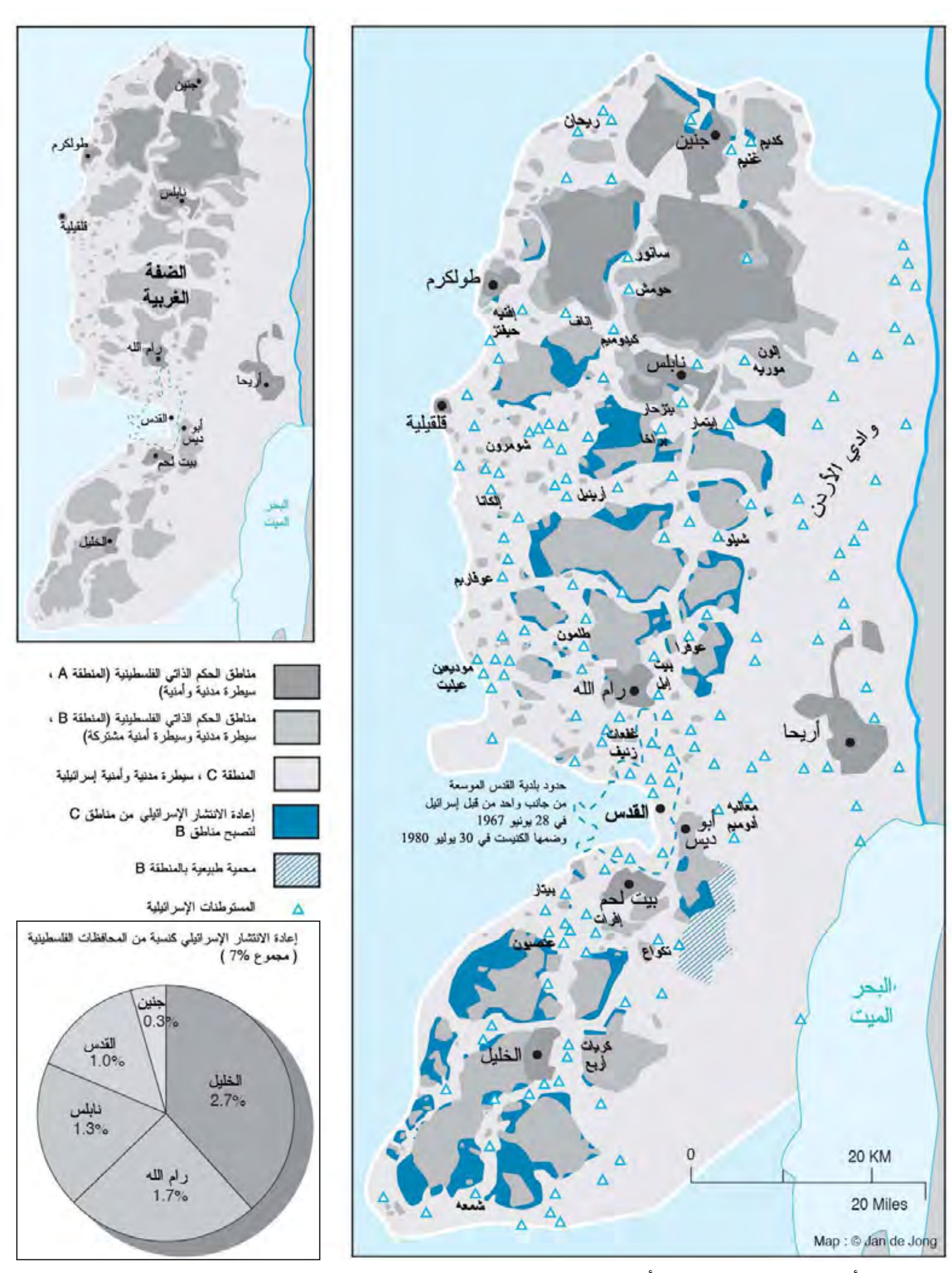
منطقة صفراء (في قطاع غزة) (مسؤولية أمنية إسرائيلية ومسؤولية مدنية فلسطينية عدا مناطق المستوطنات)

منطقة مستوطنات إسرائيلية (في قطاع غزة)

غزة وأريحا أولاً (مناطق حكم ذاتي فلسطيني)

أريحا

• اتفاق غزة وأريحا أولاً



مترجم عن الأصل، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP.

• مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (مذكرة شرم الشيخ، 1999)

8. في الوقت الذي تعهدت فيه م.ت.ف (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقاً للمقاومة المسلحة ضدّ الكيان الصهيوني، وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، فإنها في الوقت نفسه أصبحت مضطرة، في ضوء تعهداتها السلمية، لقمع وسحق أيّ مقاومة مسلحة ضدّ الكيان الصهيوني، ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك. ووجدت نفسها، عملياً، أداة لحماية "الأمن الإسرائيلي" في مناطقها، وقامت بحملات اعتقال واسعة وشرسة إثباتاً "لحسن نواياها"، وحرصاً على "السلام" مع "إسرائيل".

لقد كان الكاتب الفلسطيني المعروف إدوارد سعيد دقيقاً إلى حدّ كبير عندما قال إن عرفات "ورَّط شعبه بمصيدة لا مخرج منها"[9]، بينما قال المفكر الفلسطيني هشام شرابي إن القيادة الفلسطينية "لا تعرف كيف يؤخذ القرار، وكيف يتم تقرير المصير"[10].

رابعاً: السلطة الفلسطينية:

بدأ دخول الشرطة الفلسطينية قطاع غزة في 1994/5/18، وأدى أعضاء الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في أريحا يوم 1994/7/5. وقد صدقت الكثير من التخوفات حول التسوية وأداء السلطة المحتمل. فلأن اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة، ولأن تسليم الأرض للسلطة يتم "بالقطارة" جرعة... جرعة، ولأن تحقيق أيّ تقدم بات مرهوناً برضى الطرف الإسرائيلي، فقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها "تحت رحمة" الطرف الآخر، وأصبحت مضطرة للاستجابة لضغوطه، في سبيل الحصول على أيّ حقوق مهما كانت ضئيلة. وقد سعى الصهاينة إلى المماطلة والتسويف لتحقيق تنازلات جديدة، كما ربطوا بين أيّ تقدم في التسوية وبين سحق السلطة الفلسطينية للمعارضة المسلحة. ونجح الكيان الصهيوني في وضع حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية كعائقٍ في الطريق، على السلطة أن تدكّه وتقمعه حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية.

وبالفعل، فبعد سنوات من اتفاقات أوسلو، استمرت المماطلات الإسرائيلية، ولم تُحسم القضايا الجوهرية، التي كان يجب أن تحسم حسب الاتفاق سنة 1998. وصارت مراكز سيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية هي في المناطق المأهولة بالسكان، والتي كان

الصهاينة يرغبون منذ زمن طويل بإيكال جميع "المهام القذرة" فيها، من ملاحقات أمنية، وضرائب، وأعمال بلدية...، إلى من ينوب عنهم بذلك، حتى يصبح استعمارهم استعماراً "نظيفاً".

وتضخم الجانب الأمني لدى السلطة الفلسطينية ليقوم بدوره المطلوب، فبلغ عدد الشرطة الفلسطينية نحو 40 ألفاً، ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان. وشكلت السلطة ثمانية أجهزة أمنية مختلفة، تعاملت دون هوادة مع المعارضة الفلسطينية، ونسقت بشكل مباشر مكشوف مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأمريكية. وتضخمت ميزانية الأمن ومكتب الرئيس عرفات لتصبح في سنة 2000 نحو 70% من مجموع ميزانية السلطة[11].

وقد كان ذلك على حساب الحالة الاقتصادية، وعلى حساب مؤسسات التعليم والحريات السياسية والمؤسسات الاجتماعية. ففي نيسان/ أبريل 2000 وصفت شخصيات فلسطينية بارزة ومنظمات حقوق إنسان اتفاق أوسلو بأنه بمثابة كارثة اقتصادية وسياسية للفلسطينيين، ودعت عرفات في وثيقة نشرت في واشنطن إلى الاستقالة. وقالت الوثيقة إن نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل انخفض بنسبة 30%، وأن معدل البطالة تضاعف ثلاث مرات في الضفة والقطاع منذ 1993[12].

وعانت السلطة من الفساد الإداري والمحسوبية التي تفشت بسرعة في أجهزتها. حتى إن أحد كبار قادة فتح نفسها "محمد جهاد" لم يتورع عن القول إن عرفات قد أحاط نفسه بثلة من اللصوص والمبتزين[13]. ونقل عن شخصية أخرى قولها "العربدات تمارس بشكل يومي في الشارع...، والحديث عن الانحلال والرشوة والمحسوبية يزكم الأنوف"[14]. وفي أيار/ مايو 1997 صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني التابع لسلطة الحكم الذاتي مؤكداً أن الفساد المالي في أجهزة السلطة والسرقات قد طالت 326 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ هائل، وهو ما أمكن كشفه، بالنسبة إلى ميزانية السلطة التي كانت بحدود مليار و500 مليون دولار. وقد صوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات (56 صوتاً مقابل صوت واحد) بسبب ذلك. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 وقّع عشرون مفكراً وشخصية فلسطينية بارزة تحت حكم السلطة وثيقة "العشرين" التي اتهمت السلطة بالفساد والمحسوبية والشللية وقمع الحريات... وغير ذلك. وقد وصف هشام شرابي الوضع قائلاً: "إن

السلطة الفلسطينية بتركيبها الحالي لا تمثل الشعب الفلسطيني...، إنها عاجزة عن إحداث أي تغيير في الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهي نفسها أحد أسباب تفاقم وضعه المأساوي"[15].

ومن جهة أخرى، فقد عانت المعارضة من قمع السلطة الأمني، ومن الحملات المستمرة لاجتثاثها. وللقارئ أن يتصور أن السلطة شنّت في السنة الأولى من عمرها 12 حملة اعتقال. وفي قطاع غزة الذي لا تتجاوز مساحته 363 كم^2 كان يتبع السلطة 24 مركز توقيف واعتقال. وفي شهر واحد مثلاً (4/19–1995/5/9) داهمت السلطة 57 مسجداً 138 مرة، في إطار قمعها للاتجاه الإسلامي[16]. وتوالت الحملات الأمنية بعد كل عملية جهادية، وكان أشدها حملة آذار/ مارس 1996 إثر العمليات الاستشهادية التي نفذتها حماس انتقاماً لاستشهاد يحيى عياش. ولم تنجح محاولات الحوار بين السلطة وحماس، وحدث أكثر من مرة أن تعتقل السلطة محاوريها وتعذِّب عدداً منهم أمثال حسن يوسف وجمال سليم وغيرهم. وقد نجح التنسيق الأمني الصهيوني – الفلسطيني – الأمريكي في إحباط الكثير من العمليات الجهادية، وفي القبض على كثير من المجاهدين. وفي كانون الثاني/ يناير 1997 أعلنت منظمات حقوق الإنسان أن هناك 1,600 معتقل فلسطيني في سجون السلطة الفلسطينية بينهم 700 دون تهم أو محاكمة[17].

خامساً: الكيان الإسرائيلي:

خلال 52 عاماً من إنشائه (1948–2000) تمكن الكيان الصهيوني من استقدام نحو مليونين و900 ألف مهاجر يهودي، وتزايد عدد اليهود في فلسطين المحتلة من 650 ألفاً سنة 1948 إلى أربعة ملايين و947 ألفاً في نهاية سنة 2000، أي نحو 38% من يهود العالم[18].

واستطاع الكيان الصهيوني أن يتجاوز عزلته الدولية، فمع انحلال الاتحاد السوفييتي والأنظمة الشيوعية "هرولت" روسيا ودول أوروبا الشرقية باتجاه فتح سفاراتها وتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدولة الصهيونية. ومع الضعف العربي والإسلامي إثر احتلال الكويت وحرب الخليج (1990–1991)، وتوقيع م.ت.ف لاتفاقيات أوسلو، قامت الأردن بعقد اتفاق تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني، وتبعتها عدد من الدول العربية بتبادل فتح مكاتب تمثيل تجاري ورعاية مصالح (قطر، عُمان،

تونس...)، وقامت أكثر من خمسين دولة أخرى في العالم بفتح علاقات ديبلوماسية واقتصادية مع الكيان الصهيوني.

ومع تراجع مشروع التحرير والحروب العربية، ومع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع مهام قمع المعارضة المسلحة للكيان الصهيوني، استمتع الكيان بحالة من الاستقرار النسبي، مكّنته من مضاعفة نموه الاقتصادي. فقد تمكن من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي من 15 مليار و300 مليون دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105 مليارات و400 مليون دولار سنة 2000 أي بنحو سبعة أضعاف (689%)، ولم يعد تحت رحمة المساعدات الأمريكية والهبات الخارجية التي كانت تشكل سنة 1983 نحواً من 25% من دخله القومي، فأصبحت لا تشكل أكثر من 3%، وإن ظلت مبالغ المساعدات والهبات نفسها دون تغيير (نحو أربعة مليارات دولار سنوياً). وارتفع معدل الدخل السنوي للفرد في الكيان الصهيوني إلى 18,300 دولار أمريكي سنة 2000 ليشكل أحد أعلى الدُّخول في العالم.

هوامش الفصل الخامس

[1] جريدة **صوت الشعب**، عمّان، 1993/12/8.

[2] جريدة **الحياة**، لندن، 1995/3/5.

[3] انظر أعداد مجلة **فلسطين المسلمة**، لندن، التي غطت عملية الإبعاد وأخبار المبعدين بالتفصيل طوال سنة 1993.

[4] انظر: غسان دوعر، **موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993** (لندن: فلسطين المسلمة، 1995).

[5] حول حماس، انظر: محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 183–205؛ وخالد الحروب، **حماس** (بيروت: مؤسسة الدراسات االفلسطينية، 1997).

[6] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2000/5/8.

[7] **الخليج**، 2000/1/25، وحسب المصدر نفسه يوجد في الكيان الصهيوني عشرة آلاف عالم نووي.

[8] حول اتفاق أوسلو وما تلاه، انظر: عماد يوسف وآخرون، **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)؛ ومنير شفيق، **أوسلو "1" و"2": المسار والمآل** (لندن: فلسطين المسلمة، 1997)؛ ومحسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 174–182.

[9] **الحياة**، 1995/8/12.

[10] **الحياة**، 1995/3/5.

[11] حسبما تناقلته الأخبار في 2000/3/1، انظر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2000/3/2، في: https://www.palinfo.com

[12] **الخليج**، 2000/4/16.

[13] جريدة **السياسة**، الكويت، 1995/4/27.

[14] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 1995/3/22.

[15] تصريح هشام شرابي في: **الحياة**، 1995/3/5.

[16] داود سليمان، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 135.

[17] Palestine Facts 1997, site of Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), http://www.passia.org/palestine_facts/chronology/1997.htm

[18] حول الهجرة اليهودية وأعداد اليهود، انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2010*, no. 61, table 4.2, http://www1.cbs.gov.il/shnaton61/st04_02.pdf

وانظر: عمران أبو صبيح، **الهجرة اليهودية حقائق وأرقام: 1882–1990** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1991).

الفصل السادس

قضية فلسطين
2011–2000

قضية فلسطين 2000–2011

مقدمة:

طبع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قضية فلسطين بطابع مختلف، إذ برزت العديد من العوامل والمتغيرات التي أثَّرت في مسارها، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج حاسمة؛ وكان من أبرز الأحداث والمتغيرات:

- اندلاع انتفاضة الأقصى (2000–2005) التي هزت أركان الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وأبرزت بقوة تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه ومقدساته.
- صعود حماس كلاعب رئيسي في الساحة الفلسطينية، بعد أن لعبت دوراً أساسياً في انتفاضة الأقصى، وفازت في الانتخابات التشريعية، وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة، وقامت بالسيطرة على قطاع غزة، وصدَّت بنجاح العدوان الإسرائيلي على القطاع، واحتفظت بشعبية كبيرة في داخل فلسطين وخارجها.
- حالة الانقسام الفلسطيني، والصراع بين حركتي فتح وحماس، والانقسام الجغرافي في إدارة السلطة بين رام الله وغزة، وتعطُّل م.ت.ف ومؤسساتها.
- اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف الديني واليميني، مع ضعف الاتجاهات اليسارية وتفككها.
- وصول مسار التسوية إلى طريق مسدود، بعد الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، بالرغم من قيام السلطة الفلسطينية بكافة التزاماتها المترتبة عليها في خريطة الطريق.
- إشغال الولايات المتحدة للعالم بما يسمى "الحرب على الإرهاب"، واحتلالها لأفغانستان والعراق، مع فشلها في فرض رؤيتها حول الشرق الأوسط، أو في حلّ القضية الفلسطينية.
- التغيرات والثورات التي شهدها العالم العربي منذ سنة 2011، ونجاح الثورة في مصر وتونس...؛ والاتجاه نحو قيام أنظمة تعبّر عن إرادة شعوبها، وانفتاح المجال أمام تشكُّل فضاءات استراتيجية جديدة محيطة بالكيان الإسرائيلي أو قريبة منه، أكثر

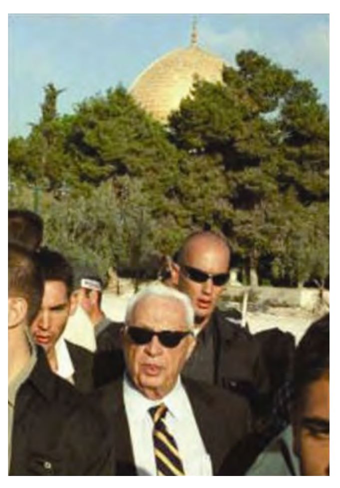
تأييداً لتيارات المقاومة. واختلال المنظومة التقليدية لما يعرف بمحور دول "الاعتدال" التي كانت تتخذ سياسات متساوقة مع السياسة الأمريكية في المنطقة.

- صعود تركيا كلاعب مهم في السياسة الإقليمية، مع ميل تركي متزايد لدعم القضية الفلسطينية، والابتعاد عن "إسرائيل".

أولاً: العدوان والمقاومة:

1. انتفاضة الأقصى:

اندلعت انتفاضة الأقصى في 2000/9/29، إثر زيارة أريل شارون Ariel Sharon زعيم حزب الليكود Likud Party الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 2000/9/28. وكان واضحاً أن ثمة مباركة وتأييداً من رئيس الحكومة الصهيونية إيهود باراك Ehud Barak للزيارة حيث زوده بـ 600 جندي لمرافقته، واستنفر أكثر من ألف جندي وشرطي في القدس وأحيائها. وصمم المسلمون على الدفاع عن الأقصى، حيث سقط في المواجهات الأولى خمسة شهداء، وجرح أكثر من مئة. وكانت عناصر اشتعال الوضع جاهزة، فقد وصلت مفاوضات التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وتأكدت الأطماع الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، واستمر الصهاينة في مصادرة الأراضي وتوسيع المستعمرات.



• شارون يعتدي على حرمة المسجد الأقصى سنة 2000

وبدا لباراك أن "الحل الوحيد الذي لاح في الأفق كان دفع الوضع إلى الانفجار"، كما قال بنفسه في اجتماع سري في 2000/10/25[1]. ولعله أراد إظهار مزيد من التصلب، وتحقيق مزيد من الشعبية وسط المجتمع الصهيوني، واستثمار ذلك في وقف عملية التسوية أو إدخالها في أزمات متتالية، ليتسنى تحقيق مزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية، التي أثبتت السنوات الماضية قابليتها للتنازل والتراجع، وتخفيض سقف مطالبها.

وأفرزت الانتفاضة عدداً من الحقائق والمؤشرات أهمها:

1. إن الأمة الإسلامية ما تزال حية، بالرغم من الجراح التي أثخنتها، وأن روح المقاومة والصمود والاستعداد للبذل والتضحية لم تخمد. فقد خرجت المظاهرات بعشرات الآلاف بل بمئات الآلاف في بلدان العالم الإسلامي، من الرباط في أقصى المغرب وحتى جاكرتا في أقصى المشرق الإسلامي، كلها تهتف للأقصى والقدس وفلسطين، وتطالب بالجهاد، وتقدم ما لديها من تبرعات ودعم. فكانت لحظات رائعة من أخوة الإسلام ووحدة الأمة. وظهرت تجليات الإمكانات الكبرى لهذه الأمة لتحقيق النصر لو سلكت طريق الجهاد.

2. إن قضية فلسطين قضية تجمع المسلمين وتوحدهم، بل وتكون سبباً في تجاوز خلافاتهم والتركيز على العدو الصهيوني المشترك. وأن هذه القضية غدت القضية المركزية للعالم الإسلامي، فلا قضية تجمعهم كهذه القضية، ولا عدو يجتمعون ضده كهذا العدو.

3. وجهت الانتفاضة ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية والتطبيع مع العدو، وبرز الخيار الجهادي كخيار أمثل.

4. إن هذه الانتفاضة انعكست على طريقة تفكير الناس وأسلوب حياتهم اليومي، فاشتد العداء للمشروع الصهيوني، واشتد العداء ضدّ أمريكا، وتكرست الروح الجهادية وروح التكافل، وتجاوبت الجماهير مع دعوات مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، حتى غيّر الملايين من أسلوب طعامهم وشرابهم اليومي، ومن لباسهم ووسائل تنقلهم واتصالاتهم وترفيههم، فكانت مدرسة تربوية اجتماعية شعبية، ربما احتاجت حركات الإصلاح سنوات للوصول إلى مثل نتائجها. بل واضطرت الشركات الأجنبية الأمريكية لإنزال إعلانات عدم العلاقة بالكيان الصهيوني، بل والتبرع لضحايا الانتفاضة، كما حدث مع مطاعم مكدونالدز التي تبرعت بريال سعودي لكل وجبة طعام، لعلاج جرحى الانتفاضة[2].

5. برزت أهمية الإعلام ودوره في التعبئة، إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الإعلامي الغربي المتصهين، من خلال الفضائيات العربية، وخدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني، وخصوصاً في المراحل الأولى من الانتفاضة.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه الانتفاضة بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. كما تميزت في الوقت نفسه، بشدة القمع الصهيوني الذي تمادى في قتل الأطفال والأبرياء واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وانكشفت سوءات أدعياء السلام "الصهاينة" الذين تباروا في سحق الانتفاضة المباركة.

وقد شهدت سنة 2005 خُفوت موجة انتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلَت وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية وفي التحضير للانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى إعلان الفصائل الفلسطينية في 2005/1/22 التهدئة من جانب واحد، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"إسرائيل" في 8 شباط/ فبراير.

وخلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2005/12/31 بلغ عدد الشهداء 4,242 شهيداً، بينهم 793 طفلاً، و270 شهيدة. وقامت السلطات بعمليات اغتيال وتصفية جسدية ميدانية لـ 376 مواطناً، واستشهد بسبب الإعاقة على الحواجز الإسرائيلية 140 مريضاً ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان. وبلغ عدد الجرحى 46,068 جريحاً[3]. وبالرغم من إعلان التهدئة الفلسطينية وخُفوت الانتفاضة، إلا أن أعداد السجناء زادت، فبعد أن كانت هناك نحو 7,800 في مطلع 2005 ارتفع عددهم إلى نحو 9,200 سجيناً في نهاية السنة نفسها. وتمّ اعتقال 3,495 فلسطيني خلال سنة 2005 ظلّ منهم 1,600 محجوزين خلف القضبان[4].



• ياسر عرفات يسافر للعلاج في فرنسا سنة 2004

وفي انتفاضة الأقصى وُضع ياسر عرفات تحت حصار قاسٍ في مقره في رام الله لنحو سنتين ونصف، وتوفي في ظروف مريبة في 2004/11/11. كما استشهد عدد من قادة حماس الكبار أمثال جمال سليم وجمال منصور في 2001/7/31، وصلاح شحادة في 2002/7/22، وإسماعيل أبو شنب في 2003/8/21. وتلقت حماس إحدى أقسى الضربات باستشهاد زعيمها الروحي ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين في 2004/3/22،

ثم تبعه استشهاد عبد العزيز الرنتيسي في 2004/4/17. وبلغ عدد شهداء كتائب القسام 604 شهداء خلال انتفاضة الأقصى (2000/9/28 – نهاية 2005). كما استشهد أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عملية اغتيال صهيونية في 2001/8/27.

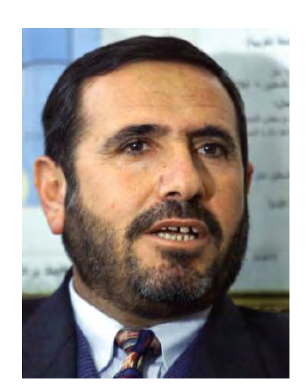


• جمال سليم

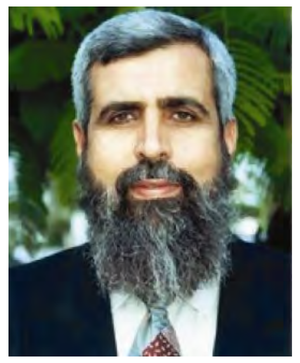
• جمال منصور



• أبو علي مصطفى



• إسماعيل أبو شنب



• صلاح شحادة



• عبد العزيز الرنتيسي



• الشيخ أحمد ياسين إلى اليسار وبجانبه صورة لمكان استشهاده، ويظهر فيه آثار دمه وبقايا كرسيه المتحرك


• تدمير المنازل


• تدمير المؤسسات التعليمية


• اقتلاع الأشجار

وبلغ عدد المنازل التي دمرت بشكل كلي وجزئي 71,470 منزلاً، وعدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 316 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، كما تمّ تحويل 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية. وقام الإسرائيليون باقتلاع وتدمير مليون و355 ألف شجرة. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل 28.4% سنة 2005، أما نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية، جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي حتى نهاية سنة 2004، فبلغت 42% بواقع 63.2% في قطاع غزة، و31.2% في الضفة الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني (الناشئ المنهك) قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى 2005/9/29 نحو 15 ملياراً و600 مليون دولار[5].

وقد شاركت الفصائل الفلسطينية كافة في العمليات العسكرية. وحسب التقديرات الإسرائيلية فقد نفّذت المقاومة الفلسطينية 22,406 عمليات في الفترة من 2000/9/29 وحتى 2005/7/24[6]. وتميزت حركة حماس بدورها البارز وبعملياتها الاستشهادية التي أحدثت دوياً هائلاً، وزعزعت الأمن في الكيان الإسرائيلي حيث نفذ معظمها في فلسطين المحتلة سنة 1948. وحتى 2005/12/1 حدثت 135 عملية استشهادية، نفذت حماس منها 61 عملية، بالإضافة إلى عمليات كثيرة نفذتها كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي...[7].

وركزت كتائب شهداء الأقصى على عمليات إطلاق الرصاص ضدّ المستوطنين وقوات الاحتلال في الضفة والقطاع. وكان لحركة الجهاد الإسلامي دورها المتميز من خلال مجموعة من العمليات القوية المؤثرة، كما نفذت الجبهتان الشعبية والديموقراطية عدداً من العمليات. ومن العمليات التي تستحق الإشارة عملية اغتيال وزير السياحة


• رحبعام زئيفي

الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Ze'evi في 2001/10/17، وهو جنرال سابق في الجيش، ومن أشد الصهاينة تطرفاً. وقد نفذت الجبهة الشعبية هذه العملية انتقاماً لاغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى.

لكن العمليات الاستشهادية على قلتها النسبية كانت الأكثر أثراً. وينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من الإصابات في صفوف "المدنيين" الإسرائيليين هي في الحقيقة إصابات في جنود احتياط، إذ إن كل اليهود تقريباً في فلسطين المحتلة فوق سن الـ 18 يخضعون للتدريب العسكري الإجباري، سواء كانوا من الرجال أم النساء. أما الأغلبية الكبرى للشهداء الفلسطينيين فهي من المدنيين. ويشير تقرير جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (المخابرات الإسرائيلية) Israel Security Agency–ISA (Shabak) إلى مقتل 1,513 إسرائيلياً وجرح 3,380 آخرين منذ بدء الانتفاضة وحتى تموز/ يوليو 2005[8].

وقد عانى الكيان الصهيوني من تدهور وضعه الاقتصادي، والذي كان يشهد ازدهاراً كبيراً قبل بدء الانتفاضة. فقد تعطّلت السياحة تقريباً في السنتين الأوليين للانتفاضة، وهي التي تمثل ثاني أكثر مصدر للدخل. وارتفع عدد الإسرائيليين تحت خط الفقر إلى نحو 22% في آخر سنة 2004، حسب تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني الحكومية، ذكر إن عددهم بلغ مليوناً و534 ألفاً[9].

وحسب تقرير رسمي صادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فإن سنة 2002 كانت الأسوأ من الناحية الاقتصادية في تاريخ الكيان الصهيوني منذ خمسين عاماً (1953–2003). وذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة 1% سنة 2002، استمراراً لانخفاض بنسبة 0.9% سنة 2001 مقارنة بارتفاع 7.4% سنة 2000[10]. وانخفض المعدل السنوي لمعدل ناتج الفرد بنحو ثلاثة آلاف دولار (من 18,600 دولار سنة 2000 إلى 15,600 دولار سنة 2002). وحسب تقرير القسم الاقتصادي في اتحاد المستقلين (لاهاف Lahav) فقد أغلق في سنة 2002 نحو 50 ألف متجر، كما يتوقع إغلاق عشرات الآلاف من المشاريع التجارية والمتوسطة سنة 2003[11]. وحسب بعض التقديرات فإن مجموع الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين للانتفاضة بلغت نحو ثمانية مليارات دولار أي نحو 11 مليون دولار يومياً.

وهكذا فإن الفرق الجوهري الذي أحدثته الانتفاضة هو أن الشعب الفلسطيني لم يعد الجهة الوحيدة التي تدفع ثمن الاحتلال والغطرسة الصهيونية من شهداء وجرحى ودمار، وإنما أصبح الكيان الإسرائيلي يدفع غالياً ثمن احتلاله وظلمه.

لقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة في الكيان الصهيوني، وأصابته في صميم القاعدتين اللتين بنى عليهما وجوده المادي، وهما الأمن والازدهار الاقتصادي. وأخذ عشرات الآلاف من اليهود يحزمون حقائبهم ويغادرون الكيان الصهيوني إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأظهرت استطلاعات الرأي العام أن أكثر من 25% من اليهود في فلسطين يفكرون جدياً في المغادرة وترك البلاد. وأظهر استطلاع أجرته جريدة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية The Jerusalem Post يوم 2002/11/29 أن 69% من الإسرائيليين يعيشون حالة الخوف من التعرض لإصابات أو الموت بسبب العمليات الاستشهادية[12]. وفي المقابل، فإنه على الرغم من قسوة المعاناة الفلسطينية فقد أظهر استطلاع للرأي نشر في 2002/12/18 أن 80% من الفلسطينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة، وأن 63% يؤيدون العمليات الاستشهادية[13].

2. العدوان والمقاومة 2006–2011:

تابعت "إسرائيل" عدوانها في الفترة 2006–2011، كما تابعت الفصائل الفلسطينية مقاومتها، وإن بوتيرة وأشكال مختلفة. وكان من أبرز ملامح هذه الفترة:

- ضرب المقاومة الفلسطينية وتفكيك معظم خلاياها في الضفة الغربية، بسبب التعاون الشامل والمنهجي بين السلطة الفلسطينية في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي.
- تطور المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، برعاية الحكومة التي تقودها حماس، وتمكنها من تجنيد الآلاف من عناصر المقاومة، ومن تهريب الأسلحة، ومن تطوير إمكاناتها الصاروخية وإن بشكل محدود مقارنة بإمكانات العدو، وبحالة الحصار الخانق التي تعيشها.
- الاعتماد بشكل كبير على إطلاق الصواريخ في عمليات المقاومة، خصوصاً من قطاع غزة، وخُفوت ظاهرة العمليات الاستشهادية التي طبعت انتفاضة الأقصى. إذ تمّ إطلاق نحو 5,765 صاروخاً و3,758 قذيفة من القطاع خلال الفترة 2006–2010 بما في ذلك نحو 742 صاروخاً وقذيفة أطلقت خلال العدوان على غزة في العام 2009/2008[14]، بينما لم تنفذ، بحسب اعتراف الشاباك، سوى ثمانية عمليات


• إطلاق الصواريخ

استشهادية أدت إلى مقتل 19 إسرائيلياً[15]. وبالرغم من كثرة الصواريخ إلا أن تأثيرها كان محدوداً، لأنها كانت في معظم الأحيان عديمة الدقة وقصيرة المدى وذات حشوة متفجرة خفيفة. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية فقد قتل 17 إسرائيلياً وجرح 1,150 آخرين خلال الفترة 2006–2009 نتيجة إطلاق هذه الصواريخ والقذائف بما في ذلك خمسة قتلى في أثناء العدوان على غزة سنة 2009. ومع ذلك فقد كان تأثيرها المعنوي كبيراً، لأنها وضعت نحو مليون إسرائيلي، في المنطقة القريبة من قطاع غزة، في دائرة الخوف والاستهداف[16].

- العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، وعلى قطاع غزة أواخر 2008 وأوائل 2009.

وفي الفترة 2006–2010 استشهد من الفلسطينيين 3,293، وجرح 12,054 آخرين، وكان من بين الجرحى سنة 2010 عدد من المتضامنين الدوليين. أما الإسرائيليون فقد قُتل منهم في الفترة نفسها 105، وجرح 1,573 آخرين[17]. ومن خلال مقارنة بسيطة، يتضح حجم المعاناة والمجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون بسبب الآلة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة والمتغطرسة، في الوقت الذي يقاوم فيه الفلسطينيون بإمكاناتهم البسيطة. كما يعكس ذلك حالة الانقسام الفلسطيني التي جعلت طرفاً فلسطينياً يقوم بتعطيل وضرب العمل المقاوم في الضفة الغربية في معظم الفترة؛ بينما لم يكن هناك احتكاك مباشر مع قوات الاحتلال والمستوطنين في قطاع غزة، بسبب انسحاب الإسرائيليين منه.

تركزت الحملات العسكرية الإسرائيلية في هذه الفترة على قطاع غزة، بهدف إسقاط حكومة حماس، وضرب المقاومة، وإسكات صواريخها. وكان من أبرز الحملات عملية "أمطار الصيف" التي استمرت في الفترة 6/26–2006/10/31، والتي جاءت بعد قيام حماس، بالتعاون مع


• عملية أمطار الصيف



لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، بعملية "الوهم المتبدد" التي أدت إلى أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit. وقد أدت عملية "أمطار الصيف" إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين. كما نفذت "إسرائيل" حملة "غيوم الخريف" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، التي أدت إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353 آخرين؛ وحملة "الشتاء الساخن" في 27/2–2008/3/3، والتي أدت لاستشهاد 107 فلسطينيين. وبالتأكيد فإن مثل هذه الحملات كانت تُواجه بمقاومة بطولية، وإن كانت غير متكافئة، من المقاومة الفلسطينية[18].

أما أشدُّ الحملات الإسرائيلية شراسة واتساعاً، فكانت العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة في الفترة 2008/12/27–2009/1/18، والتي عُرفت باسم "الرصاص المصبوب"، وسمتها المقاومة "معركة الفرقان". وقد واجهت آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة صموداً بطولياً ومقاومة عنيفة من قبل حماس وباقي قوى المقاومة، ففشلت القوات الإسرائيلية في النهاية في احتلال القطاع، وفي كسر قوى المقاومة، وفي إسقاط الحكومة التي تقودها حماس، فاضطرت إلى الانسحاب غير المشروط من قطاع غزة. وقد أعطى ذلك دفعاً معنوياً كبيراً لقوى المقاومة، ومساندة فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية واسعة لها. وقد استشهد في العدوان الإسرائيلي 1,334 فلسطينياً، بينهم 417 طفلاً و108 نساء، وجرح 5,450 آخرين، كما تمّ تدمير



• العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، 2008/2009


• من ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/2008

5,356 منزلاً وتضرر أكثر من 16 ألف منزل آخر بشكل جزئي. أما "إسرائيل" فلم تعترف إلا بمقتل 9 إسرائيليين، ونحو 185 جريحاً؛ بينما قدَّرت قوى المقاومة أنها قتلت نحو 80 إسرائيلياً خلال هذا العدوان[19].

وكانت أوضاع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال أحد أكبر مظاهر المعاناة الفلسطينية. ولم تتوقف حملات الاعتقال حتى بعد وقف انتفاضة الأقصى؛ وتزايد عدد المعتقلين ليصل في نهاية سنة 2007 ما مجموعه 11,550 معتقلاً، منهم 10,485 من الضفة الغربية، و860 من قطاع غزة، و140 من فلسطين المحتلة سنة 1948، وعشرات المعتقلين العرب. وفي تلك السنة وصل عدد النواب والوزراء الأسرى 52، منهم 47 نائباً عن المجلس التشريعي، ينتمي 42 منهم إلى قائمة التغيير والإصلاح (حماس)، وأربعة من حركة فتح، وثلاثة اعتقلوا قبل الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية[20].


• إصرار على الانتصار بالرغم من الاعتقال

وفي مطلع سنة 2011 كان ما يزال في سجون الاحتلال نحو سبعة آلاف أسير، مع الإشارة إلى أن حملات الاعتقال هي حملات مستمرة، غير أنه يجري إطلاق سراح المسجونين في أحيان عديدة بعد بضعة أشهر، ولكنهم سرعان ما يستبدلون بآخرين؛ فقد شهدت


• أحمد سعدات



• أسرى فلسطينيون في سجون الاحتلال

سنة 2007 اعتقال نحو 7,500 فلسطيني، مقارنة بنحو 5,800 سنة 2008، ونحو 5,100 سنة 2009، ونحو 4,200 سنة 2010. ولعل الإحصائيات تدل على تراجع حدة المقاومة، بسبب تزايد فعالية التعاون الأمني بين حكومة سلام فياض في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذه الفترة، شنّت القوات الإسرائيلية عدواناً شاملاً على لبنان، استهدف بالذات جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، استمر 33 يوماً في الفترة 7/12–2006/8/14؛ وقد ووجهت بمقاومة بطولية من قبل حزب الله وباقي قوى المقاومة، مما أدى لاندحار القوات الإسرائيلية، وفشلها في تحقيق أهدافها. وقد أدت الحرب إلى استشهاد 1,400 لبناني وجرح 3,700 آخرين، وتمّ تهجير نحو 937 ألفاً بشكل مؤقت، وحدث دمار كبير في البنى التحتية، فلحقت أضرار بنحو 7 آلاف منزل، و145 جسراً. وقُدِّرت الخسائر الإسرائيلية بنحو 400 قتيل، و1,187 جريحاً، وتضرر نحو 11 ألف منزل نتيجة سقوط 3,204 صواريخ كاتيوشا، كما أعلن حزب الله أنه تمكن من تدمير 120 دبابة ميركافا، و30 مدرعة وبارجتين بحريتين و5 مروحيات[21].



• العدوان الإسرائيلي على لبنان، 2006

وبالرغم من انتهاء انتفاضة الأقصى، والأوضاع الاستثنائية التي تشهدها الضفة الغربية، وحصار غزة، فإن المقاومات البطولية التي شهدتها تلك الفترة، وتطويرها لإمكاناتها التسليحية وخصوصاً في مجال الصواريخ، يؤكد أن روح الجهاد ما تزال قوية في هذه الأمة، وأن قوى المقاومة، وخصوصاً الإسلامية، قادرة على تقديم "إنسان" جديد يتسم بصموده وجرأته وتضحيته، وقدرته على الإبداع، وإنزال الخسائر في العدو.

ثانياً: الوضع الداخلي الفلسطيني:

كان من أبرز سمات الوضع الداخلي التي ميَّزت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: صعود حركة حماس، ونجاحها في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على قطاع غزة، ووفاة أبي عمار وحلول أبي مازن مكانه، وارتباك مسيرة حركة فتح، وحالة الانقسام الفلسطيني، وتعطُّل عمل م.ت.ف ومؤسساتها، وتراجع اليسار الفلسطيني. وإذا كان المزاج العام الفلسطيني قد انشغل في السنوات الخمس الأولى من العقد بالمقاومة وتفعيل انتفاضة الأقصى ودعمها، فقد انشغل في السنوات التالية بترتيبات البيت الداخلي الفلسطيني والمصالحة الوطنية، وفكّ الحصار.

1. مسار السلطة الفلسطينية:

أعادت انتفاضة الأقصى للعمل المقاوم وهجه وأَلَقَه. وبينما كانت القبضة الأمنية للسلطة الفلسطينية تضعف، كانت تزداد مساحة العمل المقاوم، وتنضم إليه كافة فئات الشعب الفلسطيني وفصائله بما فيها حركة فتح. وقد استفادت حركة حماس وقوى المقاومة من تلك الظروف في إعادة ترتيب بنيتها الداخلية.

ولذلك، ترافقت انتفاضة الأقصى مع صعود شعبية حركة حماس. وهو صعود ترافق مع قوة الدور المقاوم لحماس وتميّزه، ومع تراجع شعبية فتح وقيادة السلطة نتيجة سوء الإدارة والفساد الذي طبع عمل السلطة في الفترة السابقة. ومع تعرض مناطق السلطة للاحتلال الإسرائيلي، وتدمير مراكزها ومقار شرطتها، وحصار أبي عمار، منذ آذار/ مارس 2002 وحتى قبيل وفاته في 2004/11/11، فقد اتجهت السلطة للاستجابة للضغوط الإسرائيلية الأمريكية، من خلال الموافقة على

مشروع "خريطة الطريق"، الذي طرحه جورج بوش الابن George W. Bush، والقيام بـ"إصلاح السلطة" وفق التصور الأمريكي، والذي يتضمن استحداث منصب رئيس الوزراء، وإعطائه عدداً من الصلاحيات لتقليص صلاحيات الرئيس عرفات، ودمج الأجهزة الأمنية التسعة في ثلاثة أجهزة؛ بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات الإدارية والمالية.

وقد تولى محمود عباس رئاسة الوزراء في الفترة 4/29–2003/9/6، ونجح في عقد تهدئة في الفترة 6/29–2003/8/21، حيث انهارت إثر اغتيال القوات الإسرائيلية للقيادي في حماس إسماعيل أبو شنب في 2003/8/21. وقد واجه عباس عدداً من الصعوبات في تعامله مع الرئيس عرفات ومع الفصائل ومع الإسرائيليين مما أدى إلى استقالته. وقد تولى مكانه أحمد قريع (أبو علاء)، الذي شكّل الوزارات الفلسطينية السابعة والثامنة والتاسعة، والتي غطت الفترة 2003/10/5–2006/3/27، وتولى وزارة المالية فيها سلام فياض.



• أحمد قريع

عانت الانتفاضة سنة 2004 من الإنهاك بسبب وحشية الاحتلال الإسرائيلي وبسبب شحّ الإمكانيات، وضعف الدعم العربي والإسلامي والدولي. وفي صيف 2004 حرّك القيادي في فتح محمد دحلان المئات من أنصاره في مظاهرات واحتجاجات استهدفت الرئيس عرفات بحجة المطالبة بالإصلاح، ولقيت الاحتجاجات دعماً من عدد من قيادات فتح خصوصاً في قطاع غزة، كما لقيت دعماً واضحاً من الأمريكيين والاتحاد الأوروبي. وقد أثير على هذه المظاهرات علامات استفهام كثيرة متعلقة بتوقيتها وأهدافها الحقيقية وطبيعة مثيريها والشخص المستهدف؛ كما أثيرت علامات استفهام عن عدم اعتراض أو سكوت محمود عباس عليها. وبعد ذلك بنحو شهر، أصيب عرفات بمرض غامض، استدعى إرساله للعلاج في باريس، غير أنه توفي هناك في 2004/11/11، وسط العديد من

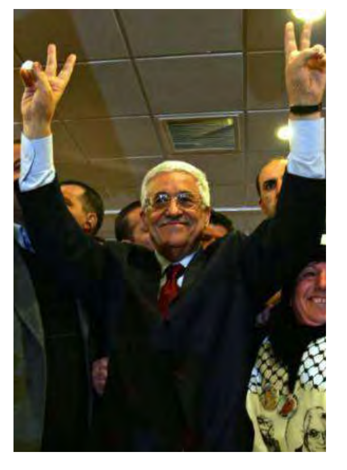


• محمد دحلان

التساؤلات حول السبب الحقيقي لوفاته. وتمّ نقل جثمانه إلى القاهرة ثم رام الله حيث دفن هناك.


• روحي فتوح

لقد هيمن عرفات على الساحة السياسية الفلسطينية طوال 35 عاماً، وتولى رئاسة فتح، ورئاسة م.ت.ف، ورئاسة السلطة الفلسطينية، ورئاسة دولة فلسطين، بالإضافة إلى منصب القائد الأعلى للقوات الفلسطينية. وكان عرفات مركباً من السياسي البراجماتي، ومن المُجسِّد لآمال شعب فلسطين، وإن لم يُسلّم العديد من الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية بقيادته[22]. غير أنه لقي مزيداً من الشعبية والتقدير في أثناء صموده في الحصار قبل وفاته رحمه الله.


• إعلان فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية

تولى رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح رئاسة السلطة مؤقتاً، بحسب النظام الأساسي، مكان ياسر عرفات. وفي 2005/1/9 جرت انتخابات الرئاسة الفلسطينية، التي قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وقد شارك في الانتخابات 65% ممن يحق لهم التصويت، وفاز محمود عباس، مرشح فتح، بنسبة 62% من عدد المقترعين؛ بينما حصل المرشح اليساري مصطفى البرغوثي على نحو 20% من الأصوات. وقد تولى عباس أيضاً رئاسة فتح، كما تولى رئاسة م.ت.ف.


• مصطفى البرغوثي

وفي أجواء من التهدئة التي نجح عباس في تثبيتها بالتوافق مع الفصائل الفلسطينية، وفي أجواء اتفاق القاهرة الذي وقّعه الفلسطينيون في 2005/3/17 طُويت عملياً صفحة الانتفاضة، وانشغل الفلسطينيون بترتيب البيت الفلسطيني، خصوصاً في تنفيذ استحقاقات الانتخابات البلدية والتشريعية للسلطة الفلسطينية.

وكان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الذي تمّ في أيلول/ سبتمبر 2005، انتصاراً كبيراً لقوى المقاومة، ونكسة لمسار التسوية السلمية؛ حيث لم يكن خافياً الثمن السياسي والبشري الذي يدفعه الإسرائيليون نتيجة العمل المقاوم، كما أن الانسحاب جاء أحادي الجانب ودون تفاوض أو تنسيق مع السلطة، وكأن عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي قد انتهت، ولا وجود لها[23].

جرت الانتخابات البلدية على أربع مراحل، وقد ظهرت فيها شعبية حماس على نحو واضح أقلق قيادة فتح والسلطة الفلسطينية. ولكن لم يكن من السهل تحديد النتائج بدقة، خصوصاً وأن كثيراً من مرشحي حماس خاضوا الانتخابات كمستقلين لأسباب أمنية أو اجتماعية. وبشكل عام فقد تقدمت حماس على فتح في عدد الأصوات، وفي البلديات الكبيرة؛ بينما تقدمت فتح على حماس في عدد المقاعد، وفي البلديات الصغيرة. وكان من اللافت للنظر فوز حماس بنحو 74% من أصوات مدينة نابلس، وعدم إجراء قيادة السلطة الانتخابات في بلديتي الخليل وغزة وهما من المعاقل القوية لحماس. وقد حصلت فتح، وفق بعض التقديرات، على 1,164 مقعداً مقابل 862 مقعداً لحماس، بينما حصلت التنظيمات الأخرى والمستقلون على 701 مقعداً. وحصلت حماس على نصف الأصوات في المرحلتين الأولى والرابعة و33.7% في المرحلة الثانية، و26% في المرحلة الثالثة؛ بينما حصلت فتح على 32% في المرحلة الأولى، و40% في الثانية، و53.7% في الثالثة، و30% في الرابعة[24].

وفي أجواء من عدم اليقين والخلافات الداخلية في فتح، قام عباس بتأجيل الانتخابات التشريعية من تموز/ يوليو 2005 إلى 25 كانون الثاني/ يناير 2006، ولم تتأكد الانتخابات إلا بعد أن تجاوزت فتح خلافاتها، ووحدت القائمة الرسمية التي أعلنتها مع قائمة "المستقبل" التي أعلنها محمد دحلان، بالتوافق مع مروان البرغوثي، وجبريل الرجوب، وعدد كبير من قيادات فتح الشابة. كما لم تكن الانتخابات لتتم لولا حالة الاطمئنان الناتجة عن استطلاعات الرأي التي لم تكن تعطي حماس سوى نحو 25% من الأصوات أو المقاعد؛ مقابل نحو 38–40% لفتح. وقد كان عباس بحاجة ماسة لتأكيد شرعية رئاسته لكل الشعب الفلسطيني، من خلال إدخال حماس كمعارضة "تحت السيطرة" في إطار "الشرعية الفلسطينية"؛ بحيث يمكنه المضي في مسار التسوية بشكل أكثر قوة وأكثر تمثيلاً. وهذا ما جعل الطرف الأمريكي يدعم العملية الانتخابية، كما حظيت بعدم ممانعة إسرائيلية، وإن كان الإسرائيليون قد أبدوا تخوفاتهم.





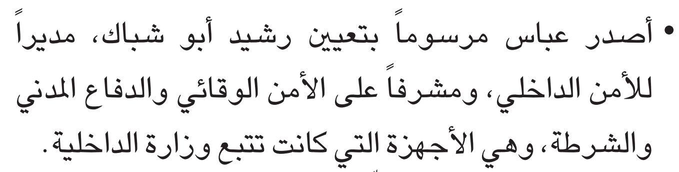

• فوز حماس في الانتخابات التشريعية

وقد تحققت المفاجأة للجميع (بما في ذلك عدد كبير من قواعد حماس وقياداتها) بفوز حماس بـ 74 مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي الـ 132، كما فاز أربعة مرشحين مستقلين على قوائم حماس؛ بينما فازت فتح بـ 45 مقعداً، وحصلت الجبهة الشعبية على 3 مقاعد، وائتلاف الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وفدا على مقعدين، وقائمة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي على مقعدين، وقائمة الطريق الثالث برئاسة سلام فياض على مقعدين.

سعت حماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنها لم تنجح في ذلك، فاضطرت لتشكيل الحكومة بنفسها. وفي أجواء من الصدمة والارتباك والإحباط التي عاشتها قيادة فتح والسلطة، التي وجدت إلى جانبها شريكاً مفروضاً من الشعب، ولكنه غير مرحب به، قامت بعدد من الإجراءات استهدفت محاصرة حماس وإضعاف حكومتها وإفشالها؛ على الرغم من إعلانها عن قبول نتائج الانتخابات واحترامها للديموقراطية الفلسطينية. وكان من أبرز هذه الإجراءات:

• عقد جلسة للمجلس التشريعي السابق، الذي كانت تتمتع فيه فتح بالأكثرية، بعد ظهور نتائج الانتخابات بنحو أسبوعين، وأخذ عدد من القرارات والتعديلات الدستورية (بخلاف الأعراف القانونية والبرلمانية) استهدفت تعزيز سلطات الرئيس، وإضعاف الحكومة والمجلس المنتخب فأعطت للرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية، وأعطته السلطة على ديوان الموظفين. وصادق المجلس المنتهية ولايته على مرسوم رئاسي يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس الذي يجب أن يكون نائباً من المجلس. وهو ما سمته حماس "انقلاباً أبيض، وفساداً دستورياً".

- أصدر الرئيس عباس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت إشرافه المباشر.
- أصدر عباس مرسوماً بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر الحدودية برئاسة صائب عريقات.



- أصدر عباس مرسوماً بتعيين رشيد أبو شباك، مديراً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي كانت تتبع وزارة الداخلية.
- كما عُيِّن عباس سليمان حِلِّس مديراً للأمن الوطني.
- قام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف.



• رشيد أبو شباك

- قام الرئيس عباس باستبعاد جميع وزراء الحكومة، بما في ذلك وزير الخارجية، من جولاته الخارجية ومقابلاته، ومباحثاته مع المسؤولين العرب والأجانب.

كان هذا تدشيناً من قيادة فتح لمعركة نزع صلاحيات حكومة حماس، ومعركة إفشالها حتى قبل أن تبدأ عملها. وكانت سيطرة حركة فتح التامة على كافة الأجهزة الأمنية، وعلى الجهاز الإداري البيروقراطي للسلطة ووزاراتها ومؤسساتها، عائقاً حقيقياً كبيراً أمام حكومة حماس (بالرغم من الكفاءات المتميزة لوزرائها) التي كان عليها التعامل مع الكثير من القيادات الأمنية والإدارية التي كانت تتعمد التعويق والتعطيل والإفشال.

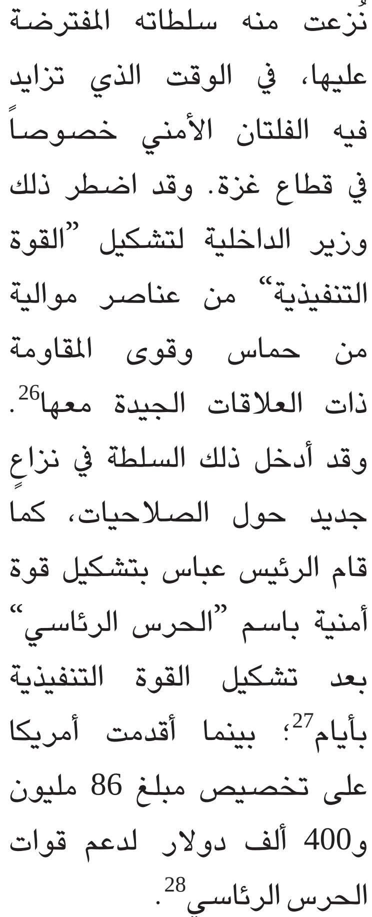
ومن جهة أخرى، واجهت حكومة حماس صعوبات بالغة في إدارة الوضع تحت الاحتلال، وفي التعامل مع القوى العربية والدولية الفاعلة. فقد بدأ حصار سياسي واقتصادي إسرائيلي ودولي خانق، فتم وقف المساعدات التي تأتي للسلطة والتي تشكل أكثر من نصف ميزانيتها، كما رفضت "إسرائيل" تسليم عائدات الضرائب التي تجنيها لصالح السلطة، والتي تشكل نحو ثلث ميزانيتها، وتمّ وقف التحويلات البنكية لحسابات السلطة. وتمّ فرض ما يسمى شروط الرباعية الدولية Quartet (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) على التعامل مع حماس وحكومتها، حيث

اشترطت اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، ونبذ حماس لـ"الإرهاب" ووقفها للمقاومة المسلحة، وموافقتها على كافة الاتفاقيات التي وقعتها م.ت.ف؛ وهي شروط تعجيزية تعني أن تفقد حماس هويتها، وأن تخرج من جلدها.



• سعيد صيام

وجدت حكومة حماس نفسها أمام خزينة خاوية، وتعاني فوق ذلك من ديون تبلغ ملياراً و772 مليون دولار[25]. بينما أخذت قوى المعارضة (وخصوصاً فتح) تؤجج المظاهرات والاعتصامات والإضرابات المطالبة بالرواتب. ولم تتعاون الأجهزة الأمنية مع وزير الداخلية سعيد صيام بالشكل المناسب، حيث



نُزعت منه سلطاته المفترضة عليها، في الوقت الذي تزايد فيه الفلتان الأمني خصوصاً في قطاع غزة. وقد اضطر ذلك وزير الداخلية لتشكيل "القوة التنفيذية" من عناصر موالية من حماس وقوى المقاومة ذات العلاقات الجيدة معها[26]. وقد أدخل ذلك السلطة في نزاعٍ جديد حول الصلاحيات، كما قام الرئيس عباس بتشكيل قوة أمنية باسم "الحرس الرئاسي" بعد تشكيل القوة التنفيذية بأيام[27]؛ بينما أقدمت أمريكا على تخصيص مبلغ 86 مليون و400 ألف دولار لدعم قوات الحرس الرئاسي[28].



• القوة التنفيذية



• الحرس الرئاسي



• عبد الكريم القوقا

وعلى خلفية صراع الصلاحيات، والتظاهرات والتظاهرات المضادة، والحملات الإعلامية، بدا أن هناك عملاً حثيثاً لدفع حركة فتح وأجنحتها المسلحة إلى ساحة الصراع ضدّ حماس والحكومة. وتحوَّل التحريض السياسي بالتدريج إلى حوادث إطلاق نار واشتباكات مسلحة. وكان اغتيال عبد الكريم القوقا، الأمين العام للجان المقاومة الشعبية، المقربة من حماس، في 2006/3/31، علامة فارقة في التحول إلى لغة السلاح، حيث اتهمت اللجان محمد دحلان بالضلوع في الاغتيال. وتبع ذلك اغتيال محمد التتر في 2006/5/16، أحد قيادات حماس العسكرية، وحسين العوجة في 2006/7/6 وهو من القيادات السياسية لحماس. وتتابعت الاشتباكات لتحصد في الفترة 1/1–2006/11/30 ما مجموعه 41 فلسطينياً قُتلوا على خلفيات سياسية، منهم أربعون في قطاع غزة وحده. أما الفلتان الأمني بشكل عام، فقد حصد 260 قتيلاً و1,239 جريحاً في سنة 2006[29].

فَتَحَ توافق الفصائل الفلسطينية بما فيها فتح وحماس على "وثيقة الوفاق الوطني" أو ما عرف بوثيقة الأسرى، في حزيران/ يونيو 2006، الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. واستعدت حماس للتقليل من نصيبها المفترض في الحكومة، والتخلي عن منصب رئيس الوزراء، وعدم ترشيح قيادات من الصف الأول للحكومة. ولكن اتضح فيما بعد أن الأمر مرتبط بشروط الرباعية، وبالضغوط الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، وليس فقط بحصص وصلاحيات كل طرف في داخل الحكومة. وقد أسهم في زيادة التوتر وتعقيد الأوضاع إعلان الرئيس عباس عدة مرات (في 2006/5/21، و2006/9/27، و2006/12/16، و2007/1/19)، عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، حيث رأت حماس أن عباس لا يملك الصلاحيات الدستورية لحل المجلس التشريعي، وأن دعوته تُمثل التفافاً على العملية الديموقراطية.

ومن جهة أخرى، فقد ازداد تعقيد وضع السلطة، تنفيذ عملية "الوهم المتبدد" التي أدت إلى أسر جلعاد شاليط. وقد تبع ذلك قيام "إسرائيل" بحملة اعتقالات فورية واسعة شملت 64 من وزراء حماس وقادتها ونوابها في المجلس التشريعي. ثم توسعت حملة



• جلعاد شاليط





• عملية الوهم المتبدد، وتظهر دبابة الميركافا المدمّرة

الاعتقالات والحملات العسكرية، مما أدى إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي، وعمل حكومة حماس في الضفة الغربية. واعتباراً من 2006/6/26، وعلى مدى خمسة أشهر تقريباً نفذت "إسرائيل" عمليتي "أمطار الصيف" و"غيوم الخريف" في قطاع غزة مما أدى لاستشهاد نحو 505 فلسطينيين، وجرح 2,205 آخرين. ومع نهاية سنة 2006 كانت "إسرائيل" قد اعتقلت 5,671 فلسطينياً، وكان ما يزال هناك في السجن ثلاثين عضواً من حماس في المجلس التشريعي، وأربعة من وزراء حكومة إسماعيل هنية[30].

تصاعدت حدة الاحتقان والاشتباكات بين فتح وحماس ومؤيديهما في أوائل سنة 2007، فقامت السعودية بالدعوة إلى حوار بين الطرفين، انتهى إلى ما يعرف باتفاق مكة، في 2007/2/7 والذي تلقاه الفلسطينيون بسعادة وسرور كبيرين. وقد أسس الاتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية؛ والتي تمّ تشكيلها فعلاً (9 من حماس، و6 من فتح، و4 من باقي الفصائل، و5 من المستقلين)، وحازت ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. غير أن الرئيس عباس عيّن محمد دحلان في 2007/3/2 مستشاراً له



• تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية

لشؤون الأمن القومي كما عينه أميناً لسر مجلس الأمن القومي، وهو ما أعطى دحلان نفوذاً واسعاً على الأجهزة الأمنية، بخلاف القانون الأساسي الفلسطيني. وقد أثار هذا التعيين أول مشكلة في إطار عمل الحكومة لأنه سعى لحجب صلاحياتها عن الأجهزة الأمنية، وإبقائها بيد الرئاسة.



• هاني القواسمي

عادت الأزمة الداخلية الفلسطينية للتصاعد، بعد أن فشل وزير الداخلية المستقل الجديد هاني القواسمي، في ممارسة صلاحياته أو إحداث أي من الإصلاحات الأمنية، فقدم استقالته مُسبباً إياها بأن رشيد أبو شباك (المقرب من دحلان) يهيمن على الأجهزة الأمنية التابعة للداخلية، ويمنع وزير الداخلية من الاتصال بقادة هذه الأجهزة، وأن الرئاسة الفلسطينية سلبت وزير الداخلية صلاحياته المالية والإدارية[31].

2. سيطرة حماس على قطاع غزة، وسيطرة فتح على السلطة في الضفة الغربية:



• كيث دايتون

أشار مسار الأحداث إلى أن فتح وحماس تتجهان نحو الصدام، فقد تبين وجود خطط وضغوط أمريكية – إسرائيلية تستهدف إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، كما تبين وجود طرف فلسطيني محسوب على فتح مستعد للتجاوب مع المخططات الأمريكية. فقد تتالى ظهور أخبار تؤكِّد استمرار خطط كيث دايتون Keith Dayton التي استهدفت تسليح قوات حرس الرئاسة الفلسطينية وتدريبها، بهدف إعدادهم لمواجهات محتملة مع حماس في قطاع غزة[32]. وكان يجري الحديث عن تجهيز 15 ألف فرد من رجال الأمن يتبعون عباس ويدينون بالولاء لمحمد دحلان، بحيث يتمكنون من "ردع حماس"[33]. وأشارت التقارير إلى أن دايتون أكدَّ في جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس Congress الأمريكي في أواخر أيار/ مايو 2007 بأن "الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة"[34].

ولم تبدِ الرئاسة الفلسطينية والتيار الأمني المتنفذ في فتح تعاوناً حقيقياً في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها. وقام التيار المتنفذ في فتح بمجموعة من الإجراءات

الميدانية تتوافق بشكل كبير مع ما تسرَّب من خطط أمريكية. ومن ذلك توسيع حرس الرئاسة، وعمل الحواجز الأمنية، وكثرة عمليات الخطف والاغتيال المنسوبة للعناصر الموالية للرئيس عباس ودحلان، خصوصاً في منتصف أيار/ مايو 2007؛ حيث تحدثت مصادر من حماس عن اغتيال 22 من عناصرها في أسبوع واحد على يد الأجهزة الأمنية[35].

خاضت حماس ما أسمته معركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، وفي الفترة 11–2007/6/14 تمكنت من السيطرة على قطاع غزة. وتشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7–2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية[36].







• ووجهت حماس بحالة فلتان أمني بعد فوزها في الانتخابات

وقد دافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختيارياً، وأنها لم تستهدف إلاّ فئة معينة محسوبة على فتح؛ وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحدّ؛ وأنها لم تكن تخطط للسيطرة على المربع الأمني ومقر الرئاسة، ولكن قيام الأجهزة الأمنية بإخلائها، وتعرضها للنهب والسرقة من قبل الناس، اضطرها للقيام بهذه الخطوة. وجاء في التوضيحات أن السيطرة على مواقع الأجهزة الأمنية جاءت من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة"[37].

لم تخلُ عملية الحسم أو ما عرف بالانقلاب من ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس؛ فقد نقلت وسائل الإعلام والشبكات الإخبارية عملية إعدام سميح المدهون بصورة فجَّة ومسيئة. كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، وغير ذلك من النماذج التي قامت الوسائل الإعلامية المحسوبة على حماس بنشرها، وهو ما خدم خصومها بشكل كبير، وقدَّم لهم أدوات استخدموها بشكل فاعل للتحريض ضدّ حماس. وقد اعترف العديد من قيادات حماس بوجود هذه الممارسات الخاطئة، وأعلنوا رفضهم لها، غير أنهم قدموها في سياق التحريض الهائل المتبادل بين فتح وحماس.

رفضت حماس أن تسمي ما قامت به انقلاباً؛ لأن الذي اتخذ القرار هو رئيس الوزراء، وهو نفسه يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وهو مدعوم من مجلس تشريعي منتخب يمثل غالبية الأعضاء. كما أن حماس ظلت على اعترافها بالرئيس عباس وشرعيته، ودعته إلى التفاهم والحوار دون شروط مسبقة. وبغضِّ النظر عن تعريف ما قامت به حماس إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، وكان من أبرزها:

- لأول مرة يحدث إلى جانب الشرخ السياسي انقسام جغرافي، فيجد أبناء قطاع غزة أنفسهم تحت سيطرة حماس وحكومتها المُقالة؛ بينما تجد الضفة الغربية نفسها تحت سيطرة فتح والرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ.
- تظهر الأحداث مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني.
- أضرت الأحداث بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة برنامجها المقاوم، وأحدثت حالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحقّ الفلسطيني.

- تعاملت الرئاسة الفلسطينية مع سيطرة حماس على القطاع كفرصة لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية وإنشاء حكومة طوارئ موالية (حتى وإن كان ذلك مخالفاً للقانون الأساسي) في الضفة الغربية. واستفادت من تغييب دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، في إصدار مراسيم رئاسية تأخذ قوة القانون. وقد مضت المراسيم والإجراءات الرئاسية وحكومة الطوارئ بعيداً في التضييق على حماس والاعتداء على عناصرها في الضفة الغربية وإغلاق مؤسساتها، ومحاولة تفكيك بنيتها التنظيمية والعسكرية، في الوقت الذي طورت الرئاسة والحكومة في الضفة من تنسيقها الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد أفادت مصادر حماس في الضفة أن حماس تعرضت لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 6/11–2007/8/31 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح، وقد شملت 639 عملية اعتقال واختطاف، و36 عملية إطلاق نار، و175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات، بما في ذلك دور قرآن، وجمعيات خيرية، ومؤسسات إعلامية ومكاتب صحفية، ومدارس ورياض أطفال، كما حدث 156 اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء حماس ومناصريها[38].

وفي المقابل، أحكمت حماس وحكومتها المقالة السيطرة على قطاع غزة، وتعاملت بشدة مع أنصار فتح، الذين كانت ترى في ممارسات عدد منهم تهديداً للأمن والاستقرار في القطاع. غير أنه لم تتوفر إحصائيات محددة عن حجم التجاوزات القانونية في القطاع. وإن كان كلٌّ من السلطتين في الضفة والقطاع قد تعرضتا لنقد مؤسسات حقوق الإنسان.

- وجدت الرئاسة الفلسطينية نفسها طليقة في غياب الشراكة مع حماس، وفي غياب المجلس التشريعي، فمضت بشكل حثيث في مشروع التسوية وفي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وبوجود الرعاية والدعم الأمريكي والغربي والعربي.
- عانى قطاع غزة من حصار خانق ومتواصل، ومن اعتداءات إسرائيلية متواصلة، وأسهم للأسف بعض عناصر السلطة في التحريض على حماس، بهدف إسقاط حكومتها وإفشال تجربتها.
- أدت عملية الحسم إلى خُفوت ظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، وإلى تراجع حدة الصدامات الفصائلية والعائلية. وهو ما يشير إلى أن حماس نجحت نسبياً في إضعاف هذه الظاهرة والسيطرة عليها؛ كما أن ذلك يرجح مقولة حماس حول المسؤولية الكبيرة لتيار أمني محدد، محسوب على فتح، عن ظاهرة الفلتان الأمني. وحسب

إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً و1,946 جريحاً، أما الشهور الستة الأخيرة من سنة 2007، والتي تلت سيطرة حماس على القطاع، فإن عدد ضحايا الفلتان الأمني بلغ نحو 60 قتيلاً و425 جريحاً[39]. وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008 لم تشهد سقوط قتلى في صراعات بين فتح وحماس، وبدا أن الوضع تحت السيطرة.

- كان من الواضح أن قرار الحسم قد اتخذته حماس بشكل ميداني في قطاع غزة، ولم يكن قراراً مركزياً.
- كان من الواضح أن معظم العناصر في الأجهزة الأمنية لم تكن ترى أن المعركة مع حماس هي معركتها، وإنما معركة تيار معين في الأجهزة وفي فتح. ولو أن هذه الأجهزة التي تتكون من نحو 55 ألف عنصر في قطاع غزة عدَّت المعركة معركتها، لربما كان من الصعب جداً على حماس حسم المعركة لصالحها. ويؤكد تقرير أعده المكتب العسكري لحركة فتح في غزة، حول أسباب الانهيار السريع للأجهزة الأمنية، وجود قناعة لدى عدد كبير من منتسبي الأجهزة بأنهم كانوا يدافعون عن مشروع تيار واحد متنفذ في السلطة وحركة فتح.

3. حكومة سلام فياض:

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14؛ سعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إخراج حماس من الشرعية الفلسطينية، وإلى تجاوز المجلس التشريعي الذي تمتلك غالبية أعضائه، فلجأ إلى غطاء م.ت.ف ليستند بإجراءاته الرئاسية إليها؛ على الرغم من أن المنظمة هي مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة، فعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً في 2007/6/14 وأقرت عدة توصيات، وضعتها تحت تصرّف الرئيس عباس:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية.
- إعلان حالة الطوارئ.
- تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.
- إجراء انتخابات مبكرة[40].



• فياض يُشكِّل حكومة طوارئ

وكلّف عباسُ سلام فياض بتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ (حكومة طوارئ)، وتمكّن فياض من تشكيلها في 2007/6/17، ثم تحولت بعد نحو شهر إلى حكومة تسيير أعمال؛ بالرغم من أن النظام الأساسي الفلسطيني (الدستور) يتيح للرئاسة إعلان حالة الطوارئ فقط، دون أن يتيح لها تشكيل حكومة طوارئ، كما أن النظام الأساسي يحول الحكومة القائمة في ذلك الوقت (حكومة إسماعيل هنية) إلى حكومة تسيير أعمال. وحتى لو سلمنا جدلاً بشرعية حكومة فياض، فإن الدستور الفلسطيني يلزمها بنيل ثقة المجلس التشريعي وهو ما لم تحصل عليه مطلقاً. ومن الناحية العملية فقد رضي فياض أن يكون المحدد الفاعل والأساسي في بقائه، من الناحية الفلسطينية، هو تعطيل المجلس التشريعي وحرمانه من أداء مهامه. وكان من المثير للاستغراب أن تقوم هذه الحكومة التي يفترض أن تمثل إرادة الشعب، بمحاربة الجهة التي تعبر عن إرادة غالبيته والمخولة بتمثيله!

قام الرئيس عباس وحكومة فياض بإعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مستفيدين من تغييب السلطة التشريعية المعارضة لإجراءاتهم. وخلال الفترة من حزيران/ يونيو 2007 وحتى حزيران/ يونيو 2008، أصدر الرئيس عباس وحكومة رام الله 406 مراسيم غطت تقريباً كل جوانب الحياة والنظام السياسي والقانوني[41]. وقد فتح هذا المجال لاتهام الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض بأنهم في الوقت الذي يتهمون فيه حماس بالانقلاب في غزة والخروج على الشرعية، فإنهم أنفسهم ينقلبون على الشرعية التشريعية، ويقومون بمحاربة ممثليها واجتثاثهم.

وقد أقدمت حكومة فياض على حلّ جميع لجان الزكاة في الضفة الغربية، بحجة أنها مصدر مالي لحركة حماس[42]. وأصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11[43].

فياض لم يكن محلَّ اعتراض حماس وعدد من فصائل المعارضة الفلسطينية فقط، وإنما كان محلَّ اعتراض الكثير من كوادر فتح وقياداتها، والتي كانت تحتج عليه بقوة لكنها تضطر للسكوت على مضض بسبب إصرار عباس (والإسرائيليين والأمريكان عليه). وخلال دورة المجلس الثوري الـ 25 لحركة فتح (2008/5/26) تعرض فياض لهجوم عنيف، وشبهه البعض ببول برايمر Paul Bremer أول حاكم أمريكي للعراق، ورأى آخرون حكومته حكومة أمريكية مفروضة على الفلسطينيين. وعندما شكّل فياض حكومته في 2009/5/19، واجه معارضة من كتلة فتح البرلمانية، التي ضغط عليها عباس للسكوت.

أحال فياض المئات من الكوادر الوطنية (بما فيها الكثير من العناصر الفتحاوية) في الأجهزة الأمنية إلى التقاعد، وفتح المجال أمام الخبراء الأمريكيين وخصوصاً كيث دايتون ومن بعده مايكل مولر Michael Moeller، لإعداد الأجهزة الأمنية بما يتوافق واستحقاقات التسوية وملاحقة قوى المقاومة. وفي عهد فياض وصل التعاون الأمني مع "إسرائيل" إلى قمته، من تبادل معلومات، وكشف شبكات المقاومة والقبض على رجالها، وقمع المظاهرات، ومنع الاحتكاك بالإسرائيليين، وإعادة إسرائيليين دخلوا إلى مناطق السلطة.



• مايكل مولر

وسعت السلطة تحت قيادة فياض إلى تجنيد عناصر شرطة على أساس الولاء، وليس بالضرورة على أساس الروح الوطنية. وكانت النتيجة عدة كتائب جرى إعدادها بإشراف دايتون، وكان يتم الحديث عنها بحسب جريدة هآرتس Haaretz (نيسان/ أبريل 2008) على أنهم "أبناء دايتون". وبحسب المصادر الإسرائيلية فقد وصل التنسيق مع السلطة الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة، إلى درجة جعلت الشاباك يعلن في سنة 2010 لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاماً عن خلو قائمته من المطلوبين الفلسطينيين. وقد كشفت الحكومة



• تجنيد كتائب جديدة من الشرطة الفلسطينية

الإسرائيلية في تقريرها المقدم إلى "لجنة ارتباط الدول المانحة" في بروكسل، والذي نُشر في 2011/4/13 أنه في سنة 2010 قامت أجهزة الاحتلال بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها[44].

أما الجانب الاقتصادي الذي يفخر فياض بأدائه فقد جرى تضخيمه بأكثر مما يستحق. وهو اقتصاد يبقى أسير الاحتلال، وأسير الحصار، وأسير المساعدات الأجنبية. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي تحت حكومة فياض من نحو 4 مليارات و600 مليون إلى 6 مليارات و800 مليون دولار تقريباً في الفترة 2007–2012، مقارنة بارتفاع الناتج المحلي الإسرائيلي من 166 مليارا إلى 241 مليار دولار للفترة نفسها. وبعبارة أخرى، فإن نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1,303 دولاراً إلى 1,679 دولاراً في الفترة 2007–2012 أي زاد خلال حكم فياض بمبلغ 376 دولاراً في خمس سنوات بمعدل 75 دولاراً سنوياً؛ بينما زاد دخل الفرد الإسرائيلي السنوي للفترة نفسها من 23,000 دولار إلى 30,400 دولار أي بمعدل زيادة مقداره 1,480 دولار سنوياً. وتهيمن "إسرائيل" على التجارة الخارجية للسلطة في الضفة الغربية، إذ إن نحو 70% من واردات السلطة في رام الله تأتي من "إسرائيل"، كما أن أكثر من 85% من صادراتها تذهب إلى "إسرائيل". أما البطالة فوصلت نسبتها في أواخر سنة 2012 إلى نحو 18.3% في الضفة الغربية[45].

إن مشكلة اقتصاد السلطة الفلسطينية أنه تمّ تصميمه بحيث يكون تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي، وتحت رحمة استحقاقات عملية التسوية، ليصبح الضغط الاقتصادي نوعاً من الابتزاز السياسي. إن نحو 50–55% من ميزانية السلطة تأتي من مساعدات الدول المانحة، ونحو ثلث الميزانية يأتي من مستحقات الضرائب الفلسطينية التي تقوم "إسرائيل" بتحصيلها. وعند ذلك تأتي "إسرائيل" والجهات الأجنبية لتفرض على الفلسطينيين طبيعة النظام وطبيعة الشخص الذي يستلم هذه الأموال، وطريقة التعامل معها. وهنا فإن الأمر ليس مرتبطاً بالكفاءة والشفافية فقط، وإنما بالأداء السياسي والأمني.

حكومة فياض التي كانت تقول إنها تنفق أكثر من مئة مليون دولار شهرياً على قطاع غزة، كانت تقدم صورة منقوصة عن الحقيقة. فالصحيح أن مبلغاً ضخماً كان يذهب للموظفين الذين لا يذهبون للعمل، فمنذ الانقسام الفلسطيني والسلطة في رام الله تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب إلى العمل إلا ضمن استثناءات

محددة كالصحة والتعليم. فكانت حكومة فياض تنفق على نحو 60 ألف موظف (من أصل 78 ألفاً) شرط أن يبقوا في بيوتهم، وهؤلاء كانوا يحصلون على 86% من الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله إلى القطاع. وبمعنى آخر، فإن الأموال المرسلة إلى غزة استخدمها فياض (ومن خلفه قيادة السلطة) في التوظيف السياسي؛ وأوجدت وضعاً شاذاً كانت نتيجته مكافأة المتغيب المستنكف عن العمل، ومعاقبة أولئك الذين التزموا بأعمالهم وخدمة شعبهم.

سعى فياض عندما شكل حكومته الجديدة في 2009/5/19، إلى "إقامة مؤسسات الدولة المستقلة" خلال عامين[46]. وتضمنت الخطة إقامة مشاريع سيادية، مثل مطار وسكة حديد وإنشاء بنية تحتية أساسية، وتأمين موارد الطاقة والمياه، وتحسين الإسكان والتعليم والزراعة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين أداء الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى بناء المستشفيات والعيادات الصحية وغيرها[47]. وأراد فياض من خلال تطبيق خطته أن يكون عملياً، بالاستفادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة، وبالسعي لصناعة الحقائق على الأرض، التي تدعم بناء الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تدعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه. غير أنه كان يُواجه بطرف إسرائيلي معوِّق ومراوغ، ويمكن أن يدمر الإنجازات من خلال إجراءاته القاسية المعتادة، ويجعل ما يقوم به فياض ضئيلاً مقارنة بما يقوم به الإسرائيلي بشكل حثيث، من مشاريع تهويد واسعة في القدس وباقي الضفة الغربية، بينما "يستمتع" بقيام السلطة بالتزاماتها في قمع تيارات المقاومة، ودون أن تملك هذه السلطة أيّ أوراق ضغط حقيقية على الجانب الإسرائيلي.

وخلال أربع سنوات من عمر حكومة سلام فياض، كان كشفُ إنجازاتها في أداء الاستحقاقات الإسرائيلية، أكبر من كشف إنجازاتها في أداء الاستحقاقات الوطنية. وقد وفرت سياسات فياض هدوءاً أمنياً، غير أنه كان هدوءاً مربوطاً بضرب مشروع المقاومة، وبضرب أحد أهم عناصر قوة المجتمع الفلسطيني في وجه الاحتلال، وبالتالي كان هدوءاً يغري الاحتلال بمزيد من الاستمرار في احتلاله.

كما وفرت سياسات فياض تحسناً اقتصادياً نسبياً، غير أنه كان في جوهره مرتبطاً بتبرعات الدول المانحة ودعمها، دون أن يحقق عملية تنمية حقيقية، بينما ظلّ الاحتلال يمسك بخناق مصادر الإنتاج وعمليات الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال، وتابع استخدامها كأدوات ابتزاز سياسي واقتصادي لتحقيق مكاسب جديدة.

4. حكومة تسيير الأعمال (الحكومة المقالة) في غزة:

ظلّت حكومة هنية تعدُّ نفسها حكومة تسيير الأعمال الشرعية بعد إقالة محمود عباس لها بحسب الدستور الفلسطيني. وعلى الرغم من انسحاب وزراء فتح وباقي الفصائل والمستقلين منها، وبقاء وزراء حماس فقط، إلا أنها استمرت في تسيير الأعمال من خلال الوزراء المتبقين الموجودين في القطاع. وفي أواخر حزيران/ يونيو 2008 أصدر إسماعيل هنية قراراً بتعيين محمد عسقول وزيراً للتربية، وأسامة العيسوي وزيراً للنقل والمواصلات، وطالب أبو شعر وزيراً للأوقاف، وأحمد الكرد وزيراً للشؤون الاجتماعية، وأحمد شويدح وزيراً للعدل، وثبَّت سعيد صيام وزيراً للداخلية[48]، الذي استشهد اغتيالاً في العدوان الإسرائيلي على القطاع فيما بعد. وقد سعت حكومة هنية أكثر من مرة إلى توسيع تشكيلتها الوزارية، بالعرض على عدد من الفصائل الاشتراك فيها، وهو مسعى ظلّ مستمراً حتى أوائل سنة 2011 لكنها لم تنجح في ذلك.

وجدت حكومة تسيير الأعمال في غزة (أو ما عُرف بالحكومة المقالة) نفسها تسبح عكس التيار في بيئة عربية منقسمة على نفسها، وبيئة دولية معادية أو مخاصمة أو لا مبالية. وكان نجاح هذه الحكومة بقيادة إسماعيل هنية يتمثل في قدرتها على البقاء



• محمد عسقول



• أسامة العيسوي



• طالب أبو شعر



• أحمد الكرد



• أحمد شويدح

في ظروف تكاد تكون مستحيلة. لكن القدرة على البقاء دفعت فاتورتها حصاراً خانقاً لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، ودماراً في البنية التحتية، وانشغالاً بتوفير الوقود ولقمة الخبز وحبة الدواء. غير أنها لم تكن تملك خيارات كثيرة، فقد كان سقوطها يعني بالنسبة لها العودة للفلتان الأمني، واجتثاث حماس وبرنامج المقاومة من القطاع، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في التغيير، وعودة برامج أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس Annapolis بكل سلبياتها ومفاسدها واستحقاقاتها. ورأت أن صمودها يستحق العناء، وأنها إذا أُجبرت على خوض معركة تُخيِّرها بين "الخبز والكرامة"، فإنها ستختار الكرامة.



• من معاناة الحصار على غزة

ولقد أدى الحصار على قطاع غزة إلى آثار كارثية في الاقتصاد، خصوصاً مع قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بالقطاع في 2007/6/21، مما يعني إنهاء التعاملات التجارية وكافة الوكالات والعلامات التجارية بمستوردي ومصدري القطاع. وقد عانى قطاع غزة من إغلاق 95% من المنشآت الصناعية، أي ما يقارب 3,700 مصنع من أصل 3,900؛ كما تمّ تعليق تنفيذ مشاريع بناء وبنية تحتية بقيمة 370 مليون دولار نتيجة عدم توافر مواد البناء. وتدهور القطاع الصحي بسبب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية؛ وتمّ تسريح أكثر من 75 ألف عامل كانوا يعملون في القطاع الخاص؛ وتوقف التصدير الزراعي؛ وتمّ تعطيل نحو 90% من قطاع النقل التجاري؛ وتأثر القطاع التعليمي بسبب النقص في الكتب والقرطاسية والمطبوعات[49]. ووصلت نسبة الفقر في قطاع غزة إلى أكثر من 80%، وارتفعت معدلات البطالة إلى 60%[50]. وكان هناك نحو 60% من سكان القطاع لا تتوفر لهم الإمدادات المائية الكافية، وتقتصر المياه الصالحة للشرب في حدود 10% فقط من جملة الاحتياجات[51]. كما أن أكثر من 80% من اللاجئين في القطاع يعتمدون على مساعدات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).


• أحد الأنفاق على الحدود المصرية

وقد تمكنت حكومة هنية من إحكام سيطرتها على القطاع، وفشلت الاجتياحات والحصار والفلتان الأمني في إسقاطها. وحافظت على شعبية لا بأس بها بين أبناء القطاع في وجه معارضة قوية، خصوصاً من حركة فتح التي أعادت ترتيب صفوفها. ومثلت الأنفاق على الحدود المصرية، التي زادت من 24 نفقاً إلى أكثر من 500 نفق، حلاً جزئياً لتوفير بعض الاحتياجات الضرورية، حيث غطت نحو 50% من "واردات" القطاع. وتابعت الحكومة توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل حماس وفعل تيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره، كما أن الأداء الحكومي ارتبط بضبط الأمن وتوفير الاحتياجات الضرورية ومكافحة الفساد، دون أن تتاح له ظروف القيام بعملية تنموية حقيقية أو تطوير اقتصادي، بالإضافة إلى تأجيل العديد من الجوانب المرتبطة ببرامج الأسلمة، وتطبيق الشريعة التي يتبناها فكر حماس.

وعلى الرغم من أن سياسة الرئاسة والحكومة في رام الله مع الوظائف العمومية أدت إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، إلا أنه يظهر أن حكومة هنية تمكنت من التكيّف مع الوضع، فاستطاعت توفير الرواتب لأكثر من 18 ألف موظف ممن يعملون معها[52]، وغطت الحدّ الأدنى من حاجتها للوظائف، فبلغ مثلاً عدد منتسبي الأجهزة الأمنية 13,600 بعد أن كان 56,000[53]. وملأت العديد من الشواغر بمن يؤيد خطها السياسي أو يتوافق مع برنامجها، أو يتقبل العمل في ظلّ الوضع القائم في القطاع، كما استعانت بكتائب القسام لضبط الأمن عند الحاجة. وهو ما فتح المجال لاتهامها واتهام حماس بتنفيع من يؤيدهما، وإعطاء العمل الحكومي في القطاع وجهاً حزبياً.

وقد نجحت حكومة هنية في تفكيك المربعات الأمنية لعدد من العائلات القوية والمتنفذة في القطاع كما حدث مع عائلة بكر في 2007/6/13 في مخيم الشاطئ، وعائلة حلّس في 2008/8/2، في حي الشجاعية، وعائلة دغمش في 2008/9/15 في حي الصبرة وسط

مدينة غزة[54]. وتمكنت حكومة هنية في نهاية صيف 2008 من تجاوز إضراب واسع قام به المدرسون والأطباء في القطاع، ونفذته حركة فتح ومؤيدوها، إضافة إلى من يتبنى قضاياهم المطلبية. كما نظمت عملية أمنية في 2009/8/15، ضد تنظيم "جند أنصار الله" في رفح جنوب قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط 28 قتيلاً، من بينهم زعيم التنظيم الشيخ عبد اللطيف موسى، ونحو 130 جريحاً، بُعيد إعلان زعيم التنظيم عن إقامة "إمارة إسلامية"[55]. وبذلك تكون حكومة هنية قد أحكمت سيطرتها على القطاع، وهو ما أوصل الكثير من معارضيها إلى استنتاج صعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها أو تغييرها من الداخل.

صمدت حكومة هنية في مواجهة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)، وتمكنت مع تيارات المقاومة التي تقودها حماس من إفشال الهجوم الإسرائيلي، وإجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب الكامل من القطاع. واستطاعت استيعاب صدمة الحرب بسرعة، وتابعت إدارتها وسيطرتها على الأوضاع في القطاع، ولم تحدث الفوضى أو الفلتان الأمني الذي كان يراهن عليه البعض. وقد مثَّل صمود المقاومة وبسالتها رافعة شعبية وسياسية وإعلامية كبيرة للحكومة المُقالة ولحماس، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها. وقد شكَّل ذلك دافعاً للمضي في الحوار الوطني لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

كان الدمار الذي أصاب قطاع غزة نتيجة الحرب عليه كبيراً، حيث بلغ عدد المباني المدمرة بشكل كلي 5,350 مبنى، بينما دُمِّر بشكل جزئي أكثر من 16 ألف مبنى، وقد شمل التدمير أغلب مقرات الوزارات والمؤسسات الرسمية والأمنية. غير أن حكومة هنية تابعت تقديم خدماتها مباشرة بعد الحرب في مقار بديلة. قدرت الحكومة المُقالة كلفة إعادة إعمار ما دمره الاحتلال بنحو مليارين و215 مليون دولار، وتمسكت بالإشراف على الإعمار، ورفضت أي إشراف مباشر لحكومة فياض في رام الله على الإعمار[56]. لكنها لم تمانع أن تقوم الجهات المانحة بتنفيذ عملية الإعمار بنفسها أو من خلال الجهات والشركات التي تثق بها، غير أن ذلك كله لم يشفع للحكومة، على الرغم من أنها هي التي تدير كافة الأمور على الأرض. وأصرّت الجهات المانحة على التعامل مع الرئيس عباس وحكومة فياض، كما راعت الشروط والاعتبارات الإسرائيلية؛ وهو ما عنى عملياً استمرار الحصار والدمار، وعدم القدرة على إيصال المساعدات وتنفيذ المشاريع.

5. منظمة التحرير الفلسطينية:

على الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت م.ت.ف بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. ووضعت المنظمة في "غرفة الإنعاش" بعد أن هُمِّشت وأُفرغت مؤسساتها من محتواها، لتكون "خِتماً" تتمّ العودة لها عند الحاجة لتوفير غطاء أو لتمرير قرار. وعلى الرغم من انتهاء المدة القانونية المفترضة للمجلس الوطني الفلسطيني وللجنة التنفيذية والمجلس المركزي منذ سنة 1999، فقد استمرت اللجنة التنفيذية، وكذلك المجلس المركزي بالانعقاد، حيث استفادت منهما قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة وفتح) في دعم شرعية موقفها القانوني والسياسي، خصوصاً في دعم حكومتها في رام الله، وفي مواجهة حماس وحكومتها في غزة. وكان سعي قيادة المنطقة للسيطرة على عدد من الملفات، في إطار صراع الصلاحيات، بعد فوز حماس في الانتخابات سنة 2006، وسعيها إلى إخراج حركة حماس من إطار "الشرعية الفلسطينية"، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة سنة 2007، قد استوجب بالنسبة إليها ضرورة تجاهل المجلس التشريعي الفلسطيني وتجاوزه، بسبب تمتع حماس بالأغلبية المطلقة لأعضائه. وكان لا بدّ لرئاسة السلطة من مرجعية تضفي صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى م.ت.ف. وفجأة أصبحت مؤسساتها (وتحديداً اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)، تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بالرغم من مخالفة ذلك للنظام الأساسي للسلطة، إذ إن المنظمة هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة. وكان هذا نوعاً من التفعيل الانتقائي لمؤسسات منقوصة الشرعية ومنتهية الصلاحية، وهي حسب اتفاقات سابقة بين القوى الفلسطينية تنتظر إعادة تشكيلها وانتخابها.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تنعقد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2011) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فَقَد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط

الأمريكية – الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ"إسرائيل" والصهيونية. وهي دورة قام ياسر عرفات بإضافة أكثر من 450 اسماً جديداً لها، بحيث أصبح عدد الأعضاء الذين جرى اعتمادهم لحضور جلسة إلغاء الميثاق أكثر من 850 عضواً دون علم رئيس المجلس سليم الزعنون، ودون أخذ موافقته، أو دون إحالة الأسماء الجديدة على لجان المجلس الوطني[57].

إن من حقّ المرء أن يتساءل عن حقيقة الطريقة التي يتم بها اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس؟ ولماذا ما يزال مقتصراً على جزء من الشعب الفلسطيني، بينما يتم استبعاد أو تهميش قطاع واسع من الشعب الفلسطيني، وخصوصاً من مؤيدي التيار الإسلامي كحماس والجهاد الإسلامي؟ وعن السبب في تشكيل مجلس وطني فلسطيني يزيد عدد أعضائه عن عدد أعضاء المجلس الوطني للصين، أو مجلس النواب الهندي، أو الكونجرس الأمريكي..؟!! في الوقت الذي يكون فيه في أمسّ الحاجة إلى الفاعلية والمرونة والقدرة على الاجتماع وسرعة اتخاذ القرار.

كان من الواضح أن تفعيل م.ت.ف تفعيلاً حقيقياً، وإعادة بناء مؤسساتها، مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك. وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006. وعلى الرغم من تضمين وثيقة الوفاق الوطني سنة 2006، واتفاق مكة سنة 2007، مواد متعلقة بتفعيل المنظمة وإصلاحها، إلا أنه لم تؤخذ أيّ خطوات جادة في هذا الإطار. وبالتأكيد، فإن صراع فتح وحماس على الشرعية سنة 2007 كان سبباً في تعطّل عملية الإصلاح، لكنه لا ينبغي وضع اللوم كله على ذلك؛ فإضعاف المنظمة وتهميشها كان ظاهرة أساسية مرتبطة بمسار التسوية واتفاق أوسلو، ومرتبطة بطريقة القيادة الفلسطينية في القيادة الفردية والبعد عن العمل المؤسسي.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). غير أن فوز حماس بأغلبية كبيرة صدم التيار

الرئيسي الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح)؛ وهو ما جعل الزعنون يُقدم على تصريحات غريبة ومفاجئة، ومخالفة تماماً لما سبق أن أعلنه بنفسه. فقد ترأس في 2006/2/4 اجتماعاً بمشاركة أكثر من مئة شخصية من أعضاء المجلس الوطني وكوادر حركة فتح في الأردن، وشدد الزعنون أنه "سيدافع عن كل عضو فيه، ولن يسمح تحت أي ظرف المسّ بأعضائه لأي سبب كان، لا من حيث العدد، ولا من حيث التركيبة". وقال: "سنحافظ على المجلس الوطني كما هو عليه الآن، وسوف أدافع عن "الوطني" حتى آخر قطرة دم في جسدي"[58]. وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 2006/2/16 أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها تفسد أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المعينين!!

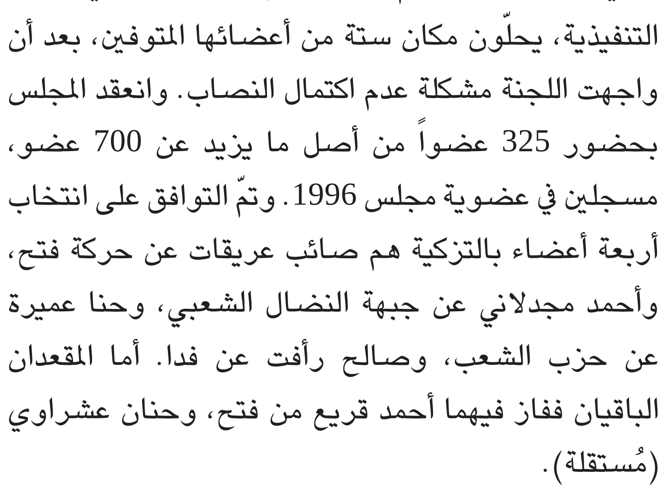
سعى عباس إلى تقوية نفوذه في م.ت.ف، ولكن دون إحداث إصلاحات حقيقية في بنيتها ومؤسساتها. فأصدر قراراً في 2006/11/9 بتعيين أحد المقربين منه، ياسر عبد ربه، أميناً لسر اللجنة التنفيذية، وقرر في 2006/12/18 إغلاق مقر الدائرة السياسية للمنظمة في عمّان، وهو ما اعتبر ضربة لغريمه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية، وأحد قادة فتح التاريخيين، الذي انحصر عمله بذلك في الإشراف على مقر دائرته في تونس. وأعطى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الرئيس عباس الغطاء الذي يحتاجه (بغض النظر عن مدى صحته القانونية والدستورية) في تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ في رام الله، وفي تحويلها إلى حكومة تسيير أعمال، وفي نزع الشرعية عن حكومة إسماعيل هنية، وفي مجموعة كبيرة من المراسيم والإجراءات المرتبطة بمحاربة واجتثاث حماس وقوى المقاومة ومؤسساتها في الضفة الغربية، وفي الدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وفي دعم مسار التسوية السلمية والعملية التفاوضية، وفي انتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23، وفي تمديد فترة ولايته الرئاسية التي انتهت في 2009/1/9.



• عباس والزعنون خلال افتتاح الاجتماع الطارئ للمجلس الوطني، 2009

ولم ينتظر عباس نتائج حوار القاهرة الذي كان يجري مع حماس، فسعى في

صيف 2009 إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني (الذي انتهى عمره الافتراضي) في 2009/8/25 في مقر الرئاسة برام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية، يحلّون مكان ستة من أعضائها المتوفين، بعد أن واجهت اللجنة مشكلة عدم اكتمال النصاب. وانعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، مسجلين في عضوية مجلس 1996. وتمّ التوافق على انتخاب أربعة أعضاء بالتزكية هم صائب عريقات عن حركة فتح، وأحمد مجدلاني عن جبهة النضال الشعبي، وحنا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا. أما المقعدان الباقيان ففاز فيهما أحمد قريع من فتح، وحنان عشراوي (مُستقلة).







• صائب عريقات

وقد أثار انعقاد المجلس في رام الله تساؤلات حول الحرية التي يتمتع بها تحت الاحتلال، وحول مدى قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بانتهاء صلاحياته وصلاحيات أعضائه. وأثيرت من جهة أخرى مسألة وجود ياسر عبد ربه في اللجنة التنفيذية ممثلاً لحزب فدا، الذي استقال منه منذ عدة سنوات، ولم يعد ممثلاً له، بينما دخل صالح رأفت ممثلاً جديداً له. مع العلم أن هذا الفصيل مع فصيلين آخرين تحالفا معه (الديموقراطية وحزب الشعب) لم يستطيعوا الحصول مجتمعين على أكثر من مقعدين في المجلس التشريعي؛ ولكن أصبح لهم أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية، إذا ما احتسب عبد ربه من بينهم[59].



• أحمد مجدلاني



• حنا عميرة

ومن جهة أخرى، فإن ورقة المصالحة الوطنية (الورقة المصرية) التي تمّ الاحتفال بتوقيعها في القاهرة بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية في 2011/5/4، تؤكد على تفعيل م.ت.ف وتطويرها، وعلى تشكيل مجلس وطني



• صالح رأفت

جديد، يضمن تمثيلاً واسعاً في الداخل والخارج. كما جرى التوافق على أن تتم انتخابات المجلس بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي في الضفة والقطاع.

6. مسار المصالحة الوطنية:

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، أدخل تصاعدُ نفوذِ حماسٍ السلطةَ في أزمة سياسية جديدة، تضاف إلى أزماتها الأخرى المتعددة. ووجدت السلطة نفسها في حالة تجاذب هائل بين مطرقة الضغوط الإسرائيلية الأمريكية الأوروبية المطالِبة بوقف الانتفاضة وتقديم المزيد من التنازلات، وبين سندان المقاومة الإسلامية والوطنية المطالبة بتبني برنامج وطني على أساس تصعيد الانتفاضة لإجبار الكيان الإسرائيلي على الانسحاب.

كان من الواضح أن السلطة غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة وفاعلة على الأرض، دون الرجوع للتيار المقاوم وخصوصاً حماس. وكان عرفات قد جرّب أكثر من مرّة إعلان توقف الانتفاضة، لكنها كانت تستمر وتتسع، مما أفقده وأفقد السلطة الكثير من الهيبة. واعترافاً بهذا الواقع، اتجهت الأنظار إلى الدعوة إلى حوار فلسطيني – فلسطيني كان جوهره بالنسبة للسلطة ومصر (التي دخلت بقوة على هذا الخط) إيقاف الانتفاضة أو إعلان هدنة، سعياً لاستمرار المفاوضات مع "إسرائيل". وقد استفادت مصر من حجمها العربي الكبير وعلاقاتها المتميزة مع السلطة و"إسرائيل" وأمريكا، بالإضافة إلى انفتاحها على المعارضة الفلسطينية، في الدعوة لهذه الحوارات، فانعقدت في القاهرة أهم هذه المفاوضات في 10–2002/11/13 بين فتح وحماس، وانعقدت بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية في 24–2003/1/28، وفي 4–2003/12/7. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد سوى الهدنة التي أعلنتها الفصائل لمدة ثلاثة أشهر، لكنها استمرت 52 يوماً فقط (6/29–2003/8/21).

وفي أوائل سنة 2005 دخل الفلسطينيون في أجواء جديدة تميل للتهدئة، ولترتيب البيت الفلسطيني، فعقدت الفصائل الفلسطينية في الفترة 15–2005/3/17 مباحثات مكثفة انتهت بـ"اتفاق القاهرة"، الذي أكد على الثوابت الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعلى حقّ العودة، وأعلن عن فترة تهدئة تستمر حتى

نهاية العام، شرط وقف "إسرائيل" لاعتداءاتها وإطلاق سراح الأسرى، وتمّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة، وعلى إعادة تنظيم م.ت.ف وفق أسس يتم التراضي عليها، وبحيث تضم كافة الفصائل الفلسطينية.

وقد جرت الانتخابات البلدية والتشريعية الفلسطينية بشكل عام في أجواء شفافة وديموقراطية، عكست إلى حدّ كبير موازين القوى على الساحة الفلسطينية. غير أن السلوك العام لقيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة وقيادة فتح) تمثّل في أنها بالرغم من رغبتها في إشراك كافة القوى الفلسطينية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، إلا أنها كانت تريد أيضاً الاستمرار في الاستحواذ على القيادة وعلى عملية صناعة القرار، وفي الهيمنة على المؤسسات وخصوصاً السياسية والأمنية. كما كانت في كثير من الأحيان تريد أن تنفذ من اتفاقياتها، مع الفصائل الفلسطينية، ما تريد، وبالشكل الذي تريد. فبعد اتفاق القاهرة لم تقم بأي شيء ذي بال يتعلق بإعادة تنظيم م.ت.ف، وعندما وجدت أن اتجاه الانتخابات البلدية لا يخدمها كثيراً عطلت إجراء الانتخابات في الخليل وغزة. أما عندما فوجئت بفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، فقد قامت بمجموعة من الإجراءات، التي سبق الإشارة إليها، استهدفت مصادرة عدد من الصلاحيات المهمة والحيوية للمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية، وعرقلة عملها، بغرض إفشال حماس وإسقاط حكومتها، والسعي بأسرع ما يمكن لعمل انتخابات تشريعية جديدة، تحاول من خلالها فتح ضمان فوزها فيها. وباختصار فإن قيادة فتح، بعد نحو أربعين عاماً في الانفراد بالقيادة، لم تكن متعودة ولا راغبة في تداول حقيقي للسلطة، خصوصاً مع أطراف تخالفها في الأيديولوجيا وفي استراتيجيات العمل وأولوياته، كما في حالة التيار الإسلامي.

كان الوضع الداخلي الفلسطيني وما زال أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيّف مع الشرعيات العربية والدولية. ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها

في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة. كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنازل عن معظم فلسطين التاريخية المحتلة سنة 1948، ووقف العمل المقاوم. ولذلك عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

- أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامجه السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم، متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيّف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.
- أزمة الثقة التي تعمّقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.
- أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسَيف مُسلّط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة. فـ"الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة"، و"تشكيل حكومة تفكّ الحصار"... كانت صياغات تعبّر عن المعاني نفسها بشكل أو بآخر. كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح في الانتخابات، وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهميشها ونزع شرعيتها الشعبية. أما أي مسار آخر فسيعني بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.

ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى"، التي وقعتها قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي[60].

وتؤكد الوثيقة على معاني الوحدة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، والتعاون والتكامل بين مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى المضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف، وعلى الحق في المقاومة مع السعي لتشكيل جبهة مقاومة موحدة، وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها. وأكدت الوثيقة على حقّ الشعب الفلسطيني "في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حقّ العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين مستندين في ذلك إلى حقّ شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية". ووافقت الوثيقة في البند الثالث على تبني العمل التفاوضي والدبلوماسي إلى جانب العمل المقاوم، وقالت في البند السابع إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن".

تحفظ مندوب الجهاد الإسلامي على البند السابع المتعلق بالمفاوضات، بينما أصدر أسرى حماس في سجون نفحة وعسقلان والسبع والنقب وعوفر ومجدو بياناً قالوا فيه إن الوثيقة لا تعبر عن حقيقة مواقفهم، وأن لديهم رفضاً صريحاً لعدد من القضايا الواردة، كما أن لديهم تحفظات على بنود أخرى[61].

وجدت الوثيقة ترحيباً من الرئيس عباس ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، لأن هناك نصوصاً يحتمل تفسيرها إعطاء الغطاء للعملية التفاوضية التي تقودها المنظمة ورئاسة السلطة، كما تركز على إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، دون أن تنفي أو تثبت إن كان ذلك أمراً نهائياً، ودون أن تنفي أو تثبت الحق في تحرير الأرض المحتلة سنة 1948، كما أنها تُحيل إقرار نتائج العملية التفاوضية على المجلس الوطني الجديد أو الاستفتاء، مع أن موقف حماس الأساسي أن الثوابت لا يُستَفتَى ولا يُصوت عليها. ولذلك، قال عباس في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا إليه المجلس التشريعي، وانعقد في غزة ورام الله يومي 25–2006/5/26، إنه سيطرح الوثيقة على استفتاء شعبي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال عشرة أيام[62].



• مؤتمر الحوار الوطني، 2006

حركة حماس، من الناحية الرسمية، رأت في الوثيقة قاعدة صالحة للنقاش، لكنها رفضت اعتمادها كما هي، كما رفضت الاستفتاء عليها. وبعد حوارات مطولة صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة، يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وبالرغم مما بدا تنازلاً من حماس فيما يتعلق بإدارة المنظمة والرئاسة الفلسطينية للعملية التفاوضية، إلا أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عانت من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والدولي، ومع الحملة الإسرائيلية على حماس وقوى المقاومة إثر عملية أسر جلعاد شاليط. وفي هذه الأجواء دعا ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة. ولقيت الدعوة ترحيباً من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 6–2007/2/8، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى الاتفاق على



• اتفاق مكة، 2007

تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قُدماً في إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية[63].

وورد في الاتفاق نصٌّ تلتزم فيه الحكومة التي سيشكلها إسماعيل هنية بكتاب التكليف الموجه من رئيس السلطة فيما يتعلق بـ"حماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية، ومواد القانون الأساسي، ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية". وأنه "على أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية"؛ وهو ما جاء فعلاً في برنامج الحكومة[64]. وقد رأى عديدون أن استخدام السلطة كلمة "تحترم" يعبر عن تنازل جديد من حماس؛ بينما رأت حماس أن هذه الكلمة، وإن كانت تعطي طمأنة للآخرين، إلا أنها لا تحمل تنازلاً، كما لا تحمل مضموناً قانونياً؛ وأنها اضطرت لذلك في سبيل حقن الدماء، وإنهاء الانقسام، ومواجهة الحصار. كما اضطرت حماس للرد على الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري الذي اتهمها بالتنازل، فأكدت على أن "فلسطين هي أرض وقف إسلامي. ولا يملك كائنٌ من كان أن يتنازل عن أي شبر منها"، وأن حماس حركة "جهادية ومقاومة، وستبقى كذلك ما دام هناك شبر واحد من فلسطين محتلاً"[65].

لم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية، حازت ثقة المجلس التشريعي، إلا أن هذه الفترة حفلت بالفلتان الأمني، ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية، ومن تيار معروف في حركة فتح. وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة. وبذلك أضيف إلى النزاع السياسي، والنزاع على الصلاحيات، انفصالٌ جغرافي، وتشكيل لحكومتين في رام الله وغزة، وجدار من الدم، ومزيد من حواجز انعدام الثقة، وهو ما عقَّد إمكانات التفاهم وإمكانات التعامل بروح حضارية ومؤسسية.

رأى الرئيس عباس ومؤيدوه أن حماس قامت بـ"انقلاب دموي أسود"، وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها، وأعلنت التزامها بـ"الشرعية" الفلسطينية والعربية والدولية. وأعلن في خطاب له أمام المجلس المركزي للمنظمة في 2007/7/18 انتهاء اتفاق القاهرة المعلن في 2005/3/17، واتهم حماس بمحاولة اغتياله، كما دعا إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس القائمة النسبية. وبالطبع فإن فكرة

القائمة النسبية تلقى ترحيباً من الفصائل والأحزاب الصغيرة (وخصوصاً اليسارية) لأنها ستحولها من أحزاب ذات تأثير هامشي في صناعة القرار الفلسطيني، إلى أن تكون "بيضة القبّان" وذات تأثير حاسم، خصوصاً في ضوء حالة الاستقطاب الحاد بين فتح وحماس. كما زاد عباس تشدداً عندما سعى لفرض شرط على كل من يرشح نفسه للمجلس التشريعي بأن يلتزم مسبقاً بالموقف السياسي الذي تعبر عنه م.ت.ف (قبل إعادة تنظيمها وإصلاحها، وإدخال حماس والجهاد وقوى المقاومة الأخرى فيها). وهو ما يعني عملياً استبعاد حماس من العملية السياسية، والقضاء على أيّ فرص للتفاهم[66].

أما حماس فرأت فيما قامت به فعلاً مشروعاً اضطرت إليه، وتمّ بأمر رئيس وزراء السلطة، وهو نفسه الذي كان يقوم بأعمال وزير الداخلية، مدعوماً بأغلبية المجلس التشريعي، في مواجهة عملية فلتان أمني مبرمج، تحميه القوى الأمنية في السلطة، التي ترفض الانصياع لتعليمات حكومتها؛ كما رأت أن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي الحكومة الشرعية وفق القانون الأساسي الفلسطيني، وأن تشكيل الحكومة في رام الله كان انقلاباً على هذا القانون. ولم تمانع حماس من الحوار، ولكن دون شروط مسبقة. ورفضت حماس القفز عن شرعية المجلس التشريعي وشرعية الحكومة، والتركيز فقط على شرعية الرئاسة؛ كما رفضت استخدام مؤسسات م.ت.ف في غير صلاحياتها، بغرض تجاوز المؤسسات التشريعية للسلطة؛ ودعت إلى علاج عاجل للملف الأمني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية وتنظيفها من الفاسدين والعناصر المشبوهة[67].

كانت الفصائل الفلسطينية، خصوصاً المنضوية تحت م.ت.ف، أكثر وضوحاً في انتقاداتها القوية لـ"انقلاب" حماس، وأكثر تفهماً لإجراءات عباس في الضفة الغربية، وكان نقدها باهتاً لمجموعة المراسيم التي أصدرها عباس، وللإجراءات الأمنية القاسية التي اتخذها. مع ملاحظة أن هذه الفصائل، وخصوصاً اليسارية، كانت أقرب إلى الموقف السياسي لحركة حماس في نقد مسار التسوية السلمية الذي اختطه عباس.

قدمت الجبهة الديموقراطية مبادرة للمصالحة الوطنية تستند إلى أربع نقاط:

- تراجع حماس عن انقلابها.
- تشكيل حكومة انتقالية، ترأسها شخصية مستقلة، تهيئ الأجواء لانتخابات جديدة.
- تعديل نظام الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي.
- تفعيل م.ت.ف وتطويرها[68].

لكن مبادرتها لم تلقَ آذاناً صاغية. وقد توالت الجهود الفلسطينية والعربية



• لقاء فتح وحماس لمناقشة المبادرة اليمنية

والإسلامية للإصلاح بين فتح وحماس، وكان من أبرزها المبادرة اليمنية، التي انتهت بإعلان صنعاء في 2008/3/23؛ غير أن هذا الإعلان وعزام الأحمد، الذي وقع عن فتح، تعرضا لنقدٍ عنيف من مستشاري الرئيس عباس، مما أدى إلى تعطيل إمكانية البناء على الإعلان، الذي نصّ على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية كإطار لاستئناف الحوار بين الحركتين، للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة. ومال عباس لرأي مستشاريه، حيث اعتبر المبادرة اليمنية إطاراً للتنفيذ وليس إطاراً للحوار.

كما حاول الرئيس السنغالي عبد الله واد، بوصفه رئيساً للقمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، تحقيق المصالحة في حزيران/ يونيو 2008، حيث التقى وفدان من حماس وفتح في داكار تحت رعايته، ولكن دون التوصل إلى أي نتائج عملية.



• عبد الله واد

وفي 2008/6/5 عاد الرئيس عباس للدعوة للحوار بلغة إيجابية تصالحية، كما دعا لقيام مصر برعاية الحوار. ورحبت مصر وحماس بذلك، وسعت مصر للتحضير للحوار بمشاركة 14 فصيلاً فلسطينياً، وأعدت مسودة لورقة المصالحة. غير أن أجواء الحوار تسممت بسبب استمرار حملة الاعتقالات في الضفة الغربية لأعضاء حماس، وبسبب الشكل الذي ستتم به المحادثات، والذي لا يوحي بالجدية، حيث أبلغ المصريون حماس أن عباس سيجلس على المنصة في حفل الافتتاح إلى جانب عدد من المسؤولين العرب، وأنه سيغادر القاعة بعد إلقاء المسؤولين كلماتهم. غير أن حماس طلبت أن يحضر عباس جميع جلسات الحوار باعتباره رئيس فتح، وطرفاً أساسياً في الخلاف، وليس راعياً للمؤتمر، كما كانت هناك شكوك بأن عباس يريد المؤتمر لإعطاء نفسه شرعية التجديد كرئيس للسلطة

الفلسطينية، مع اقتراب موعد انتهاء فترته الرئاسية. ولذلك رفضت حماس وثلاثة فصائل أخرى هي الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والصاعقة حضور لقاء القاهرة، مما أدى إلى إلغائه؛ وهو ما أثار غضب الحكومة المصرية.

أعطى الصمود البطولي لقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي في الفترة 2008/12/27–2009/1/18، وتصاعد شعبية حماس، وشعور خصومها وأعدائها بصعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها دفعة كبيرة للعودة للحوار الوطني. وقد أُطلقت جلسات الحوار برعاية مصرية بلقاءات بين فتح وحماس يومي 24–2009/2/25، تبعتها مشاركة باقي الفصائل في 2009/2/26، وتشكلت خمس لجان لمعالجة قضايا: م.ت.ف، والانتخابات، والأمن، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية. وعُقدت ستّ جلسات حوار كان آخرها في 28–2009/6/30؛ وظهر أن تقدماً كبيراً تحقق في مسارات عديدة. غير أن قضية المعتقلين السياسيين خصوصاً في الضفة الغربية، ظلت تلقي ظلالاً قاتمة على أجواء المحادثات. ومع طول أمد المفاوضات، وازدياد الحصار الخانق على قطاع غزة، وتراجع الألق الذي تمتعت به حماس بعد الحرب على غزة، وانفتاح آمال لدى رئاسة السلطة بحدوث اختراق في مسار المفاوضات بعد تولي باراك أوباما Barack Obama للرئاسة الأمريكية، لم تعد فتح في عجلة من أمرها وزادت من تصليب مواقفها. وفي الوقت الذي ركزت فيه حماس على أن يكون اتفاق المصالحة شاملاً، ويتم ضمان تنفيذه على الأرض بشكلٍ متوازٍ، فقد ركزت فتح على تشكيل حكومة توافق وطني تكون مؤهلة لفكّ الحصار (غير معترض عليها من "إسرائيل" والمجتمع الدولي)، وعلى عمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

قدّمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة، مكوناً من نحو 4,100 كلمة في 22 صفحة، وطلبت من فتح وحماس توقيعها قبل 2010/10/15. وفي أجواء فضيحة جولدستون Goldstone سارعت فتح للموافقة، أما حماس فطلبت مهلة لمراجعة النص. وقد تلخصت الورقة المصرية في:

- التأكيد على تفعيل وتطوير م.ت.ف.
- تشكيل إطار قيادي مؤقت حتى انتخاب المجلس الوطني الجديد، يأخذ قراراته بالتوافق.
- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بشكل متزامن في يوم

واحد. وتجري انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الداخل والخارج؛ بينما تجري انتخابات المجلس التشريعي على 75% للقوائم، و25% للدوائر، وتكون نسبة الحسم 2%.

- تكون الأجهزة الأمنية مهنية وغير فصائلية، وتتشكل لجنة أمنية عليا، يُصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع.
- حلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع.

لعبت أزمة الثقة والخبرة التاريخية السابقة دورها في إصرار حماس على تدقيق النصوص وتثبيت عبارات، ترى أنّ نزعها أو تغييرها يمكن أن يستخدم مخرجاً للتنصل أو التراجع عن الالتزامات. وقدّمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في النصّ، والتي تلخصت في:

- إضافة جملة "تعتبر هذه المهام أعلاه غير قابلة للتعطيل باعتبارها إجماعاً وطنياً تمّ التوافق عليه"، وذلك في الحديث عن مهام الإطار القيادي المؤقت للمنظمة.
- تعديل الفقرة الخاصة بلجنة الانتخابات لتنصّ على "تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق الوطني، ويصدر الرئيس مرسوماً بذلك".
- المطالبة بإضافة نصّ يوضّح بأن تشكيل اللجنة الأمنية العليا "يتمّ التوافق عليه".
- تعديل نصّ "يتمّ إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية عربية..."، وذلك بإضافة كلمة "بناء" بعد كلمة "إعادة"[69].

غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش، أو إدخال أيّ تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التّعثُّر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري وياسر الوادية... للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية وتركية للتوسط، ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة.

شهد الملف اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهمات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية[70]. وانعقدت جلسة حوار في دمشق في 2010/9/24،

حيث تمّ خلالها الاستجابة لمعظم ملاحظات حماس، ما عدا الجانب الأمني. والتقى وفدا الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، دون الوصول للنتيجة المرجوة.

أسهمت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وكان توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3، بعد الاستجابة لملاحظات حماس وبعد فكّ العقدة الأمنية، منعطفاً مهماً في مسار الوحدة الوطنية. غير أن حجم التحديات التي سيواجهها الطرفان لإنجاح المصالحة ما زال هائلاً؛ فالطرفان بحاجة إلى برنامج حقيقي لبناء الثقة بينهما، وإلى التعامل بجدية وحزم مع عناصر الفتنة الداخلية والمستفيدين من الانقسام؛ وكذلك منع التدخل الخارجي، وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي، لإفشال هذا الاتفاق.

ثالثاً: مسار مفاوضات التسوية السلمية:

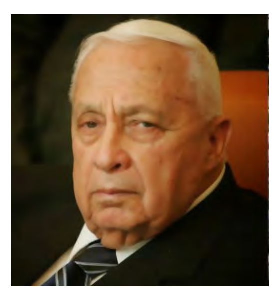
قامت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على أساس "إدارة الصراع" وليس على أساس "حل الصراع". وهي تسعى إلى إضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقبل بالخيار الوحيد المتاح إسرائيلياً، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض. وقد نجح الإسرائيليون منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993 في تثبيت مقولة إسحق رابين أن "لا مواعيد مقدسة"[71]، والتي أصبحت عنواناً للسياسة الإسرائيلية وأحد أساليبها في الضغط والابتزاز.

وعندما عاد حزب العمل Labor Party بقيادة إيهود باراك للحكم بعد ثلاث سنوات من حكم الليكود 1996–1999، أعلن رغبته في الوصول إلى تسوية نهائية، لكنه قدم برنامجاً سياسياً مبنياً على "اللاءات الخمس"[72]:

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة لـ"إسرائيل".
2. لا لعودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل حرب 1967.
3. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
4. لا لإزالة المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع.
5. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية (بمعنى أن تكون الدولة الفلسطينية دون جيش وغير مكتملة السيادة).


• اجتماعات كامب ديفيد، 2000

وفي صيف سنة 2000، ذهب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى كامب ديفيد بدعوة من الرئيس الأمريكي كلينتون، حيث عقدت مفاوضات ماراثونية في الفترة 12–2000/7/25 للوصول إلى تسوية نهائية. ويظهر أن موضوع الحدود والكتل الاستيطانية كانا من الأمور التي يمكن التفاهم عليها (أكثر من 90% من الضفة وكل القطاع، مع تبادل في الأرض، وبقاء الكتل الاستيطانية)، غير أن موضوعي القدس وعودة اللاجئين بقيا دونما حلّ؛ مما أدى إلى انهيار المفاوضات، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد ذلك بشهرين.


• أريل شارون

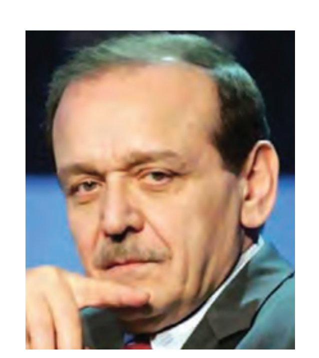
وتحول المزاج الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، واضطر باراك للاستقالة في 2000/12/9، وفاز أريل شارون في الانتخابات العامة في 2001/2/6 ضدّ منافسه باراك بأغلبية تاريخية، وبفارق يزيد عن 25%، مما أكد عودة التيار الليكودي المتشدد إلى الصدارة من جديد.

لم يستطع شارون أن يوفر الأمن للإسرائيليين ويسحق الانتفاضة في مئة يوم كما وعد، وحاول أن يجرّ العجلة إلى الوراء وأن يفرض الواقع الذي يريد. ولم يكن شارون يؤمن بالتسوية، فقد كان قد صوّت ضدّ اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، كما صوّت ضدّ اتفاق أوسلو، وتحفّظ على اتفاق التسوية مع الأردن. وأعلن مراراً أن اتفاق أوسلو قد مات. وعندما جاء شارون للسلطة كان مشروعه في جوهره مشروعاً أمنياً، وهو لم يعرض سوى حكم ذاتي للفلسطينيين على 40–45% من الضفة الغربية، كما رفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة. وقد استمر شارون في الحكم حتى مطلع سنة 2006، وشهدت مرحلته تعطل مسار التسوية، وانشغال "إسرائيل" بقمع الانتفاضة، ومحاولة إيجاد حلول بديلة.

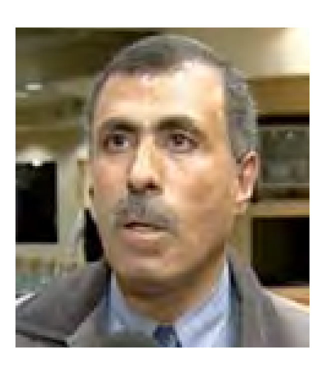
1. مبادرة جنيف:

وبينما كان الفلسطينيون منشغلون بالانتفاضة، كانت تجري مفاوضات سرية استمرت سنتين بين مجموعة مقربة من الرئاسة الفلسطينية وفتح، ومجموعة إسرائيلية مقربة من أوساط اليسار والوسط الإسرائيلي، وقد نتج عنها في أواخر سنة 2003 ما عرف بـ"مبادرة جنيف Geneva Accord" لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وهي اتفاقية غير رسمية تدعو إلى:

- دولة فلسطينية تكون وطناً للشعب الفلسطيني، وأن يعترف الفلسطينيون بحق "الشعب اليهودي" في دولتهم "إسرائيل" كوطن قومي لهم.
- تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات حدودية بحيث تُضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس إلى "إسرائيل"، وفي المقابل ستتسلم "إسرائيل" من "أرضها" المساحة نفسها التي أخذتها من الضفة، وستكون الأرض بالنوعية نفسها، وتوقَّع أصحاب المبادرة أن تكون مساحة الأرض 2–3% من الضفة الغربية.
- ستكون الأحياء العربية في القدس عاصمة لدولة فلسطين وتحت سيادتها. ولن يكون هناك حفريات أو بناء في المسجد الأقصى، أو ما يسميه اليهود "جبل المعبد" دون موافقة الطرفين. واعتبرت المبادرة الحي اليهودي في القدس وحائط البراق والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون تحت السيادة الإسرائيلية.
- أعطت المبادرة للاجئين حقّ العودة للدولة الفلسطينية، لكنها لم تعطهم الحق في العودة إلى أرضهم الأصلية المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وجعلت قبول عودتهم أمراً سيادياً إسرائيلياً. وأعطت للاجئين حقّ التعويض عن معاناة اللجوء وعن فقدان أملاكهم.
- وافقت المبادرة على عمل ترتيبات أمنية صارمة في مناطق الدولة الفلسطينية، تعمل على منع أيّ أعمال "إرهابية" ضدّ "إسرائيل"، وأجازت إقامة محطتي إنذار مبكر لـ"إسرائيل" في شمال ووسط الضفة الغربية، كما أجازت استخدام سلاح الجو الإسرائيلي للمجال الجوي الفلسطيني.
- تشرف على معابر الحدود الدولية لفلسطين طواقم مشتركة من قوة أمن فلسطينية وقوة أمن متعددة الجنسيات، وتحتفظ "إسرائيل" بحضور غير منظور للعين على مدى ثلاثين شهراً[73].



• ياسر عبد ربه



• هشام عبد الرازق





• نبيل قسيس



• قدورة فارس



• محمد الحوراني

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة غير رسمية، إلا أنها تبدو مهمة للغاية في بيان المدى الذي يمكن أن تصل إليه القيادة الفلسطينية في شكل الدولة المرتقبة. فالشخصيات الفلسطينية المشاركة ذات طبيعة رسمية وجزء رئيسي من عملية صناعة القرار ومنهم العديد من الوزراء والقيادات؛ أمثال ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، ووزير الإعلام والثقافة السابق، وهشام عبد الرازق وزير شؤون الأسرى، ونبيل قسّيس وزير التخطيط السابق، وغيث العمري المستشار السياسي لمحمود عباس، وهناك أيضاً قدورة فارس، ومحمد الحوراني، وزهير مناصرة... من قيادات ورموز فتح. أما الشخصيات الإسرائيلية فتنتمي للمعارضة الإسرائيلية ولا تملك دوراً مماثلاً في صناعة القرار الإسرائيلي؛ ومن أبرزها يوسي بيلين Yossi Beilin، ويوسي سريد Yossi Sarid، وآمنون شاحاك Amnon Shahak، وعمرام متسناع Amram Mitzna، وأبراهام بورغ Avraham Burg.



• آمنون شاحاك



• يوسي سريد



• يوسي بيلين



• أبراهام بورغ



• عمرام متسناع

2. المبادرة العربية:

أما في الجانب العربي، فقد ظلت قرارات قمم الرؤساء العرب والجامعة العربية تحكم مجمل الرؤية العربية، وظلت بنود مشروع السلام في فاس 1982 بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض المحتلة سنة 1967، وعودة اللاجئين، وحقّ جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة؛ تعدّ موجهاً عاماً للمسار العربي.

وفي سنة 2002 حلّت المبادرة السعودية التي جرى تبنيها في مؤتمر القمة العربية ببيروت في 27–2002/3/28، مكان مشروع فاس، وأصبحت هي المرجعية المعتمدة للرؤية العربية للتسوية، وهي لا تختلف في جوهرها عن سابقاتها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة اللاجئين، غير أنها تتحدث بشكل صريح عن الاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل" في حال موافقتها على التسوية[74].

3. خريطة الطريق:

بدا أن هناك مكسباً سياسياً فلسطينياً جديداً عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 في 2002/3/12 الذي أوضح فيه المجلس لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتعايش إلى جانب "إسرائيل"[75].



• جورج بوش

وفي 2002/6/24 قدّم جورج بوش الابن رؤيته للتسوية النهائية داعياً إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على الحياة وتعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع "إسرائيل" وجيرانها الآخرين[76]. وقد تمّ تبني هذه الرؤية من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة إضافة إلى أمريكا (الرباعية الدولية)، وتمّ تعديلها بشكلها النهائي في نيسان/ أبريل 2003 فيما أصبح يُعرف بمشروع خريطة الطريق[77].

تكمن أهمية خريطة الطريق في أنها أول التزام أمريكي معلن بإقامة الدولة الفلسطينية وضمن مدى زمني محدد لا يتجاوز نهاية سنة 2005. وهي مقسمة إلى ثلاث مراحل، وقائمة على برنامج بناء ثقة بين الطرفين، ومستغرقة تماماً في توفير كافة الضمانات الأمنية لـ"إسرائيل"، فيما تفرض على السلطة الفلسطينية وقف الانتفاضة والقيام بعملية إصلاح سياسية وإدارية وأمنية واقتصادية شاملة. وخريطة الطريق مليئة بالثغرات، إذ على الرغم من أنها تدعو لحل القضايا النهائية لكنها لا تقدّم تصوراً عن حلها وتترك ذلك للمفاوضات، ولا تلزم المفاوض الإسرائيلي بشيء، بينما تترك المفاوض الفلسطيني تحت رحمته. ومن الناحية العملية فما انشغلت أمريكا بتطبيقه هو الالتزامات الفلسطينية، لكن الإسرائيليين لم يطبقوا التزاماتهم حتى فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من خريطة الطريق المتعلقة بوقف الاستيطان.

لم تقدم خريطة الطريق تصوراً نهائياً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاجئون، الاستيطان، الحدود، السيادة...)، ولم تقدم من جهة ثانية أيّ آلية حقيقية تلزم الطرف الإسرائيلي بتنفيذ التزاماته، كما أنها من جهة ثالثة انشغلت بكيفية ضمان أمن القوة التي تقوم باحتلال الأرض واغتصابها، بدلاً من توفير الأمن لضحايا الاحتلال.

في 2003/5/25 أقرّت الحكومة الإسرائيلية مبدئياً خريطة الطريق، مع وضع 14 تحفظاً عليها، أفرغتها عملياً من محتواها. وأبدى الأمريكيون تفهمهم للتحفظات الإسرائيلية. وقد تضمنت التحفظات الإسرائيلية إنهاء الانتفاضة، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية لتقوم بجهود حقيقية، وفق المعايير الإسرائيلية، لمنع "العنف"، كما أن على السلطة الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى... وغيرها) وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية، ومنع تهريبها، ووقف أيّ دعوات تحريضية، قبل البدء بالمرحلة الثانية من خريطة الطريق. كان هذا هو التحفظ الأول فقط، وهو يكفي لتعطيل خريطة الطريق لسنوات، كما يقدم مشروع حرب أهلية بين الفلسطينيين. أما التحفظات الأخرى، فقد اشترطت قيادة فلسطينية جديدة، وألغت القيمة الزمنية لخريطة الطريق، واستبعدت مرجعية المبادرة السعودية، وقرار مجلس الأمن 1397 الداعي لإقامة دولة فلسطينية، بالإضافة إلى اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حقّ "إسرائيل" في الوجود كـ"دولة يهودية"، وأن يتخلوا عن حقّ العودة إلى فلسطين المحتلة سنة 1948.

قامت السلطة الفلسطينية من جهتها بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس أولاً ثم تلاه أحمد قريع، وبعد وفاة ياسر عرفات، انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع يوم 2005/1/9 محمود عباس رئيساً للسلطة. وقامت السلطة بإجراء العديد من التعديلات الحكومية وخصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. وتمكنت السلطة من إقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان التهدئة من جانبٍ واحد في 2005/1/22، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"إسرائيل" في 8 شباط/ فبراير.

وفي يوم 2005/6/21 التقى شارون بعباس في القدس، وبالرغم من اعتراف شارون بتحقيق تقدّم على الصعيد الأمني والتهدئة إلا أنه لم يرى ذلك كافياً. ونقلت المصادر الإسرائيلية عن عباس قوله لشارون "ينبغي أن نعمل سوياً. كلّ صاروخ يطلق باتجاهكم كأنه يطلق باتجاهي. وأنا أريد أن أفعل ولكن قدراتي



• لقاء شارون – عباس

محدودة". وقال "إن وضعه صعب وأن إسرائيل تطلب الكثير من السلطة، في حين أن غالبية العمليات ضدّها تنطلق من مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية"[78].

4. الفصل أحادي الجانب:

تقوم فكرة الفصل أحادي الجانب على أساس أن تفرض "إسرائيل" الشكل النهائي لحدودها وللتسوية، بالمحافظة على أكبر مساحة من الأرض، والتخلص من أكبر قدر من الفلسطينيين، ودون أن تضطر لدفع استحقاقات باهظة، مرتبطة بالقدس أو اللاجئين أو تفكيك المستعمرات في الضفة الغربية؛ وبحيث يبدو الأمر في نهاية المطاف مشكلة حدودية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يمكن أن تموت مع الزمن. وقد هيمنت فكرة الفصل أحادي الجانب على الرؤية السياسية الإسرائيلية خلال الفترة 2003–2006.

وفي 2003/12/18 أعلن شارون تبنيه للفكرة، وبعد نحو شهرين قدم خطته للفصل متضمنة الانسحاب من قطاع غزة مع حراستها ومراقبتها لحدوده الخارجية، وسيطرتها على مجاله الجوي. وهذا يعني من الناحية العملية تحويل غزة إلى سجن كبير، كما يُبقي القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتضمنت خطة الفصل في الضفة الغربية الاحتفاظ بست كتل استيطانية، إضافة إلى شرقي القدس وما حولها من مستعمرات[79].

لاقت خطة الفصل أحادي الجانب دعماً أمريكياً في المؤتمر الصحفي المشترك بين بوش وشارون في واشنطن في 2004/4/14. وجرى تجزئة تنفيذ الخطة بحيث تبدأ بالانسحاب من قطاع غزة وأربع مستعمرات منعزلة في الضفة الغربية.

كان لانتفاضة الأقصى دورها الرئيسي في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة بعد أن تحوّل إلى عبءٍ أمني واقتصادي كبير[80]. كانت حماية نحو ثمانية آلاف مستوطن في القطاع عملية مكلفة ومرهقة، وتستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانية في بحر من مليون و400 ألف فلسطيني. بيد أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى توظيف انسحابها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والمادية. فهي ستتخلص من العبء السكاني الهائل الذي يمثله قطاع غزة والذي لا يمكن ضمُّه في أي مشروع يستهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. وبالإضافة إلى أن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي تكفل إنهاء الاحتكاك الفعلي بسكان القطاع وتخفيض احتمال

تعرّضه للهجمات، فإنها سعت إلى إفقاد المقاومة في القطاع مبرّر عملياتها العسكرية، في نظر المجتمع الدولي على الأقل. كما سعت الحكومة الإسرائيلية إلى الالتفاف على مشروع خريطة الطريق، والاستفراد بالضفة الغربية لتنفيذ مخططات تهويد القدس وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي وإبقاء التجمعات الاستيطانية في أيّ تسوية سياسية قادمة. ومن جهة أخرى حاولت أن تحسّن صورتها وأن تقدم نفسها إلى المجتمع الدولي كطرف محبٍّ للسلام ويقدم تنازلات "مؤلمة" في سبيله.

بدأ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في منتصف آب/ أغسطس 2005، وتمّ إنهاؤه في 2005/9/11، وأعلنت "إسرائيل" انتهاء احتلالها للقطاع من جانب واحد، فيما أبقت سيطرتها على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية. وفي 2005/11/15 توصلت إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية حول إدارة المعابر، بوجود إشراف أوروبي وتثبيت كاميرات مراقبة تبثُّ للطرف الإسرائيلي بشكل مباشر كل ما يجري، مع حقّ "إسرائيل" في الاعتراض على دخول وخروج من تشتبه به، حيث يبتُّ الأوروبيون في أمره خلال ستّ ساعات من احتجازه[81]. وقد احتفلت السلطة بافتتاح المعبر في 2005/11/25.

لم تطل حماسة الحكومة الإسرائيلية لخطة الفصل، إذ بدأ الاحباط يدب بشكل سريع تجاهها في النصف الثاني من سنة 2006؛ وأخذت تتراجع عن سلّم أولويات الحكومة، حتى وُضعت على الرَّف، وكان أبرز أسباب ذلك[82]:

- فوز حماس في الانتخابات، وتشكيل حكومتها، والفشل في إسقاطها، والخوف من اعتبار الانسحاب انتصاراً لحماس، وتثبيتاً لنفوذها على الأرض.
- فشل الهجوم الإسرائيلي على لبنان وحزب الله في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة، مما زاد من مخاوف تكرار هذا السيناريو في الضفة الغربية.
- تراجع شعبية إيهود أولمرت Ehud Olmert وحزب كاديما Kadima Party، مما أضعف قدرة أولمرت على المناورة والحركة.
- ظهور قناعات بضرورة دعم محمود عباس ورئاسة السلطة، والتنسيق معه في مواجهة حماس.
- انشغال الداخل الإسرائيلي بفضائح الفساد، وملفات التحقيق في الحرب على لبنان.

• ظهور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض. وهو ما أشارت إليه "لجنة التجميع" التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها في منتصف آب/ أغسطس 2006[83].

5. العودة إلى خيار الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض:

أربك فوز حماس في الانتخابات القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، كما أربك مسار التسوية السلمية، وانشغل الجميع بمحاولات إسقاط حماس أو تطويعها. وعندما شكل الرئيس عباس حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض في رام الله إثر سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، فتحت "إسرائيل" مجالات التعاون وخصوصاً الأمنية مع الحكومة في رام الله. وعاد الحديث عن تحريك مسار التسوية الذي تكلل بمؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Conference في الولايات المتحدة في 2007/11/27.

ولم يكن ثمة جديد في جوهر الأفكار الإسرائيلية التي ظلت تتحدث عما هو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة مستقلة. وظهر عدد من المقترحات لقيادات إسرائيلية محسوبة بشكل أساسي على حزب كاديما الذي استمر في الحكم حتى شباط/ فبراير 2009 (إيهود أولمرت، تسيبي ليفني Tzipi Livni، شمعون بيريز، حاييم رامون Haim Ramon...) تدعو إلى انسحاب من نحو 90% من الضفة الغربية مع بقاء الكتل الاستيطانية، وإجراء عملية تبادل للأراضي لتعويض الفلسطينيين ما سيفقدونه بسبب المستعمرات.

وشهدت سنة 2009 عودة اليمين المتطرف بقيادة الليكود للحكم، والذي كان ما يزال يعتقد أنه بالإمكان "عصر" الفلسطينيين أكثر لتحقيق المزيد من التنازلات. وعلى الرغم من نشاط الولايات المتحدة تحت حكم أوباما في تحريك عملية التسوية إلا أنها فشلت في فرض أبسط استحقاقات خريطة الطريق، وهو الوقف الإسرائيلي التام للاستيطان. ولذلك، تعطل مسار المفاوضات طوال سنة 2009، كما اتسم بالتعثر في سنة 2010. فعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لاستئناف المفاوضات، والتي أدت إلى الاتفاق على مفاوضات غير مباشرة، ثم مفاوضات مباشرة، مقابل إعلان "إسرائيل" تجميداً مؤقتاً للاستيطان لمدة عشرة أشهر، إلا أن تلك الجهود انهارت في ضوء رفض إسرائيلي قاطع لتمديد فترة التجميد، التي انتهت في 2010/9/26.

جعلت الثورات العربية التي أخذت تظهر وتتوسع منذ مطلع سنة 2011 مسار التسوية أكثر صعوبة وأبعد منالاً، فقد سقطت أكبر الأنظمة العربية الداعمة لهذا المسار (مصر)، وعانت السياسة الإسرائيلية والأمريكية من وضع قلق ومرتبك؛ ومال الكيان الإسرائيلي لاتخاذ مزيد من الإجراءات الأمنية، وتقوية البنية العسكرية. كما تزايد الطرح الإسرائيلي لفكرة الدولة المؤقتة، بما يعني التوافق على حدود مؤقتة وتأجيل باقي قضايا الحل النهائي. كما عاد، من جهة أخرى، طرح فكرة الانسحاب أحادي الجانب.

6. خيار الدولة الواحدة:

أما خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهو وإن لم يتبنه المفاوض الفلسطيني، فإنه أصبح يأخذ حيزاً متزايداً من الاهتمام في الوسط الفلسطيني، بعد حالة الإحباط السائدة من إمكانية حلّ الدولتين. ويظهر أن مثقفين وقيادات فلسطينية محسوبة على فتح أخذت تتحدث عن خيار الدولة الواحدة، إما كوسيلة للضغط والتهديد على الجانب الإسرائيلي، أو كخيار حقيقي وحيد للخروج من الأزمة، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وعندما قاد أحمد قريع المفاوضات، بعد أنابوليس، لم يستبعد أن يصبح الفلسطينيون جزءاً من دولة ذات قوميتين مع الإسرائيليين في أرض فلسطين التاريخية، في حديث له مع أعضاء من حركة فتح في اجتماع مغلق، بحسب ما نقلت وكالة رويترز Reuters في 2008/8/11. كما أن صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، اقترح في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 تبني حلّ الدولة الواحدة، إذا لم يتوقف الإسرائيليون عن البناء في المستعمرات[84].

رابعاً: الجدار العازل:

تعكس عملية إنشاء جدار الفصل العنصري، الذي تقوم "إسرائيل" ببنائه حول الضفة الغربية، جانباً من العقلية الانعزالية اليهودية الصهيونية، التي فضلت أن تعيش لقرون طويلة في أحياء خاصة مسورة بجدران عالية في مناطق أوروبا فيما يعرف بالأحياء اليهودية "الجيتو ghetto"، وأن تتعامل مع الآخرين من خلف الجدران. كما تُذكر بسياسات الفصل العنصري التي تبناها نظام البِيض سابقاً في جنوب إفريقيا.

وهذا لا يبعد كثيراً عن طبيعة الكيان الصهيوني الذي شكّل لنفسه جسماً غريباً محاطاً بـ"جدران" دينية وسياسية وثقافية ولغوية عن المنطقة التي حوله، ووجد نفسه معزولاً في أجواء معادية. وهو اعتراف ضمني منه أنه لم ينجح في أن يكون كياناً مقبولاً في المنطقة.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قامت بعمل سياج حول قطاع غزة إثر اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987، كما أن إسحق رابين فاز في الانتخابات سنة 1992 على أساس شعار "نحن هنا وهم هناك".

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل 2002، وقد بدأ العمل فيه في 2002/6/16. وقد توسع الطول المعتمد للجدار من 734 كم في حزيران/ يونيو 2006 إلى 770 كم في سنة 2007، وتمّ ضمّ مستعمرة معاليه أدوميم Ma‘ale Adummim شرقي القدس إليه، أي أن طوله أصبح أكثر من ضِعف طول الخط الأخضر (حدود الضفة الغربية مع الأراضي المحتلة سنة 1948) والتي تبلغ 320 كم فقط. وحتى نهاية سنة 2008 كان قد تمّ بناء نحو 502 كم. وأصبحت مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار 733 كم^2 أي نحو 12.5% من مساحة الضفة الغربية[85].



• جانب من مسار الجدار العازل

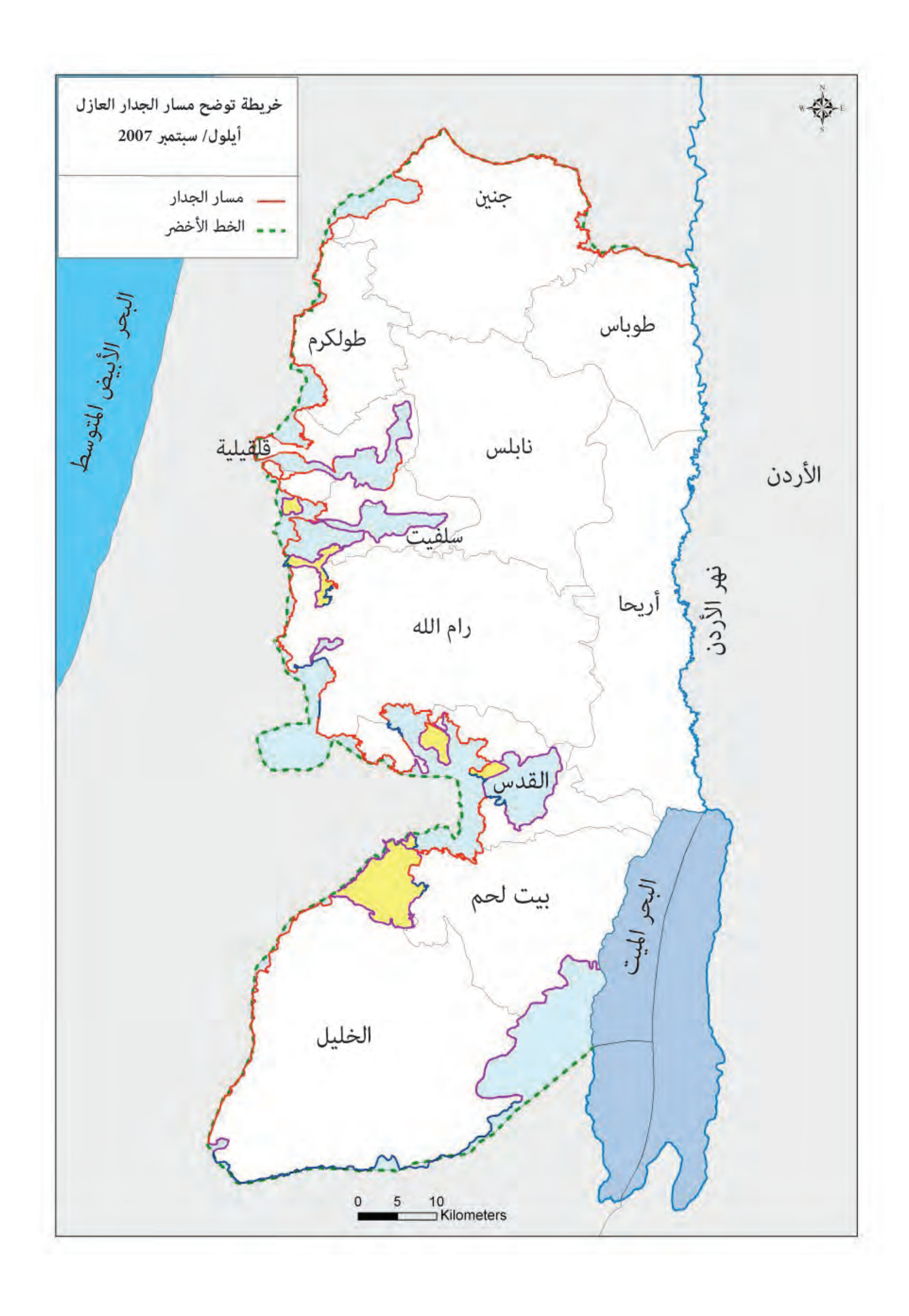


• من معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار العازل

وإذا ما تمّ بناء الجدار بالشكل المخطط له فإنه سيُلحق أضراراً مباشرة بنحو 680 ألف فلسطيني، وسيجد نحو 250 ألف فلسطيني أنفسهم محصورين بين الجدار العازل وبين الخط الأخضر، بينما سيجد 330 ألف فلسطيني أنفسهم مفصولين بالجدار عن أراضيهم ومزروعاتهم وأماكن عملهم، وستعاني 101 قرية ومدينة وتجمع سكاني من الجدار، وستجد 19 منها نفسها إلى الغرب من الجدار محرومة من التواصل السكاني مع باقي أجزاء الضفة الغربية. كما ستجد 53 قرية وبلدة نفسها محاطة بالجدار من ثلاث جهات. وسيسعى الجدار إلى أن يضم إليه أكبر قدر من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تمثل معظم مستوطني الضفة الغربية.

وتحاول السلطات الإسرائيلية تسويق الجدار باعتباره مجرد سياج حاجز Fence، ولكن المتتبع للجدار في مخططاته وكثير من أماكن بنائه، يجد نفسه أمام خط عسكري معقد، إذ يشمل مشروع الجدار خطاً من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم شارع مسفلت بعرض 12 متراً، يليه شارع مغطى بالرمل الناعم بعرض أربعة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعلى الجدار سياج معدني إلكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة، كما أن هناك أبراج مراقبة عسكرية على الجدار[86].

وأصدرت محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) في 2004/7/9 رأيها الاستشاري غير الملزم بشأن الجدار، فاعتبرته غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وطالبت "إسرائيل" بوقف بنائه، وطالبت بتعويض كل المتضررين الفلسطينيين. وقالت المحكمة إن الجدار يعوق حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأن بناءه يُعدُّ ضمّاً فعلياً للأرض، كما عدَّت المستعمرات الإسرائيلية انتهاكاً للقانون الدولي.


خريطة توضح مسار الجدار العازل
أيلول/ سبتمبر 2007
مسار الجدار
الخط الأخضر
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
الأردن
نهر الأردن
البحر الميت
البحر الأبيض المتوسط
0 5 10
Kilometers

خامساً: الكيان الإسرائيلي:

دخل الكيان الإسرائيلي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وهو ما يزال يتمتع بقوة عسكرية وتكنولوجية متقدمة قياساً بمحيطه العربي، كما يتمتع بدعم ونفوذ دولي، خصوصاً من الولايات المتحدة، جعله حتى الآن دولة "فوق القانون"، لا تُطبَّق عليها القوانين والقرارات الدولية.

كان من أبرز المظاهر التي اتصف بها المشهد الإسرائيلي الداخلي:

- تزايد نفوذ التيارات اليمينية؛ بما في ذلك الليكود و"إسرائيل بيتنا Yisrael Beiteinu"؛ وحتى حزب كاديما فإن أعداداً كبيرة من قياداته وأعضائه ذات خلفيات ليكودية ويمينية.
- تزايد نفوذ التيارات الدينية، وخصوصاً الحركية المنظمة منها، وقد شمل ذلك زيادة نسبة المنتمين إليها في وسط ضباط الجيش الإسرائيلي من نحو 7% قبل نحو ثلاثين عاماً إلى نحو 40% حالياً (2011).
- تراجع نفوذ اليسار الإسرائيلي وتفتته، بما في ذلك حزب العمل الإسرائيلي الذي ظلّ على مدى 55 عاماً عمود السياسة الإسرائيلية، أو واحداً من اثنين من أعمدتها. لكنه تراجع في انتخابات سنة 2009 للمركز الرابع، ثم عانى من التفتت سنة 2011 بخروج رئيسه إيهود باراك منه مع بعض نوابه في الكنيست وتشكيلهم لحزب "الاستقلال".
- تزايد الفساد في المجتمع الإسرائيلي في الوسط الشعبي وحتى في القيادة السياسية؛ وكان من أمثلة ذلك توجيه تهم بالفساد إلى رئيسي الوزراء أريل شارون وإيهود أولمرت، ورئيس الدولة موشيه كتساف Moshe Katsav، ونائب رئيس الوزراء حاييم رامون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس Dan Halutz... وغيرهم. وقد زاد انتشار قيم المنفعة واللذة والأنانية، والشذوذ الجنسي، والتفسخ الأسري؛ وقد انعكس ذلك على تزايد نسب الانتحار، والهروب من الجيش... وغيرها.
- تراجع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" إلى ما دون 17 ألفاً سنوياً، مع تزايد الهجرة العكسية من "إسرائيل" إلى نحو 10–15 ألفاً سنوياً[87]، مع وجود مؤشرات إلى أن هناك نحو 700 ألف إسرائيلي يقيمون في الخارج[88].

• تزايد السلوك العنصري ضدّ المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948، سواء كان ذلك في السلوك الشعبي أم في ممارسات الحكومات الإسرائيلية، أم في سنّ القوانين والتشريعات.

من الناحية السكانية، كان يقيم في فلسطين المحتلة (الأرض المحتلة سنة 1948، والأرض المحتلة سنة 1967) 5 ملايين و900 ألف يهودي في نهاية سنة 2011، مقابل 5 ملايين و600 ألف فلسطيني[89].

على المستوى الاقتصادي، وصل الناتج المحلي الإسرائيلي سنة 2011 إلى نحو 243 مليار دولار، كما وصل معدل دخل الفرد إلى 31,300 دولار، وهو معدل دخل يضارع المعدلات في أوروبا والدول المتقدمة. وبلغت الصادرات الإسرائيلية سنة 2011 ما مجموعه 67 مليار و260 مليون دولار، أما مجموع الواردات فبلغ 73 ملياراً و540 مليون دولار. وتشكل السلع الصناعية نحو 78.5% من الصادرات الإسرائيلية. ومنذ سنوات طويلة، ما تزال الولايات المتحدة تشكل الشريك التجاري الأول للكيان الإسرائيلي، الذي يُصدّر لها نحو ثلث صادراته. وبالرغم من كونه دولة غنية ومتقدمة، إلا أن الكيان الإسرائيلي ما يزال يتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2011 ما مجموعه 3 مليارات و29 مليون دولار. وبذلك ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي خلال الفترة 1949–2011، بلغ ما مجموعه 112 مليار و31 مليون دولار[90].

ويعود جانب من الازدهار الاقتصادي الإسرائيلي إلى خُفوت الانتفاضة الفلسطينية وتراجع عمليات المقاومة، وإلى "هدوء" الجبهات العربية، مع تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية خصوصاً مع مصر والأردن، بالإضافة إلى الاختراقات السياسية والاقتصادية التي حققها الصهاينة خصوصاً مع الصين والهند وروسيا ودول أوروبا الشرقية.

أما من الناحية العسكرية، فما زال الكيان الإسرائيلي ينفق بشكل هائل على هذا الجانب. وقد بلغت موازنته العسكرية لسنة 2011 نحو 15 مليار دولار. وتُعد الميزانية العسكرية الإسرائيلية من أعلى الميزانيات في العالم قياساً بالناتج المحلي أو بعدد السكان؛ بينما يبلغ معدل الإنفاق العسكري الإسرائيلي السنوي على الفرد الواحد نحو ألفي دولار، فإنه يبلغ مثلاً 46 دولار في مصر، و88 دولار في سورية، و211 دولاراً

في الأردن. ويبلغ عدد الجيش الإسرائيلي المتفرغ 178 ألف جندي، بينما تبلغ قوات الاحتياط 427 ألفاً. ويتميز الجيش الإسرائيلي بقدرات قتالية عالية، وبحصوله على فرص تدريبية متقدمة، كما يتميز بحصوله على أفضل الأسلحة المتقدمة سواء من تلك التي تنتجها المصانع العسكرية الإسرائيلية، أم تلك التي تأتيه من الولايات المتحدة ومن الدول الغربية. ولدى "إسرائيل" نحو مئتي رأس نووي، وهي تُصنّع كافة أنواع الأجهزة الإلكترونية العسكرية، وأجهزة التشويش، وأنظمة توجيه الصواريخ، وتمكنت من تصنيع طائرة كفير Kfir المقاتلة، وصاروخ حيتس (السهم) Arrow (Hetz) System المضاد للصواريخ، كما تمكنت من صناعة دبابة الميركافا Merkava التي تعد من أقوى الدبابات في العالم. وتُعد "إسرائيل" ضمن أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم؛ إذ صدرت ما قيمته 7 مليارات و200 مليون دولار سنة 2010[91].

وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، فإنه فشل في عدوانه على لبنان في حرب تموز/ يوليو 2006، كما فشل في عدوانه على قطاع غزة في نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009. وفي الوقت الذي تتراجع فيه نوعية الجندي الإسرائيلي، وتكثر في أوساط الجيش المشاكل النفسية والفساد والتهرب من الجندية، فإن نوعية رجال المقاومة تزداد تحسناً، وهي أكثر استعداداً على الصمود والتضحية.

هوامش الفصل السادس

1 **الخليج**، 2000/11/10.

2 لقراءة العديد من النماذج والتقارير، يمكن مراجعة التقارير المنشورة في الإنترنت خلال شهرَي تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2000 في المركز الفلسطيني للإعلام وموقع إسلام أون لاين.

3 مركز الإحصاء الوطني الفلسطيني، 2005/12/9، انظر: http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html؛ ووكالة وفا، 2016/3/10، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ZUxLYKa75037158273aZUxLYK

4 تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين لسنة 2005، انظر: www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/2005.html؛ وبحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) نقلاً عن مصادر الأمن والجيش الإسرائيلي، فإن المعتقلين كانوا 7,838 في مطلع سنة 2005، ووصل العدد إلى 8,238 معتقلاً في مطلع سنة 2006. انظر: www.btselem.org/arabic/statistics/detainees

5 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر: http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html

6 موقع الجيش الإسرائيلي، انظر: http://www1.idf.il/SIP_STORAGE/DOVER/files/9/21829.doc

7 موقع الجيش الإسرائيلي، انظر: http://www1.idf.il/SIP_STORAGE/DOVER/files/6/31646.doc

8 نشرت التقرير جريدة **معاريف** ونشرت ترجمته جريدة **السفير**، بيروت، 2005/7/15.

9 موقع عرب 48، 2005/8/8، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=30295

10 دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انظر: www.cbs.gov.il؛ وانظر: وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، نشرة بانوراما، 2003/1/2.

11 قدس برس، نشرة بانوراما، 2003/1/3.

12 نقلاً عن: British Broadcasting Corporation (BBC), 30/11/2002, http://news.bbc.co.uk

13 **الخليج**، 2003/2/18.

14 See Israel Security Agency, "2010 Annual Summary: Data and Trends in Terrorism," www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/reports/2010summary2-en.pdf

15 ستة من هذه العمليات نفذت في سنة 2006، وواحدة سنة 2007، وواحدة سنة 2008، انظر: Israel Security Agency, Analysis of Attacks in the Last Decade, Suicide Attacks, http://www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/decade/SuicideAttacks.pdf

16 Israel Security Agency, Analysis of Attacks in the Last Decade, Mortar Shell launching attacks, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/decade/Mortar/Pages/default.aspx

17 محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 91.

18 حول هذه الحملات، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 91؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 100.

[19] حول العدوان على غزة، انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 100–102؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 105؛ وعبد الحميد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

[20] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 98–99.

[21] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 129–131.

[22] محسن محمد صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 27.

[23] انظر: **المرجع نفسه**، ص 32.

[24] انظر: **المرجع نفسه**، ص 36–38.

[25] جريدة **الغد**، عمّان، 2006/8/31.

[26] جريدة **الأيام**، رام الله، و**الحياة**، 2006/4/21.

[27] **الحياة**، 2006/4/27.

[28] وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5، انظر: http://ara.reuters.com

[29] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 37–39.

[30] انظر: **المرجع نفسه**، ص 91–92.

[31] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2007/4/24.

[32] حول خطط دايتون، انظر: رويترز، 2007/1/5؛ وانظر أيضاً:
Haaretz newspaper, 31/10/2007.

[33] David Rose, The Gaza Bombshell, *VANITY FAIR* magazine, April 2008,
http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804

[34] عرب 48، 2007/6/15، مترجمة عن جريدة **دي يونجا فلت** *De Junge Welt*، ألمانيا، انظر:
http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php?sstr=dayton

[35] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20، انظر: http://www.palestine-info.info/ar

[36] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7–14 يونيو 2007، غزة، ص 81–85.

[37] **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.

[38] حول إجراءات السلطة ضدّ حماس في الضفة الغربية، انظر: المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، في: =http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحقّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

[39] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13، انظر: /http://arabic.wafa.ps/arabic؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

[40] **الحياة**، 2007/6/15.

41 **السفير**، 2008/8/30.

42 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/17؛ وجريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، و**الشرق الأوسط**، 2007/10/19؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2007/12/4.

43 مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، في:
http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx

44 See "Measures Taken by Israel in Support of Developing the Palestinian Economy and Socio-Economic Structure," Report of the Government of Israel to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC), Brussels, 13/4/2011, Israel Ministry of Foreign Affairs website, http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/humanitarian/pages/israel_report_ahlc-april_2011.aspx#

45 حول المعلومات في هذه الفقرة انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2012)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42012A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2011: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1938.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2012) الربع الرابع 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/2/21)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42012A.pdf؛ وانظر أيضاً:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_058t11.pdf؛
and http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_058t1.pdf

46 **الحياة**، 2009/6/23.

47 انظر: رويترز، 2009/8/24؛ و**الحياة**، 2009/8/26.

48 **الخليج**، 2008/6/5.

49 ماهر تيسير الطباع، "قطاع غزة على حافة الانهيار التام، الغرفة التجارية الفلسطينية،" آذار/ مارس 2008؛ واللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

50 وكالة وفا، 2009/9/17.

51 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، ص 382.

52 **الحياة**، 2008/2/6.

53 **الخليج**، 2008/6/24.

54 حول تفكيك المربعات الأمنية للعائلات، انظر: **الخليج**، 2007/6/14؛ وقدس برس، 2008/8/2؛ و**الأيام**، رام الله، وعرب 48، 2008/8/3؛ و**الحياة**، 2008/9/17.

55 **الحياة**، 2009/8/16.

56 **الحياة**، 2009/1/22.

57 جريدة **الدستور**، عمّان، 2005/8/3.

58 **الدستور**، 2006/2/6.

59 انظر: **الخليج**، 2009/8/29.

60 انظر: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 364.

61 **المرجع نفسه**، ص 368 و436.

62 **المرجع نفسه**، ص 432.

63 محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122.

64 **المرجع نفسه**، ص 170.

65 **المرجع نفسه**، ص 164.

66 انظر: جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/9/3.

67 انظر مثلاً: لقاء خالد مشعل مع الصحفيين في الدوحة، جريدة **الوطن**، قطر، و**الحياة**، 2007/7/22.

68 عرب 48، 2007/7/4.

69 حول ملاحظات حماس على الورقة المصرية، انظر: موقع الجزيرة.نت، 18–2009/10/19؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/10/20؛ وجريدة **الشرق**، الدوحة، 2009/10/23؛ و**الحياة**، 2009/10/26.

70 **الحياة**، 2010/6/10.

71 *The New York Times* newspaper, 14/12/1993, http://www.nytimes.com/1993/12/14/world/israel-sees-new-delays-to-palestinian-self-rule.html

72 *The Jerusalem Post* newspaper, 19/5/2000. See also Israel Ministry of Foreign Affairs, 19/5/2000, http://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/2000/Pages/Israel-s%20Peace%20Policy%20-%20 Barak%20Article%20in%20JPost%20-%20M.aspx

73 للاطلاع على النص الكامل لمبادرة جنيف، انظر: http://www.geneva-accord.org/mainmenu/Arabic

74 انظر: محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (ماليزيا: فجر أولونج، 2003)، ص 493–494.

75 للاطلاع على نص القرار رقم 1397، انظر: http://www.un.org/arabic/sc/resoldeci.html

76 انظر نص الكلمة الكاملة لجورج بوش في:
The Guardian newspaper, London, 25/6/2002, http://www.guardian.co.uk/world/2002/jun/25/israel.usa

77 A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict, 30/4/2003, the Avalon Project, Lillian Goldman Law Library, Yale Law School, http://avalon.law.yale.edu/21st_century/roadmap.asp

78 **الأيام**، رام الله، 2005/6/22؛ ومقال حلمي موسى في: **السفير**، 2005/6/22.

79 Address by Prime Minister Ariel Sharon at the Fourth Herzliya Conference, 18/12/2003, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2003/Pages/Address%20by%20PM%20Ariel%20Sharon%20at%20the%20Fourth%20Herzliya.aspx; and The Disengagement Plan - General Outline, 18/4/2004, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/ ForeignPolicy/Peace/MFADocuments/Pages/Disengagement%20Plan%20-%20General%20 Outline.aspx

80 اعترف شارون بذلك في مقابلته لجريدة **يديعوت أحرونوت** في 2005/8/12. انظر: عرب 48، 2005/8/12.

81 انظر نصّ الاتفاق في: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزراة الشؤون الخارجية، اتفاقية المعابر، في:
http://www.mofa-gov.ps/ar/index.php?p=documents

82 انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 100.

83 حول التقرير، انظر: عرب 48، 2006/8/15.

84 انظر: **الحياة**، 2009/11/5؛ ووكالة معا الإخبارية، 2010/1/23.

85 The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), “Six Years After the International Court of Justice Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of the Wall in the Occupied Palestinian Territories,” site of Project of Monitoring the Israeli Colonization Activities (POICA), 9/7/2010, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2596

86 كتبت العشرات من التقارير والدراسات حول الجدار العازل والمعلومات الواردة في النص مأخوذة من مصادر عديدة، ومما تجدر الإشارة إليه: بيتر لاغركويست، تسبيح السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد "جدار الفصل" الإسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 58، ربيع 2004، ص 28–58؛ وانظر: الجدار الفاصل، في منطقة القدس، بتسيلم، في:
http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier/jerusalem؛ وانظر:
The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B’TSELEM) and Planners for Planning Rights (Bimkom), “Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank,” December 2005, http://www.btselem.org/sites/default/files/publication/200512_under_the_guise_of_security_eng.pdf

87 لمزيد من المعلومات حول الهجرة اليهودية، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 75–76.

88 انظر: **الخليج**، 2006/10/7؛ وعرب 48، 2006/10/17. وانظر أيضاً:
Yogev Karasenty and Shmuel Rosner, What Million Missing Israelis?, Foreign Policy website, 28/7/2011, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/07/28/what_million_missing_israelis

89 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 74 و311.

90 **المرجع نفسه**، ص 74–84.

91 *The Jerusalem Post*, 16/6/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=225183

الفصل السابع

قضيـــة فلسطيـــن

2021–2012

قضية فلسطين 2012–2021

مقدمة:

اتسمت الفترة 2012–2021 بعدد من السمات والمتغيرات كان أبرزها:

- تصاعد قوة حماس والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ونجاحها في تطوير قدراتها القتالية، وفي خوض ثلاث معارك بطولية كبيرة في 2012 و2014 و2021 ضدّ العدو الصهيوني، ووضع كافة مناطق الاحتلال الصهيوني في مرمى صواريخ المقاومة.
- مزيد من الجنوح الصهيوني نحو اليمين الديني والقومي المتطرف، وتعزيز مظاهر "يهودية" الدولة، وتفعيل برامج التهويد والاستيطان خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية. والشعور بمزيد من الاستقرار والتقدم الاقتصادي، بالرغم من تنامي مظاهر التفكك الاجتماعي والاختلاف الديني والعرقي.
- تعثر مسار التسوية السلمية، بالرغم من محاولات نفخ الروح فيه، ووصوله إلى حائط مسدود، مع فشل "حل الدولتين"، وفشل خطة ترامب؛ واستخدام الجانب الإسرائيلي لهذا المسار غطاء للتهويد والاستيطان؛ وللاختراق التطبيعي في المنطقة، ولمزيد من "الشرعنة" في البيئة الدولية.
- فشل السلطة الفلسطينية، وانكشافها بشكل غير مسبوق كسلطة وظيفية تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم الشعب الفلسطيني؛ مع استمرار حالة الضعف والتردي وانهيار المؤسسات التي تشهدها منظمة التحرير الفلسطينية.
- تعثر مسار المصالحة الفلسطينية، وعدم إنفاذ الاتفاقات التي تمّ توقيعها، وثبوت عدم جدية قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) في ربيع 2021 في إنفاذ برنامج المصالحة؛ واستكمال الاستحقاقات الانتخابية؛ وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية.
- تراجع البيئة العربية وزيادة ضعفها وتفككها، نتيجة الموجة المرتدة التي استهدفت "الربيع العربي"، وحالة الصراع والنزيف الداخلي الذي شهدته عدد من الدول العربية؛ ونتيجة موجة التطبيع التي أدخلت رسمياً أربع دول عربية (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) في علاقات مع الكيان الصهيوني، وتراجع فلسطين في الأجندة الرسمية العربية.

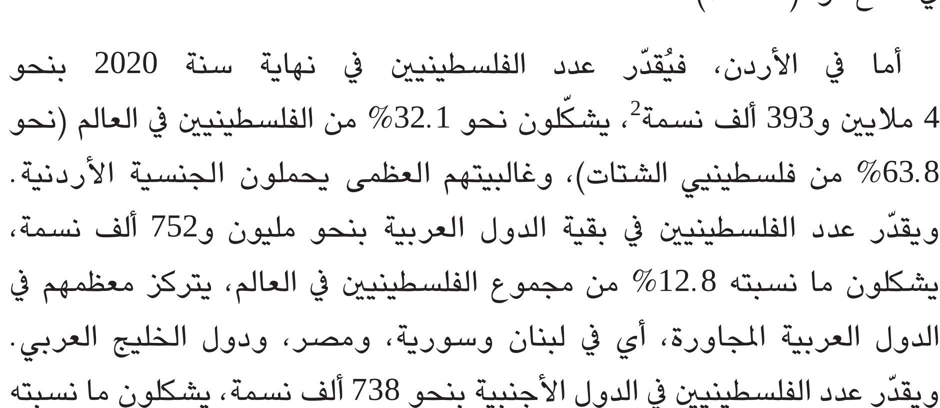
• استمرار البيئة الدولية المتعاطفة في أغلبها مع الحق الفلسطيني، ولكنها عاجزة عن تطبيق قراراتها بسبب الهيمنة الأمريكية والقوى الكبرى التي توفر الغطاء للكيان الصهيوني، وتجعله "دولة فوق القانون". مع حدوث مكاسب أحياناً وانتكاسات في أحيان أخرى على مستوى الدول المؤيدة لفلسطين كما حدث في أمريكا الجنوبية؛ غير أن المسار الشعبي الدولي استمر في اتجاهه العام المتصاعد ولو ببطء في مساندة الحق الفلسطيني، وفي زيادة النظرة السلبية للكيان الإسرائيلي.

أولاً: الشعب الفلسطيني:

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2020 (مطلع 2021) نحو 13 مليون و682 ألف نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 6 ملايين و884 ألف نسمة (50.3%)، يعيشون في الشتات.



والنصف الباقي، أي 6 ملايين و798 ألف نسمة (49.7%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو مليون و634 ألف نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 5 ملايين و164 ألف نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3 ملايين و87 ألف في الضفة الغربية (59.8%)، ومليونان و77 ألف في قطاع غزة (40.2%)[1].



أما في الأردن، فيُقدّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2020 بنحو 4 ملايين و393 ألف نسمة[2]، يشكّلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.8% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو مليون و752 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. ويقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 738 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته

5.4% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا الجنوبية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم[3]. ومن الجدير بالذكر أن بعض التقديرات تشير إلى وجود أكثر من 600 ألف فلسطيني في أمريكا الجنوبية، من بينهم نحو 300 ألف في تشيلي وحدها.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 75% من فلسطينيي الخارج يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة (الأردن، وسورية، ولبنان)، مما يدل على أن الفلسطينيين ما زالوا ملتصقين وقريبين من أرضهم، ويتطلعون لعودتهم حتى بعد نحو 72 عاماً على نكبة فلسطين 1948؛ وأن عودتهم مسألة عملية وممكنة. وهو الارتباط نفسه الذي يشمل الفلسطينيين في باقي أرجاء العالم، والذي تظهر ملامحه في مؤسسات العودة وأنشطة وفعاليات الجاليات الفلسطينية في البلاد العربية، وأوروبا، وآسيا، والأمريكيتين، وأستراليا.

وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 6 ملايين و884 ألف فلسطيني في الخارج، هناك نحو مليونين و238 ألف لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 9 ملايين و271 ألف لاجئ، أي نحو 67.8% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2020؛ وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل بعض التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة الأونروا، فبلغ في مطلع سنة 2019 نحو 6 ملايين و172 ألف نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا[4].

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2020
(بالألف نسمة)[5]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	815	1,423	150	6,145	738	**9,271**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).
* عدد تقريبي.



• **تهجير الفلسطينيين في حرب 1948**

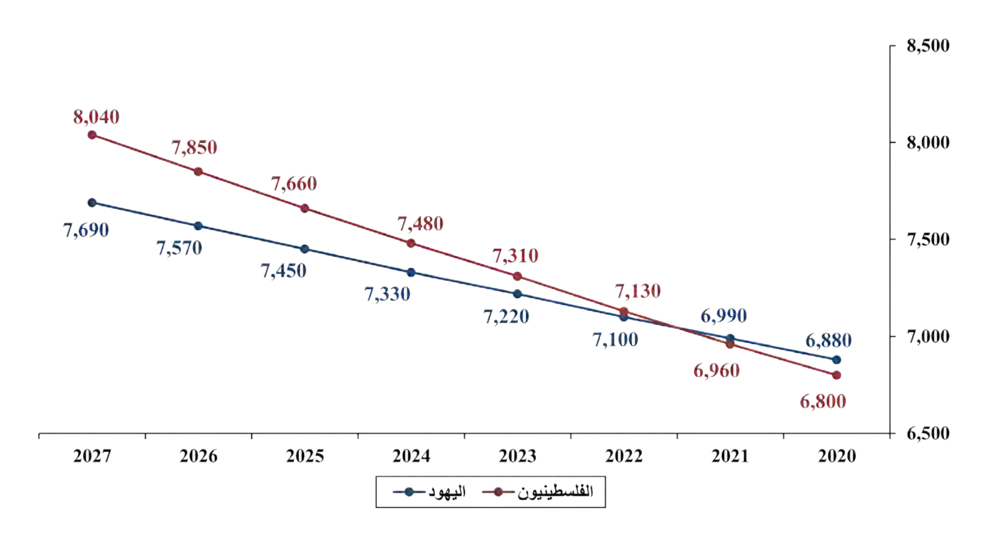
وبلغ معدل النمو السكاني في الضفة والقطاع 2.5% في منتصف سنة 2020 (2.2% في الضفة و2.9% في القطاع). وبحسب الإحصائيات المعدلة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7 ملايين و100 ألف تقريباً[6]. وهو ما يثير قلق الإسرائيليين، في الوقت الذي تتزايد فيه

الدعوات في أوساطهم لطرد الفلسطينيين، أو لما يسمى التبادل السكاني، أو للانسحاب أحادي الجانب من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2027 (بالألف نسمة)[7]

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد اليهود
2020	6,800	6,880
2021	6,960	6,990
2022	7,130	7,100
2023	7,310	7,220
2024	7,480	7,330
2025	7,660	7,450
2026	7,850	7,570
2027	8,040	7,690

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2027 (بالألف نسمة)



ثانياً: العدوان والمقاومة 2012–2021:



تابع الاحتلال الإسرائيلي عدوانه وإجراءاته القمعية ضدّ الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة؛ غير أن الشعب واصل مقاومته للاحتلال، بكافة أشكالها الشعبية والمسلحة. وبالرغم من معاناة المقاومة في الضفة الغربية من التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها استمرت في إطار العمليات الفردية، مع استمرار المواجهات الانتفاضية اليومية، ومواجهة إجراءات قوات الاحتلال وتوغلاتها واعتقالاتها. أما في قطاع غزة، فقد طوّرت قوى المقاومة قدراتها القتالية والميدانية، كما طورت أداء غرفة العمليات المشتركة، وخاضت ثلاث معارك كبيرة، بالإضافة إلى الكثير من المواجهات، أثبتت فيها كفاءة وقوة ردعية عالية. وقد مثّلت مسيرات العودة شكلاً جديداً من أشكال الإبداع الفلسطيني في العمل الشعبي المقاوم.

أما بالنسبة لعمليات المقاومة خلال سنتي 2019–2020، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 2,682 عملية مقاومة في سنة 2019 مقابل 1,524 عملية سُجلت خلال سنة 2020 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد سجل الشاباك 1,050 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا شرقي القدس) في سنة 2019 مقابل 912 عملية سُجلت خلال سنة 2020، وسجل 250 عملية في شرقي القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2019 مقابل 336 عملية سُجلت خلال سنة 2020، وفي قطاع غزة سجل الشاباك 1,380 عملية في سنة 2019 مقابل 276 عملية



سُجلت خلال سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[8].

وبلغ التنسيق الأمني في الضفة الغربية مراحل متقدمة، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط الكثير من عمليات المقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، كان من أبرزها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، إلى أن التنسيق الأمني يحول دون عودة حركة حماس لعملياتها بالضفة[9]. وعلى سبيل المثال، فقد قال رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان Nadav Argaman، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في 2018/11/6 "أحبطنا 480 هجوماً منذ بداية سنة 2018، واعتقلنا أعضاء 219 خلية تابعة لحماس، وأحبطنا 590 عملية كان سينفذها أفراد"[10]. وبشكل عام، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحبط ما معدله 40% من عمليات المقاومة في الضفة الغربية[11].

الشهداء والجرحى:

استشهد خلال الفترة 2012–2020 ما مجموعه 3,477 فلسطينياً، بينما جرح 75,274 فلسطيني. وفي المقابل، اعترف الصهاينة بمقتل 195 إسرائيلي، وبجرح 1,401 إسرائيلي[12].



• **جنازة الشاب إبراهيم أبو يعقوب الذي قُتِلَ برصاص الاحتلال في محافظة سلفيت في الضفة الغربية، 2020/7/10**

واستشهد في سنة 2019 ما مجموعهُ 149 فلسطينياً، بينهم 33 طفلاً، و12 سيدة؛ بينما استشهد في سنة 2020 ما مجموعه 43 فلسطينياً، بينهم 9 أطفال، و3 سيدات، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أُصيب وجُرح 15,287 فلسطينياً في سنة 2019، بينما جُرح 1,650 فلسطيني في سنة 2020.

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 9 إسرائيليين في سنة 2019، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 3 إسرائيليين خلال سنة 2020 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 65 إسرائيلياً في سنة 2019، وذلك مقابل 46 في سنة 2020.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2016–2020

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65
2020	43	3	1,650	46

الأسرى:

تُعدّ سنتا 2019–2020، استمراراً لمعاناة الأسرى في سجون الاحتلال. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,400 أسيرٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2020، بينهم 41 أسيرة و170 طفلاً، و8 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,075، بينهم 310 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 255، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 380 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تَعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين".

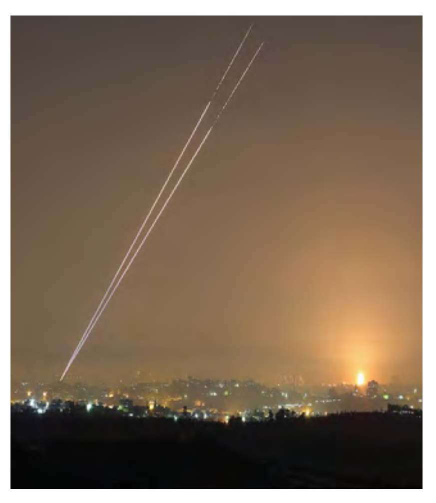
الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2016–2020[13]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: معركة "حجارة السجيل" 2012[14]:

هاجم الجيش الإسرائيلي قطاع غزة في العملية التي أطلق عليها "عمود السحاب"، بينما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية "حجارة السجيل" خلال الفترة 14–2012/11/21، وهو ما أدى إلى 191 شهيداً و1,526 جريحاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 1,500 هدف في القطاع، من بينها مقرات حكومية، وأنفاقاً، ومنصات صواريخ، ومنازل، وناشطين بارزين، ومخازن أسلحة.



• إطلاق صواريخ المقاومة في غزة نحو "إسرائيل" في معركة حجارة السجيل

وقد أدت عملية حجارة السجيل، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 6 إسرائيليين، من بينهم جنديان، بينما بلغ عدد الجرحى 232 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" نحو 1,731 صاروخاً من قطاع غزة، استهدف مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب والقدس. ووفقاً لحسابات شركة العلوم الاقتصادية، والتي أجرتها في 2012/11/17، فإن تكلفة عملية حجارة السجيل وصلت إلى مليار و100 مليون شيكل (278 مليون و300 ألف دولار) في أسبوع.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: معركة "العصف المأكول" 2014[15]:

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع خلال الفترة 7/7–2014/8/26، استمر 51 يوماً. أطلقت "إسرائيل" على هذا العدوان عملية "الجرف الصامد" وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية معركة "العصف المأكول". وكان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي مارس سياسة الانتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكل كبير؛ وتمثلت الصورة الأبرز لذلك في عمليات قتل جماعي لسكانٍ عزّل في بيوتهم.



• صواريخ المقاومة في معركة العصف المأكول

وقد أظهر الأداء البطولي للمقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، قدرتها (وتحديداً حماس) على تطوير أنظمة صواريخها، فازداد مداها إلى نحو 120 كم، لتصل في هذه المعركة إلى كلّ التجمعات الصهيونية في فلسطين المحتلة. كما تمكنت المقاومة من اختراق الجانب الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وقدمت المقاومة مفاجآت جديدة متميزة كالطائرات من دون طيار...؛ وحافظت قيادة العمل في قطاع غزة على منظومة القيادة والسيطرة، ولم تتعرض للضرب أو التعطيل. ووَقَعَ الطرف الإسرائيلي في حالة "عمى استخباري" على الأرض، مما أضعف بنك أهداف الإسرائيليين المحتملة. كما حققت المقاومة حالة التفاف وإجماع شعبي واسع، بالرغم من الضربات العنيفة البشعة التي وجهتها القوات الإسرائيلية للمناطق المدنية.

وتشير الإحصائية التي أعدها المرصد الأورومتوسطي إلى أن عدد الضحايا الإجمالي بلغ 2,147 شهيداً، منهم 530 طفلاً، و302 امرأة. وبلغ عدد الجرحى 10,870 جريحاً، منهم 3,303 أطفال، و2,101 امرأة. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 5,263 هدفاً في القطاع. كما أدى العدوان إلى تدمير 17,123 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمِّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمِّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار.



• دمار في الأبنية السكنية في قطاع غزة جراء القصف الإسرائيلي في معركة العصف المأكول

وقدَّر وكيل وزارة الاقتصاد الفلسطينية تيسير عمرو في 2014/8/28 أن إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة خلال أيام العدوان تتراوح بين 7 مليارات و500 مليون و8 مليارات دولار "شاملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة".

وقد أدت معركة العصف المأكول، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 73 إسرائيلياً، من بينهم 67 جندياً، بينما بلغ عدد الجرحى 312 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" (فلسطين المحتلة 1948) نحو 4,692 صاروخاً من قطاع غزة، استهدفت مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب، والقدس، وحيفا، والخضيرة وغيرها. وقدّرت مصادر إسرائيلية الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب بـ 12 مليار شيكل (نحو 3 مليارات و70 مليون دولار).

انتفاضة القدس 2015–2017[16]:

شكّلت انتفاضة القدس واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال منذ اندلاعها في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ والتي هبّ فيها الشعب الفلسطيني خصوصاً في منطقة القدس، ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن تخطيه.

واتسمت انتفاضة القدس بعمليات المقاومة المبنية على المبادرة الفردية، لا سيّما عمليات الطعن والدعس، التي أبدع الفلسطيني في إيجاد وسائلها، وبالدور البارز للشباب. ومع انقضاء عامين على بدايتها، وصل عدد العمليات التي نُفذت ضدّ الاحتلال إلى 3,719 عملية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وفي قطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل

57 إسرائيلياً، وإصابة 416 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سُجلت خلال تلك الفترة في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.

وقد قامت سلطات الاحتلال بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين. وذكرت دراسة إحصائية أعدها مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمناسبة مرور عامين على انطلاق الانتفاضة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وأصدرها في 2017/10/6، أن مجمل عدد شهداء انتفاضة القدس بلغ 347 شهيداً، بينهم 79 طفلاً و17 امرأة.



• استشهاد فلسطينيان في منطقة تل الرميدة في مدينة الخليل برصاص الاحتلال، 2016/3/24



• متظاهرون فلسطينيون في القدس

هبَّة باب الأسباط 2017[17]:

إثر عملية فدائية في 2017/7/14، عند باب الأسباط بالمسجد الأقصى المبارك أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال المتمركزين عند الباب، واستشهاد المنفذين؛ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع بوابات إلكترونية كاشفة للمعادن على مداخل المسجد الأقصى، وبتثبيت كاميرات خارجه لمراقبة الوضع فيه، وسيطرت على مفاتيح الغرف والمكاتب التي كانت تشغلها الأوقاف؛ وقامت بتشديد القيود على الطرق المؤدية إلى الأقصى.

أدرك الشعب الفلسطيني وقياداته من العلماء في القدس، خطورة الإجراءات الإسرائيلية التي هدفت لفرض إدارتها الأمنية المباشرة على الأقصى، وتقليص دور

الأوقاف بشكل واسع، فرفضوا الدخول من تلك البوابات، ورفضوا الصلاة في الأقصى إلا بعد عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 تموز/ يوليو تماماً، وتابعوا هبتهم الشعبية التي لقيت تضامنا شعبياً فلسطينيا وعربياً وإسلامياً واسعاً.



• بوابات إلكترونية إسرائيلية منصوبة على مداخل المسجد الأقصى

وبعد عشرة أيام، اضطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تفكيك البوابات الإلكترونية، وفي 2017/7/27، اضطرت إلى إزالة الممرات والجسور الحديدية، ثم سمحت بفتح باب المطهرة لتكون جميع أبواب المسجد الأقصى قد عادت إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14.

من جهة أخرى، أظهر تقرير صادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ارتقاء عشرين شهيداً، خلال تموز/ يوليو 2017، من بينهم 15 بسبب أحداث المسجد الأقصى، وإصابة وجرح أكثر من 1,400 فلسطيني، بالإضافة إلى قيام سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من 600 فلسطيني في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، وكانت أغلب الإصابات والاعتقالات في مدينة القدس. وفي المقابل، سجل الشاباك 222 عملية مقاومة في تموز/ يوليو 2017 مقابل 94 عملية سُجلت خلال حزيران/ يونيو 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وأسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 5 إسرائيليين، وإصابة 7 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.

هبَّة باب الرحمة 2019[18]:

في سنة 2003، أغلقت سلطات الاحتلال باب الرحمة. وقد بدأت الهبّة بعدما اكتشف المصلون في المسجد الأقصى أن شرطة الاحتلال وضعت قفلاً على البوابة مساء 2019/2/17، إثر اجتماع مجلس الأوقاف الجديد في المبنى، وأداء صلاة الظّهر فيه. في اليوم التالي، أدّت جماهير القدس صلاة الظهر في منطقة باب الرحمة، وخلع الشّبان البوابة واشتبكوا مع قوات الاحتلال، وتحوّلت المنطقة إلى نقطة تجمّع ورباط وصلاة، مما حوّلها إلى ميدان مواجهة. وتوّج المشهد بفتح باب الرحمة ودخول أبناء القدس منه في 2019/2/22، لأوّل مرة منذ أغلقته شرطة الاحتلال سنة 2003.



• فلسطينيون يؤدون الصلاة في مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى

مسيرات العودة وكسر الحصار 2018–2019[19]:

في إبداع جديد في أساليب مقاومة الاحتلال، طرحت مجموعات فلسطينية، على وسائل التواصل الاجتماعي، في كانون الثاني/ يناير 2018، فكرة تنظيم مسيرات جماهرية في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني بشكل متزامن، تهدف إلى تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً، وبشكل سلمي، وتحت العلم الفلسطيني، إلى أرضهم وبيوتهم التي أُخرجوا منها في حرب 1948، وحدّدوا يوم الأرض تاريخاً لانطلاق هذه المسيرات.

وتشكلت اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى؛ وأكدت على أنها حالة جماهيرية غير فصائلية، تستهدف التحشيد الواسع للاجئين، والتقدم التدريجي باتجاه الحدود. غير أن انضمام الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لمشروع المسيرة في 2018/3/17 أعطاها بُعداً مقاوماً، وتمّ بعد ذلك تشكيل إطار جديد هو

"الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار"؛ ليضيف بُعداً محلياً بإضافة هدف كسر الحصار إلى اسمها. وكانت البداية يوم الجمعة في 2018/3/30، حيث لقيت تجاوباً واسعاً. وشكّلت مسيرات العودة واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال؛ وبدت سلطات الاحتلال عاجزة أمامها، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها. وفي قطاع غزة اتخذت الفكرة شكلاً عملياً، حيث البيئة الحاضنة للمقاومة، وحيث المعاناة من الحصار، وحيث إن معظم أبناء القطاع هم من اللاجئين.

وحتى نهاية 2019، تمّ تنفيذ 86 مسيرة عودة. وقدَّم الشعب الفلسطيني نموذجاً بطولياً في مسيراته، ومواجهته للعدو، واقتحام مواقعه، وإرساله طائراته الورقية وبالوناته الحارقة للمستعمرات. وتوالت أيام الجُمَع، لتصل ذروتها في 2018/5/14، يوم الاحتفال الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث قدَّم قطاع غزة في ذلك اليوم 58 شهيداً، و2,771 جريحاً.

وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان، في 2019/12/20، أن قوات الاحتلال قتلت 364 فلسطينياً في قطاع غزة منذ انطلاق مسيرات العودة الكبرى. وأشار المركز إلى أن 19,173 فلسطينياً؛ بينهم 4,987 طفلاً و864 سيدة، أصيبوا خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرات العودة، بالإضافة إلى إصابة الآلاف بالاختناق.



• شاب فلسطيني مشارك في مسيرات العودة بقطاع غزة، 2018/10/22

تميزت مسيرات العودة بالإقبال الجماهيري الواسع، خصوصاً في قطاع غزة، وتفاعل كافة الشرائح الاجتماعية. وعبَّرت بشكل صادق وقوي عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقّ العودة، وتجلت فيها الوحدة الوطنية في المسيرات، وتميَّزت بالإبداع، إذ ترافقت معها فعاليات إبداعية، كالطائرات الورقية والبالونات والإرباك الليلي؛ ونجحت في إجبار الأطراف المشاركة في حصار قطاع غزة على تخفيفه.

معركة سيف القدس 2021[20]:



• جنود الاحتلال يطلقون قنابل صوتية ودخانية على المصلين في المسجد الأقصى، أيار/ مايو 2021

هبَّ أهل القدس في مواجهة محاولات الصهاينة مصادرة حي الشيخ جراح، والسعي الصهيوني الدؤوب لتهويد المسجد الأقصى والقدس، وتصاعدت المواجهات في العشر الأواخر من رمضان 1442هـ (أوائل أيار/ مايو 2021). وقد قررت قيادة حماس في غزة الانتصار للقدس وأهلها، فأطلقت صواريخها على الكيان الصهيوني بعد أن رفض التراجع عن إجراءاته في الشيخ جراح والأقصى. واتسعت دائرة المعركة، التي سمتها المقاومة "سيف القدس" وأسماها الصهاينة "حارس الأسوار"، لتستمر على مدى 11 يوماً 10–2021/5/21.



• مبانٍ مدمرة في غزة جراء القصف الإسرائيلي في معركة سيف القدس

ولأول مرة فرضت حماس وقوى المقاومة في غزة معادلة جديدة تربط بينها وبين القدس، ونابت عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية في الدفاع عن الأقصى والمقدسات، بالرغم مما تعانيه غزة من حصار ومن شُحٍّ في الإمكانات. وبالرغم من العدوان الصهيوني الشرس المدمر على قطاع غزة، فإن المقاومة نجحت في

مواجهة العدوان، وفي تطوير أدائها العسكري الرادع، وغطى مدى صواريخها الذي وصل إلى 250 كم، كلَّ الأماكن التي يسيطر عليها الكيان، وتمكنت الصواريخ التي اتسمت بمزيد من الدقة والقدرة التفجيرية من اختراق القبة الحديدية Iron Dome، وضرب المدن والتجمعات الصهيونية، مما اضطر ملايين الإسرائيليين للذهاب إلى الملاجئ، كما توقفت حركة القطارات بين وسط الكيان وجنوبه، وتمّ تعليق الطيران بمطار بن جوريون.

واتسمت هذه المعركة بتصعيد الانتفاضة الشعبية في القدس وباقي الضفة الغربية وفلسطين المحتلة 1948، كما اتسمت بتفاعل شعبي كبير في الخارج فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً؛ وخرجت المظاهرات الضخمة في كافة أرجاء العالم بما في ذلك أوروبا وأمريكا منددة بالعدوان الصهيوني. وتوحَّد الشعب الفلسطيني خلف المقاومة، في الوقت الذي انعزلت فيه قيادة السلطة والمنظمة سياسياً وشعبياً، وثبت فشل مسار التسوية السلمية. وقد اعترف سياسيون وعسكريون وأمنيون وإعلاميون صهاينة كبار بأن حماس وقوى المقاومة فازت في هذه المواجهة، وبأن "إسرائيل" خرجت خاسرة.



• عشرات الآلاف يتظاهرون وسط لندن دعماً للفلسطينيين، أيار/ مايو 2021

أدى العدوان الصهيوني الذي تركز على المدنيين والمباني السكنية والمنشآت العامة، إلى استشهاد 260 شهيداً في قطاع غزة، بينهم 66 طفلاً، و40 امرأة، و17 مُسنّاً، وإصابة 1,948 بجراح؛ بينما استشهد في الضفة الغربية 29 شهيداً، وأصيب نحو 6,300 بجراح؛ واستشهد اثنان من فلسطينيي 1948 وجرح كثيرون. ودمَّر الصهاينة نحو 1,800

• سيارات محترقة في بلدة حولون بالقرب من تل أبيب، جراء إطلاق صواريخ المقاومة من غزة

وحدة سكنية في قطاع غزة، بالإضافة إلى إصابة آلاف الوحدات الأخرى بأضرار. وفي الطرف الإسرائيلي قتل 13، وجرح نحو 330 آخرين، كما أصيبت الكثير من المباني بأضرار، وقدَّم إسرائيليون 3,424 طلب تعويض عن أضرار لحقت بممتلكاتهم ومساكنهم، بينها 1,724 طلباً متعلقاً بسياراتهم ووسائل تنقلهم. وخسر الاقتصاد الإسرائيلي نحو مليونين و140 ألف دولار.

ثالثاً: الوضع الداخلي الفلسطيني:

المسار العام:

استمرت أزمة المشروع الوطني في تحديد اتجاهاته ومساراته وأولوياته، خصوصاً في التعارض بين مسارَي التسوية السلمية والمقاومة المسلحة. وظلّ الوضع الفلسطيني يعاني من "الانقسام"، وعدم تنفيذ برنامج المصالحة، وعدم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. وبالرغم من الجهود العديدة التي بُذلت لتحقيق المصالحة إلا أن إنفاذها على الأرض ظلّ يتسم بالتعطّل والتعثر. كما يزيد من صعوبة الأمر حالة عدم الثقة بين فتح وحماس؛ وتأثير التغيرات الإقليمية والبيئة الدولية في حسابات أطراف الانقسام، باتجاه عدم استعجال "دفع أثمان" المصالحة بانتظار حصول ظروف أفضل لأي منهما. ثم إن وجود سلطتين بمسارَين مختلفين في رام الله وغزة، يعكس أجواءه السلبية على العمل الوطني في فلسطين المحتلة سنة 1967. وما يزال الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، قادراً على تعطيل المصالحة في الداخل الفلسطيني إذا لم تتوافق مع مصالحه، من خلال تعطيل عمل الحكومة والانتخابات، وإفشال إصلاح الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية.

ومن أبرز أوجه الأزمة أن المؤسسة الرسمية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) ظلَّت تعاني من الترهل والتردي و"الموت السريري"؛ ومن العجز عن استيعاب كافة مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وفشلت في تفعيل مؤسساتها وتفعيل دور فلسطينيي الداخل والخارج؛ بل، ومن تضاؤل دورها وحجمها إلى ما هو أقرب إلى دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، بدت الآفاق أكثر قتامة وانغلاقاً

أمام السلطة الفلسطينية في التحوّل باتجاه مشروع "الدولة"؛ وعانت من حالة من التآكل، ومن سعي الاحتلال الإسرائيلي إلى تفريغها من مضمونها الوطني، وتكريس دورها الوظيفي في خدمته. وبالتالي، فإن الوضع الكارثي في المؤسسات التمثيلية والقيادية الفلسطينية، أدى إلى إهدار طاقات الشعب الفلسطيني، وإضعاف قدرته على المضي في مشروع التحرير؛ في الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال بمزيد من إجراءات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض.

وقد انعكست الثورات والتغيرات في العالم العربي على الوضع الداخلي الفلسطيني، ففي سنتي 2012–2013 (وخصوصاً الـ 18 شهراً الأولى منها) راهنت القوى المؤيدة لمسار المقاومة، وخصوصاً القوى الإسلامية، على نجاح هذه الثورات وعلى صعود ما يعرف بـ"الإسلام السياسي". غير أن الانقلاب العسكري في مصر، والحصار الخانق لقطاع غزة، ألقى بظلال سلبية على التيار الإسلامي الفلسطيني. وقد تعززت هذه الصورة باتساع الهجمة على التيار الإسلامي الحركي في كل الدول التي تشهد ثورات أو تغيرات، وحتى في الدول التي تخشى من هذه الثورات. وقد دفع هذا قيادة السلطة في رام الله (قيادة فتح) إلى عدم استعجال مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية إلا وفق شروط دخول حماس "بيت الطاعة" باعتبارها الطرف الأضعف. غير أن مسار التسوية السلمية الذي انتهى إلى الفشل، والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، فرضت على الفلسطينيين العودة إلى مسار المصالحة، الذي شهد موجات صعود وهبوط في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ في ظلّ غياب برنامج سياسي مُوحَّد، وفي ظلّ إصرار فصيل فلسطيني (فتح) على استمراره في الهيمنة على المؤسسات الرسمية وصناعة القرار الفلسطيني.

مسار المصالحة الفلسطينية:

في 2012/2/6 قام خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والرئيس عباس بتوقيع إعلان الدوحة برعاية مباشرة من أمير قطر، حيث نصّ على تشكيل حكومة توافق وطني يرأسها الرئيس عباس، وعلى تفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية[21]. غير أن عباس لم يُشَكل حكومة التوافق على مدى العامين التاليين، ولم

تفلح الحوارات الثنائية التي جرت برعاية مصرية حتى منتصف السنة التالية في إنزاله منزل التنفيذ، وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين بتحمل مسؤولية تعطيل المصالحة.



• خالد مشعل ومحمود عباس يوقِّعان على إعلان الدوحة بحضور أمير قطر

وبالتالي، واصلت حكومة الطوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض خلال سنتي 2012–2013 عملها، غير أن شدة الاعتراضات والانتقادات الصادرة عن قيادة فتح لاستمرار ترؤس فياض للحكومة، ومحاولة فياض الاستفادة من موقعه وعلاقاته، وما لديه من نفوذ مالي وإداري، لتشكيل كتلة من المؤيدين له، دفعت عباس لقبول استقالته في 2013/4/14، وتكليف رامي الحمد الله بدلاً عنه[22].



• رامي الحمد الله خلال أدائه اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس

أما في قطاع غزة فقد استمرت حكومة إسماعيل هنية بمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، أبرزها التحدي الاقتصادي نتيجة للحصار المفروض على القطاع، إلى جانب العدوان العسكري الإسرائيلي، كما تبادلت الاتهامات مع حكومة رام الله بالتسبب بزيادة معاناة القطاع، وتشويه صورة حماس.

وفي النصف الثاني من سنة 2013 قامت حكومة هنية بعدد من المبادرات في اتجاه المصالحة الفلسطينية، والتي لقيت تجاوباً من قيادة فتح، حيث تمّ التوصل إلى اتفاق جديد في 2014/4/23 بتفعيل المصالحة وإنهاء الانقسام، فيما عرف بـ"إعلان الشاطئ"، حيث قررت حماس طواعية تسليم إدارة قطاع غزة إلى حكومة توافق وطني. وقد تولى رامي الحمد الله رئيس وزراء السلطة في رام الله، والمقرّب من حركة فتح، تشكيل هذه الحكومة، التي بدأت مهامها في 2014/6/2[23]، غير أن هذه الحكومة تعثرت ولم تتمكن من استلام مهامها في قطاع غزة، نتيجة رفضها تثبيت الموظفين الذين عينتهم حكومة هنية المقالة التي كانت تدير القطاع، وبالتالي عدم إعطائهم رواتبهم. كما استمر التعثر بسبب مطالبة حكومة التوافق لحماس بتسليم إدارة المعابر (بما فيها معبر رفح) للحكومة، قبل أن تحلَّ الحكومة تماماً مشكلة الموظفين الذين عَلّقت رواتبهم. ولذلك، فعلى الرغم من إرسال الحكومة أكثر من وفد إلى غزة، إلا أنها لم تنجح في استلام إدارة القطاع؛ وفي الوقت نفسه، فقد أجرى الحمد الله تعديلاً وزارياً متجاهلاً التوافق مع حماس عليه.

ولم تخلُ هذه الفترة من اتهامات عباس وقيادات فتحاوية لحماس بإقامة "حكومة ظلّ" في القطاع، و"تجارة الحروب"، والسعي لإقامة إمارة في سيناء، وإجراء اتصالات سرية مع "إسرائيل" سعياً لفصل قطاع غزة. كما أيدت قيادات فتحاوية الإجراءات المصرية على الحدود مع القطاع وتدمير الأنفاق. أما حماس التي نفت الاتهامات بقوة، فقد استهجنت حملات الدعاية والتحريض ضدها، واتهمت عباس وقيادات فتحاوية بعدم الجدية في المصالحة، والسعي لإخضاع حماس، والتعامل مع غزة كـ"قرية نائية"، وبالتنسيق الأمني مع العدو، وبتحريض النظام المصري عليها؛ وبالتباطؤ والتعطيل في ملف إعادة إعمار قطاع غزة وفك الحصار.

وخلال هذه الفترة استمر تعطيل رئيس المنظمة والسلطة محمود عباس للمجلس التشريعي الفلسطيني الذي تهيمن عليه حماس؛ ولم يسعَ لأخذ شرعية لحكومته التي يرأسها رامي الحمد الله من المجلس؛ ولم يدعُ لاجتماع "الإطار القيادي المؤقت" الذي يجمع كافة القوى الفلسطينية إلا نادراً وفي إطار شكلي فاقد للصلاحية والفعالية. ودخل عباس فوق ذلك في نزاعٍ مع المجلس التشريعي وحماس عندما أمر بإنشاء المحكمة الدستورية في نيسان/ أبريل 2016، وهو ما عدَّته حماس كارثة وطنية، وخرقاً دستورياً[24]، واستخدم صلاحياته التي منحته إياها المحكمة الدستورية في رفع الحصانة عن خمسة من خصومه السياسيين (المحسوبين على محمد دحلان) من أعضاء المجلس التشريعي، بحجة إحالتهم للمحاكمة[25].


• رمضان شلّح

تتابعت خلال سنة 2016 لقاءات فتح وحماس، خصوصاً في الدوحة، لمحاولة إنفاذ اتفاق المصالحة الموقّع منذ أيار/ مايو 2011. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016 أعلن رمضان شلَّح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي مبادرة من عشر نقاط تدعو إلى إنهاء الانقسام، وعَقْدِ حوار للقوى الفلسطينية يؤدي إلى تبني برنامج وطني جديد، على أساس إلغاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعطاء الأولوية لبرنامج المقاومة[26]. وبالرغم من ترحيب حماس وعدد من الفصائل بالمبادرة، إلا أن حركة فتح تعاملت معها على أساس أنها مبادرة غير واقعية[27].

وقد ازدادت حدّة الانقسام الفلسطيني عندما أعلنت حماس عن تشكيل لجنة لإدارة القطاع في أواخر آذار/ مارس 2017، بحجة استنكاف حكومة رام الله عن القيام بمهامها[28]. وقد تعاملت قيادة السلطة وفتح بشكل حاد مع الأمر، وأعلنت فتح في 2017/4/26 أنها اتخذت قراراً استراتيجياً باتباع "كل السبل" لإنهاء "الانقسام" وفق تعريفها له[29]. وبدأت رئاسة السلطة وحكومتها باتخاذ مجموعة من الإجراءات القاسية

كان من بينها خصم رواتب عشرات الآلاف من الموظفين التابعين لها في القطاع، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر، ووقف التحويلات الطبية للمرضى، والتوقف عن تغطية فاتورة الكهرباء الواردة من الاحتلال الإسرائيلي[30]. وقد كان لذلك آثار كارثية على القطاع، الذي يعاني أساساً من أوضاع كارثية، بعد عشر سنوات من الحصار، وبعد خوضه ثلاث حروب مدمرة مع قوات الاحتلال.

أما حماس فأكدت من طرفها على أن المصالحة "قرار استراتيجي" لا رجعة عنه، واتهمت فتح وقيادة السلطة بمحاولة تهميشها، وبمحاولة تطويع قطاع غزة وفق معايير اتفاق أوسلو. وفي الوقت نفسه قامت قيادة حماس، التي وجدت نفسها تحت ضغط مالي هائل وحصار خانق، بمجموعة من المبادرات باتجاه تفعيل المصالحة وفكّ الحصار، وأسهم دخول الطرف المصري على خطّ الوساطة في تحريك العجلة. وفي 2017/9/17 قامت حماس بحل اللجنة الإدارية، ودعت حكومة الحمد الله لاستلام مهامها[31]، وفي 2017/10/2 وصل الحمد الله مع أعضاء حكومته إلى غزة لاستلام المهام[32]. وفي 2017/10/12 تمّ توقيع اتفاق بين فتح وحماس في القاهرة، يقضي بأن تتم إجراءات تمكين الحكومة من استلام مهامها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017، وتشكيل لجنة إدارية وقانونية لمعالجة موضوع استيعاب الموظفين المدنيين الذين عينتهم حكومة هنية السابقة، وتشكيل لجنة أمنية عليا لحل قضية الموظفين العسكريين[33]. وبالرغم من استلام الحكومة للمعابر في 2017/11/1 وإعلان حماس عن تعاونها الكامل لتمكين الحكومة، إلا أنّ قيادة السلطة في رام الله (فتح) لم ترفع بدورها العقوبات، ولم تحلّ قضية الـ 22 ألف موظف المعينين في القطاع؛ وربطت رفع العقوبات بانتظار المزيد من الإجراءات، وظلّت حكومة الحمد الله وقيادات فتحاوية تتحدث عن تقدمٍ جزئي بطيء، وتتعذّر بعدم سيطرتها على الأمن؛ كما أن بعض قيادات فتح حاولت فتح ملف المقاومة في القطاع وضرورة السيطرة عليه[34]. ولم ينفع لقاء الفصائل الفلسطينية في القاهرة في 2017/11/21[35]، ولا لقاء فتح وحماس بعده بعشرة أيام في تسريع إنفاذ برنامج المصالحة، الذي دخل سنة 2018 وهو ما يزال يعاني من التعثر.

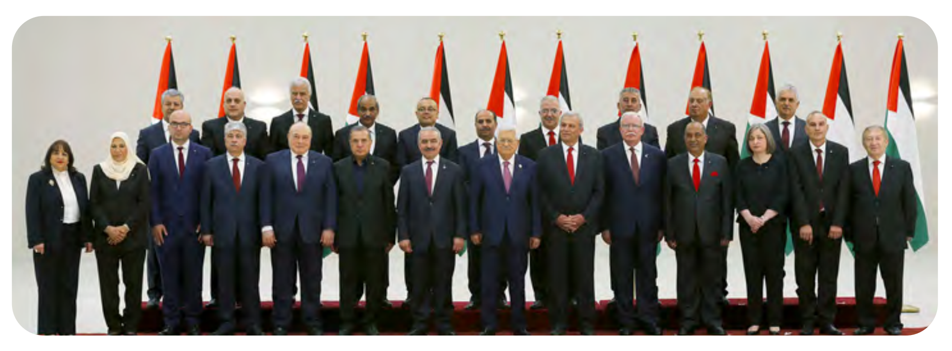


• دونالد ترامب

وفي الوقت الذي أعطى الموقف الوطني الموحّد أواخر 2017 الرافض لاعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وقراره بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، المزيد من الأمل بإمكانية توحيد الصف الوطني، لمواجهة التحديات المتعاظمة، ولا سيّما مع عودة التنسيق المعلن بين الرئيس عباس وقيادات عليا في حركة حماس، فإنّ الموقف سريعاً ما عاد إلى حاله، لتنتكس العلاقات الوطنية برمّتها مع وقوع تفجير في غزة في آذار/ مارس 2018 استهدف موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني بصحبة مدير المخابرات الفلسطينية[36]، أشارت فيه تحقيقات السلطات في غزة بأصابع الاتهام إلى المخابرات في رام الله، للتذرع باستمرار العقوبات والضغوطات[37]؛ بينما سارعت أجهزة السلطة في رام الله وفتح باتهام حماس بالمسؤولية[38].

احتلّت مسألة "التمكين" لحكومة الوفاق الوطني خصوصاً في سنة 2018 صدارة السجال الداخلي بين فتح وحماس، وذلك تحت عنوان التمكين الكامل والشامل للحكومة في الملفات كلّها، بما في ذلك ملف السلاح، الذي كان يجري الحديث عنه صراحة أو مواربة، بين حين وآخر. وعلى ضوء أنّ السلطة الفلسطينية لم تتقدّم بخطوات جديدة نحو قطاع غزة، ترفع فيها من العقوبات أو تخفّف منها، أو تعالج فيها واحد من أهم ملفات الإشكال بين الحركتين، وهو ملف موظفي حكومة قطاع غزة، فإنّ حماس تمسّكت بالجباية الضريبية الداخلية لدفع رواتب موظفي حكومتها وتسيير إدارتها في غزة[39]. غير أن حركة فتح تمسكت بموقفها المطالب بالتمكين للحكومة بما يشمل بسط السيطرة على الأرض، والأمن، والقضاء، والمعابر، والجباية الداخلية، وبما يتضمن عودة الوزراء ورؤساء الهيئات والسلطات والمؤسسات العاملة، ممّا يعني رفضها لوجود الموظفين الكبار من حكومة قطاع غزة في مرافق عملهم[40].

وبالرغم من المساحة التي احتلتها مسألة التمكين لحكومة الوفاق الوطني، فقد أقال الرئيس عباس هذه الحكومة، وكلّف في 2019/3/10 ولأول مرة منذ الانقسام الفلسطيني، قيادياً في حركة فتح هو عضو لجنتها المركزية محمد اشتية بتشكيل الحكومة[41]، في خطوة كانت من جملة خطوات كرّست فكّ الروابط السياسية والقانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأفضت إلى مزيد من الانقسام. فقد انعكس تشكيل هذه الحكومة بالسلب على مشاريع اليسار الفلسطيني لتوحيد نفسه، وفتحت التناقضات مرة أخرى داخل بعض قوى اليسار، بالإضافة إلى كشفها عن خلافات داخل فتح نفسها. وبينما لم تُعلن حكومة اشتية عن برنامج تفصيلي، فإنّها أعلنت عن ملامح برنامج مؤقت، من ضمنه العمل على إجراء انتخابات تشريعية بحسب كتاب التكليف من الرئيس عباس. وواجهت أزمة مالية خانقة، بعد اقتطاع الاحتلال لقيمة مخصّصات الشهداء والأسرى من الأموال الضريبية التي تجبيها لصالح السلطة، وبالرغم من رفض السلطة استلام أموال الضريبة منقوصة، فقد عادت واستلمتها في تراجع واضح عن قرارها.



• حكومة محمد اشتية في صورة مع الرئيس محمود عباس بعد أداء اليمين القانونية، في مقر الرئاسة، 2019/4/13

في كانون الأول/ ديسمبر 2018، حُلّ المجلس التشريعي بقرار من المحكمة الدستورية[42]، فيما بدا للكثيرين أنّ عباس وقيادة فتح دفعتها في هذا الاتجاه. ويمكن القول إنّ هذا الإجراء عزّز الإجراءات التي تدفع باتجاه الانفصال القانوني والسياسي بين إقليميّ السلطة الفلسطينية. وقد رفضت معظم القوى الفلسطينية الوازنة القرار، وتحفّظت عليه قوى أخرى، ولم يؤيده سوى حركة فتح، وبعض القوى الهامشية في الوسط السياسي الفلسطيني. وأثار القرار جدلاً قانونياً مؤسساً أولاً على الموقف من شرعية المحكمة الدستورية نفسها، ثم على مضامين قرار المحكمة، والانحياز السياسي

الذي تتضمنه. وقد أجمعت المؤسسات الحقوقية على الموقف المشكّك في شرعية المحكمة الدستورية، والمشكّك في صحة قرارها القاضي بحلّ المجلس التشريعي.

لم يترك الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس مجالاً للشك في كون الخطوة سياسية تغطّت بالقانون. وبعد سبعة شهور من حلّ المجلس التشريعي، حلّ الرئيس الفلسطيني مجلس القضاء الأعلى[43]، لتخلو الساحة من أي سلطة موازية للسلطة الفلسطينية، ولينفتح المجال لاستخدام القضاء في الخصومات الداخلية، وفي تعزيز الهيمنة الأمنية على المجتمع الفلسطيني. وقد أدّت هذه الأجواء إلى استمرار بيئة الانقسام خلال سنة 2019 وإلى مزيد من التوتر والخلاف بين فتح وحماس، وإلى مزيد من السلوك السلطوي والأمني للقيادة في رام الله، وإلى سحب سلطة رام الله موظفيها من معابر قطاع غزة.

من جهة أخرى، حصل إجماع فلسطيني ضدّ صفقة ترامب "السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People" (التي أعلنت تفاصيلها رسمياً في 2020/1/28)، وضدّ المحاولات الصهيونية الأمريكية لتصفية قضية فلسطين، وضدّ محاولات عزلها عن محيطها العربي والإسلامي من خلال برامج التطبيع. كما أصابَ الإحباطُ قيادة فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله بعد أن سقط رهانها على مسار التسوية، وعلى تحويل السلطة إلى دولة حقيقية ذات سيادة، وبعد أن تمّ تكريس دور السلطة كأداة في خدمة الاحتلال ومرتهنة إلى إرادته؛ وبعد أن تمّ تجاهلها وتجاوزها في محاولة فرض الرؤية الأمريكية الصهيونية على مسار "حلّ" القضية. ولذلك، اضطرّت قيادة السلطة في رام الله بعد كثير من التردد في 2020/5/19 لإعلان تجميد العمل باتفاق أوسلو وملحقاته، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. ومع ذلك فقد أصرّت على الالتزام بالتسوية السلمية وبـ"الشرعية الدولية"، ورفضت أن تكون مناطق السلطة منطلقاً للعمل المقاوم المسلح ضدّ الاحتلال[44].

وفي ضوء تواصل قيادات من حماس بقيادات من فتح للدفع باتجاه تصليب الموقف الفلسطيني ضدّ صفقة ترامب ومشاريع الضم الإسرائيلي، فإن الوضع المتأزم للسلطة دفع قيادة فتح باتجاه تليين مواقفها، وتسليم جبريل الرجوب ملف المصالحة وملف مواجهة الضم، مما أوجد بيئة أفضل للحوار بين فتح وحماس.

وقد لقيت جهود المصالحة زخماً بعد عقد مؤتمر صحفي مشترك لصالح العاروري نائب رئيس حركة حماس مع جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح في تموز/ يوليو 2020[45]، ثم بلقاء الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في 2020/9/3[46]، والتوافق على تفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، وتشكيل قيادة موحّدة لها في الضفة الغربية، وتفعيل مسار المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، بحيث تشمل جميع الفلسطينيين وجميع الفصائل، على أُسس ديموقراطية وشعبية، وعلى أساس التمثيل النسبي[47].



• مؤتمر صحفي لصالح العاروري وجبريل الرجوب، تموز/ يوليو 2020

وقد تتابعت اللقاءات والاتصالات بين فتح وحماس لبلورة خريطة عمل لإنفاذ التوافقات على الأرض، وفق جدول زمني والتزامات واضحة، وإشراك باقي الفصائل الفلسطينية في المسار. غير أن هذه اللقاءات تعثّرت بعد لقاء القاهرة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر[48]، نظراً لإصرار حماس على شرط تزامن الانتخابات المتعلقة بالمجلس التشريعي والمجلس الوطني ورئاسة السلطة الفلسطينية، باعتباره أمراً متفقاً عليه في اتفاق المصالحة سنة 2011؛ ثم بسبب إعلان القيادي في السلطة وفي فتح حسين الشيخ في 2020/11/17 استئناف العلاقة والتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي[49].

شهد مسار المصالحة انفراجاً كبيراً في كانون الثاني/ يناير 2021 بعد أن تنازلت حماس عن شرط التزامن، وعلى تأجيل الاتفاق على البرنامج السياسي؛ وتأجيل

معالجة استحقاقات الانقسام السياسي، كما كانت قد سكتت عن حلّ المجلس التشريعي، وسكتت عن استئناف السلطة للتنسيق الأمني؛ وبالتالي ألغت أي ذرائع أمام محمود عباس وقيادة فتح، وأصبحت الترتيبات وفق "مقاس" السلطة في رام الله. وأعلنت حماس أنها حصلت على ضمانات من دول عربية وإسلامية بنزاهة الانتخابات ومضيّها إلى نهايتها[50]. وبالتالي، أصدر عباس مرسوم الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2021 الذي تضمن عقد الانتخابات المجلس التشريعي في 2021/5/22 وانتخابات رئاسة السلطة في 2021/7/31 وتشكيل المجلس الوطني في 2021/8/31[51].

وقد كان هناك إقبال كبير في الضفة والقطاع على تسجيل الناخبين فاق الـ 93%[52]، وتشكلت 36 قائمة تمّ قبول أوراقها، حيث شملت جميع الفصائل الفلسطينية والكثير من القوائم المستقلة[53]. وقبيل انطلاق الحملات الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) في 2021/4/29 بتعطيل العملية الانتخابية، وإعلان تأجيلها إلى أجل غير مسمى، بما تسبب بحالة سخط شعبي واسع[54].

وقد سبق أن ظهرت مؤشرات على احتمال اتخاذ هذا القرار، حيث كان واضحاً أن المبرر الذي سيستخدم لتبريره هو التذرع برفض الاحتلال الإسرائيلي إجراء الانتخابات في القدس. لكن في حقيقة الأمر كان واضحاً للجميع أن أبرز الدوافع التي وقفت وراء قرار تعطيل الانتخابات هي الخشية من نتائجها، مع تزايد المؤشرات على فوز حماس؛ واحتدام الخلافات داخل صفوف حركة فتح، ونزولها في ثلاث قوائم أساسية، بالإضافة إلى عدد من القوائم الصغيرة المحسوبة عليها. وخشية محمود عباس من خسارة مرجّحة لموقع الرئاسة، بسبب إصرار مروان البرغوثي على الترشح للانتخابات الرئاسية، وتخوفات الولايات المتحدة و"إسرائيل" وعدد من الدول العربية من الاحتمالات القوية لتقدّم حركة حماس في الانتخابات، وتقديمها النصائح وممارسة الضغوط على عباس لتأجيل الانتخابات.



• مروان البرغوثي

وقد ترتّب على قرار تعطيل الانتخابات عزل السلطة وقيادتها سياسياً، وفقدانها الثقة والمصداقية، وتراجع شعبية فتح عباس، ورفض معظم الفصائل والقوى والنخب الفلسطينية مبررات السلطة لتعطيل الانتخابات؛ وعودة التوتر والتأزم للعلاقات الداخلية الفلسطينية؛ وظهور قيادة فتح سبباً رئيسياً في الانقسام الفلسطيني؛ وإضعاف موقف عباس والسلطة لدى الأطراف العربية والدولية، بسبب هربه من استحقاق الانتخابات، وتهرّبه من نتائجها المحتملة؛ وبالتالي إضعاف شرعيته عملياً في عيونها.

وفي ضوء تعطيل الانتخابات، وفي ضوء معركة "سيف القدس" التي قادتها حماس باقتدار بعد ذلك بأيام، حدث تقدّم كبير في مكانة حماس والمقاومة فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وزاد وزنها لدى الأصدقاء والخصوم والمحايدين، كما برزت قناعة إقليمية ودولية بضرورة الانفتاح عليها والتواصل معها في أي ترتيبات سياسية مستقبلية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. كما أن المعركة عززت وحدة الشعب الفلسطيني جغرافياً (الضفة، قطاع غزة، فلسطين المحتلة 48، الشتات)، حيث شاركت كل ساحات الثقل الفلسطيني في مشروع مواجهة الاحتلال، وفي الوقوف خلف المقاومة.

الانتخابات المحلية البلدية:

شهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات المحلية البلدية في الضفة الغربية حيث اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية في الضفة نتائج الانتخابات التي بلغت نسبة الاقتراع فيها 55%[55]. وبدت نتائج الانتخابات المحلية باهتة وفاترة بحكم إعلان قوى المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس، عن مقاطعتها وعدم المشاركة فيها، ترشيحاً واقتراعاً، مما نزع طابع المنافسة الجادة عنها[56]. وبالرغم من فوز فتح في معظم البلديات، إلا أن هذه الانتخابات عبَّرت عن حالة الانقسام الفتحاوي الداخلي، حيث فازت شخصيات وقوائم مفصولة من الحركة على القوائم الرسمية لفتح، كما في مدينة نابلس[57].

أسهمت تجربة الانتخابات المحلية البلدية التي دعت حكومة رام الله إلى عقدها في 2016/10/8، في تأجيج النزاع الداخلي الفلسطيني، بدلاً من أن تكون عينةً اختبارية ناجحة مشجعة باتجاه تطبيق برنامج المصالحة. إذ إن معظم القوى الفلسطينية (بما فيها فتح وحماس) قررت المشاركة في الانتخابات. وأظهر كشفٌ أولي وجود 787 قائمة في الضفة الغربية و87 قائمة في غزة[58]. وفي الوقت الذي أخذت تظهر فيه توقعات بفوز حماس في المدن الرئيسية في الضفة، ظهرت تحذيرات إسرائيلية من أن حماس قد تعزز تأثيرها السياسي.

وفي هذه الأجواء القلقة رفعت جهات فتحاوية طعوناً إلى محكمة العدل العليا برام الله (التي يحسبها كثيرون على فتح) بعدم دستورية الانتخابات في قطاع غزة، باعتبار أن القضاء والسلطة في القطاع فاقدة للشرعية[59]. وقد كان ذلك في إثر تقديم جهات محسوبة على حماس في القطاع طعوناً في قوائم انتخابية؛ قبلت اللجنة المركزية للانتخابات منها أربعة طعون، ثلاثة من بينها لقوائم فتحاوية[60]. وقد قررت المحكمة العليا تأجيل الانتخابات وإجراءها في الضفة واستثناء قطاع غزة، وهو ما دفع حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي لمقاطعة الانتخابات، التي جرت في 2017/5/13. حيث فاز المستقلون بـ65% من المقاعد، فيما فازت القوائم الحزبية بـ35% فقط؛ وهو ما عكس ضعف أداء فتح حتى في غيبة الفصائل الرئيسية المنافسة[61].

التنسيق الأمني لسلطة رام الله مع الاحتلال:

استمرت السلطة في رام الله بالتنسيق الأمني مع الاحتلال معظم الفترة 2012–2021 (إلا من فترات انقطاع محدودة) بالرغم من قرارات المجلسَين الوطني والمركزي بوقفه، وشبه الإجماع الفلسطيني الفصائلي والشعبي على وقفه أيضاً. ويبدو أن قيادة السلطة تدرك أن جانباً أساسياً لجوهر وجودها بالنسبة لـ"إسرائيل" مرتهن بالتنسيق الأمني؛ كما تدرك الإجراءات القاسية التي تنتظرها لو فعلت ذلك. وهو تنسيق لم يترك آثاره السلبية على قوى المقاومة، وعلى العلاقات الفصائلية فحسب، بل إنه أحدث شروخاً بالغة في البنية النفسية والمجتمعية الفلسطينية.

وقد كان ملف التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية في رام الله وبين سلطات الاحتلال أحد أبرز نقاط الاختلاف الفلسطينية؛ فقد صدرت دعوات واسعة ومتكررة من القوى والفعاليات الفلسطينية، خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية بوقف هذا التنسيق. غير أن عباس وقيادة السلطة أصرَّا على استمراره، حتى بعد قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/5 بوقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في سائر الاتفاقيات مع الاحتلال[62]؛ حيث تعامل معها عباس باعتبارها مجرد توصية لا تُنفذ إلا بمرسوم رئاسي يصدر عنه. وقد عبّر القادة الأمنيون والمسؤولون الإسرائيليون عن ارتياحهم لأداء السلطة الأمني، وتنسيقها معهم ضدّ قوى المقاومة، خصوصاً وأن الأمن الفلسطيني نجح في إحباط الكثير من عمليات المقاومة والقبض على خلاياها، كما عمل بشكل فعال على احتواء وإطفاء انتفاضة القدس. ولعل اعتراف ماجد فرج، مدير

المخابرات الفلسطينية، بإحباط نحو مئتي هجوم ضدّ إسرائيليين في الأشهر الثلاث الأولى لانتفاضة القدس (تشرين الأول/ أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 2015)، والذي لقي حالة استنكار فلسطيني واسعة، يدل على المدى الذي وصل إليه هذا التنسيق[63].

وقد اضطرت قيادة السلطة لوقف التنسيق مؤقتاً أيام هبّة باب الأسباط في القدس في تموز/ يوليو 2017، غير أنها عادت تدريجياً للتنسيق بعد هدوء الأوضاع[64].

وتكررت التصريحات الإسرائيلية في سنتي 2018–2019 حول أهمية دور السلطة في خدمة الأمن الإسرائيلي، ومنع أجهزة السلطة الأمنية لنحو 40% من العمليات الموجهة ضدّ الاحتلال[65]، وإسهامها في احتواء الهبّات التي شهدتها الضفة الغربية. كما استمر الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالرغم من قطع الولايات المتحدة دعمها عن السلطة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى اللقاءات التنسيقية المعلنة، وفي مستويات عليا.

وكما أشرنا سابقاً، فإن قيادة السلطة في رام الله قامت في ضوء مواجهة صفقة ترامب في 2020/5/23 بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ غير أنها عادت في 2020/11/17 إلى استئناف هذا التنسيق من جديد.

منظمة التحرير الفلسطينية:

طوال الفترة 2012–2021 سعى محمود عباس لتجنّب دعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع؛ كما لم تقم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأي إجراء حقيقي لاستيعاب القوى الفلسطينية، خصوصاً تلك التي تملك حضوراً شعبياً واسعاً كحماس والجهاد الإسلامي، في أطر المنظمة؛ كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات جدّية باتجاه تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها. بينما قوبلت عملية استقالة عباس وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية من عضويتها في آب/ أغسطس 2015، والدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوطني بتشكيله القديم وفي الداخل الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، برفض واسع من حماس والجهاد وأطراف من المنظمة نفسها، باعتبار ذلك التفافاً على استحقاقات المصالحة، وتحركاً يهدف لتكوين لجنة تنفيذية تتوافق مع أجندات رئاسة المنظمة والسلطة. وقد أدى ذلك إلى تأجيل عقد هذا المجلس[66].

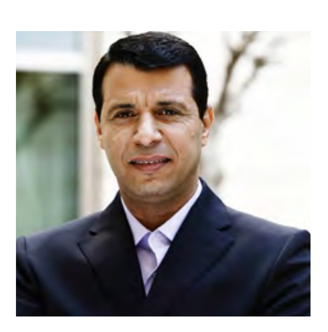
وبشكل يتعارض مع التوافق الفلسطيني الذي تمّ في بيروت في أوائل 2017 على عقد المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد أصرَّ عباس وقيادة فتح على الدعوة لعقد دورة عادية

للمجلس تحت الاحتلال في رام الله في أواخر نيسان/ أبريل 2018؛ مما أدى إلى مقاطعة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لهذا المجلس، بدعوى مخالفتها لما اتفق عليه وطنياً من قبل[67]. وقد خالف الرئيس عباس بالفعل وعده، الذي قطع به، بعد قرارات ترامب بخصوص القدس، بأن تكون الدورة دورة طارئة. وقد ازداد الشرخ الوطني، مع عقد دورات المجلس المركزي؛ حيث قاطعته حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية. واتسعت المقاطعة في الدورة الثلاثين للمجلس المركزي المنعقدة في رام الله في 28–2018/10/29 لتشمل أيضاً الجبهة الديموقراطية والمبادرة الوطنية، ولتجد فتح نفسها معزولة بعيداً عن معظم الفصائل الفلسطينية الوازنة[68].

أفضت دورة المجلس الوطني المنعقدة في (4/30–2018/5/3) إلى انتخاب الرئيس عباس رئيساً لفلسطين، وتوافق المشاركين على لجنة تنفيذية جديدة، وانتخاب الرئيس عباس رئيساً لها، وتوافقهم أيضاً على 35 عضواً جديداً للمجلس المركزي لمنظمة التحرير[69]. وهو الأمر الذي يعني تكريس هيمنة حركة فتح، ونخبة السلطة على منظمة التحرير، وبالتالي قطع الطريق على بقية القوى الوطنية، واستخدام المنظمة سياسياً في الخلافات الداخلية، وفي ترتيبات ما بعد الرئيس عباس. وأما القرارات السياسية لمجمل تلك الجلسات بخصوص الصراع مع الاحتلال، كإعادة النظر في التزامات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه الاتفاقات الموَقّعة مع الاحتلال، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، والانفكاك الاقتصادي عنه، وتفعيل المقاومة الشعبية[70]، فلم يُنفّذ منها شيء، حتى بعد أن أعلن عباس عن تشكيله لجنة لإنفاذ القرارات؛ مما عكس انطباعاً واسعاً بعدم جدية تلك القرارات، وأنّها محض مناورات إعلامية، تهدف إلى تعبئة الفراغ السياسي بالخطابة السياسية. كما أنّ القرارات التي أعلنت عنها قيادة المنظمة (قيادة السلطة وفتح) بعد انفضاض المجلس بنحو سنتين في مواجهة صفقة ترامب، قد اتخذت طابعاً تكتيكياً مؤقتاً، سرعان ما تراجعت عنها.

الأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية:

شهد الوضع الفتحاوي الداخلي بروزاً للخلافات خصوصاً بين تيار الرئيس عباس وتيار محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة. حيث واصل دحلان، مستفيداً من الدعم الإماراتي، ومن علاقاته الجيدة مع النظام المصري بعد الانقلاب على مرسي، ومن شبكة



• محمد دحلان

علاقاته الفتحاوية الواسعة، هجومه على عباس؛ غير أن عباس واجهه بحملة إعلامية عنيفة، كما تبادل عباس ودحلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن استشهاد ياسر عرفات، الذي أشارت أبحاث خبراء سويسريين إلى تعرضه لنسبة عالية من السمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم. كما ظهرت الخلافات بشكل أوضح إثر الإعلان عن انتخابات المجلس التشريعي للسلطة في ربيع 2021، حيث تحالف مروان البرغوثي مع ناصر القدوة في قائمة مستقلة عن فتح "الرسمية"، بينما أصر البرغوثي على منافسة عباس على موقع رئاسة السلطة. هذا بالإضافة إلى نزول تيار دحلان في قائمة خاصة.

وقد عقدت فتح مؤتمرها السابع في رام الله في 29/11–4/12/2016 بمشاركة 1,400 عضو، حيث أعيد انتخاب عباس رئيساً لفتح، واحتفظ 12 عضواً بمناصبهم في اللجنة المركزية من أصل 18 منتخباً حيث انضم إليهم 6 أعضاء جدد. كما تمّ انتخاب 80 عضواً في المجلس الثوري لفتح. وقد تمكّن تيار الرئيس عباس من السيطرة على مفاصل حركة فتح، ومن إقصاء أنصار محمد دحلان.



• المؤتمر العام السابع لحركة فتح في رام الله، 2016/11/29

أما حماس، فقد تابعت إيقاعها وتداولها الانتخابي الشُّوري المنتظم بالرغم من الصعوبات اللوجستية؛ فأجرت انتخاباتها الداخلية أواخر 2012 وفي النصف الأول من 2013. وكان مشعل أعلن مطلع 2012 نيته عدم الترشح لرئاسة المكتب السياسي لحماس، غير أنه تحت الضغط الداخلي اضطر للتراجع. وفي 2013/4/2 أعلنت حماس في بيان رسمي عن قيام مجلس الشورى العام التابع للحركة بتجديد الثقة لمشعل كرئيس للمكتب السياسي لولاية تنظيمية جديدة.



• خالد مشعل

وفي النصف الأول من سنة 2017 عقدت حماس سلسلة عملياتها الانتخابية، وتولى قيادة مكتبها في غزة يحيى السنوار، وتولّى ماهر صلاح قيادة مكتبها في الخارج، وتولى صالح العاروري قيادة مكتب الضفة، ثم انتخب لاحقاً نائباً لرئيس الحركة؛ بينما انتخب مجلس الشورى العام إسماعيل هنية خلفاً لخالد مشعل في 2017/5/6.



• ماهر صلاح



• صالح العاروري



• يحيى السنوار

وكانت حماس قبيل تنحي مشعل قد أعلنت عن وثيقتها السياسية، التي عبَّرت حسبما ذكرت حماس عن "روح التجدد والتطور والانفتاح لديها، مع المحافظة على الثوابت". وقد صيغت الوثيقة بلغة سياسية محترفة، تتميز بالواقعية والمرونة، وتؤكد فيها حماس هويتها الإسلامية الفلسطينية الوطنية، وعدم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"؛ غير أنها لا تمانع في الالتقاء مع القوى الوطنية على برنامج الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967[71].

• إسماعيل هنية

وفي النصف الأول من سنة 2021 عقدت حماس انتخاباتها الداخلية، وأعيد انتخاب يحيى السنوار لقيادة مكتبها في غزة، وتولّى خالد مشعل قيادة مكتبها في الخارج، وتولى صالح العاروري قيادة مكتب الضفة. وفي مطلع آب/ أغسطس 2021، انتخب مجلس الشورى العام لحركة حماس إسماعيل هنية رئيساً للحركة وصالح العاروري نائباً له، كما استكمل انتخاب باقي أعضاء قيادة الحركة.

أما الجبهة الشعبية فعقدت مؤتمرها السابع في كانون الأول/ ديسمبر 2013، حيث انتخبت هيئاتها القيادية، وجدد المؤتمر العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انتخاب الأسير أحمد سعدات أميناً عاماً للجبهة، وانتخب أبو أحمد فؤاد نائباً للأمين العام خلفاً لعبد الرحيم ملوح[72].

كما أعلنت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين رسمياً، في 2018/7/28، عن اختتام أعمال مؤتمرها الوطني العام السابع بانتخاب لجنة مركزية جديدة، انتخبت بدورها مكتباً سياسياً جديداً برئاسة الأمين العام نايف حواتمة[73].

وفي ضوء دخول الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح في غيبوبة سنة 2017، فقد قامت الحركة في 2018/9/28، بانتخاب الأستاذ زياد النخالة أميناً عاماً للحركة خلفاً له، كما انتخبت محمد الهندي نائباً للأمين العام. وتم انتخاب 9 أعضاء علنيين للمكتب السياسي، بالإضافة إلى عدد آخر لم تعلن أسماؤهم[74]. وقد توفي رمضان شلح رحمه الله في 2020/6/6.

وأعاد الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، في 2019/11/9، في مؤتمره الرابع انتخاب صالح رأفت أميناً عاماً للحزب[75]. كما أعادت اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي، غداة انتهاء أعمال المؤتمر الثاني عشر في حزيران/ يونيو 2021، انتخاب أحمد مجدلاني أميناً عاماً لها[76].



• أبو أحمد فؤاد • نايف حواتمة • أحمد مجدلاني

• محمد الهندي • زياد النخالة • صالح رأفت

وقد أظهر الخط العام لنتائج استطلاعات الرأي التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال هذه الفترة (2012–2021)، في الضفة والقطاع استمرار حالة الاستقطاب في الشارع الفلسطيني، إذ حصلت فتح وحماس على أكثر من ثلثي الأصوات، بنحو ثلث الأصوات لكل منهما، مع هامش صعود وهبوط لأي من الطرفين بحسب تطور الأحداث، بينما حصلت الفصائل الأخرى مجتمعة على نحو 10%. كما أظهرت تراجعاً في شعبية الرئيس عباس، حيث ظهر في استطلاعات عديدة أن إسماعيل هنية مرشح حماس سيفوز عليه في انتخابات رئاسة السلطة؛ غير أن الأسير مروان البرغوثي لديه فرص أعلى منهما للفوز في حال نزوله الانتخابات. كما عكست الاستطلاعات حالة إحباط متزايدة تجاه اتفاقيات أوسلو وتجاه أداء السلطة في رام الله؛ ورفضت الأغلبية تنسيق السلطة الأمني مع الاحتلال؛ كما رفضت أغلبية ساحقة قرار حل المجلس التشريعي[77].

رابعاً: مسار التسوية السلمية 2012–2021:

اتسم مسار التسوية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين باستمرار حالة الجمود والتّعثر، وتراجع اهتمام إدارة أوباما باستئناف المفاوضات، في ضوء استمرار الرفض الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية للعودة للمفاوضات، والمتمثلة بتجميد الاستيطان وقبول حدود سنة 1967 كمرجعية للتفاوض بشأن حدود الدولة الفلسطينية الموعودة. هذا الرفض دفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في رام الله إلى اللجوء لبدائل أخرى، حيث حصلت على مقعد لفلسطين في الأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو في 2012/11/29، حيث صوَّت لصالحها 138 دولة.

غير أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية استؤنفت في واشنطن في نهاية تموز/ يوليو 2013، وفق الشروط الإسرائيلية، من دون تلبية أيّ من الشروط، التي أكدت عليها قيادة منظمة التحرير طوال ثلاثة أعوام، وفرض الجانب الإسرائيلي أجندته في التركيز على الجانب الأمني. وقد أظهر الطرف الأمريكي انحيازاً أكبر للجانب الإسرائيلي، وامتنع عن ممارسة أيّ ضغوط عليه. ولم تفلح جهود تسعة أشهر من التفاوض في الوصول إلى أيّ نتائج، ليتعثر مسار التسوية من جديد.

ومن جهة أخرى، فإن قيادة منظمة التحرير أصرت على التمسك بمسار التسوية السلمية بالرغم من وصولها إلى حائط مسدود. وفي ظلّ حالة الإحباط التي تشعر بها، فقد هدَّد محمود عباس بتسليم مفاتيح السلطة، والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، واتخاذ قرارات بوقف التنسيق الأمني، وإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية، والتلويح بسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، واللجوء للمنظمات الدولية لمحاسبة الاحتلال. وقد تعامل الطرف الإسرائيلي مع هذه التهديدات على أنها مجرد تكتيكات، تفتقد وجود نية حقيقية لتنفيذها.



• صائب عريقات وتسيبي ليفني عقب مؤتمر صحفي في واشنطن بحضور جون كيري، 2013/7/30

وقد فشلت المبادرة الفرنسية التي جمعت فرنسا لأجلها عشرين من وزراء الخارجية وممثلي الدول في حزيران/ يونيو 2016، والتي حاولت من خلالها التأكيد على حلّ الدولتين، وتثبيت مواعيد نهائية للتفاوض، كما لم ينجح اجتماع "باريس للسلام" في كانون الثاني/ يناير 2017 بسبب المقاطعة الإسرائيلية له، وبسبب الدور الأمريكي المعطّل. وفشلت أيضاً، في إطار محاولات دفع مسار التسوية، مبادرات روسية وصينية... وغيرها.

ومع استلام دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية، تماهت إدارته مع اليمين الصهيوني، وانتقلت إلى ما يشبه الشراكة الكاملة مع الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية.

وتخلى ترامب عن الموقف الأمريكي بقيام دولة فلسطينية، وبأن الضفة والقطاع أراضٍ محتلة، وأن الاستيطان غير شرعي. وأخذ ترامب يتحدث عن ضرورة تغيير قواعد اللعبة كلياً، واستبدال مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تضمنت الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية (حقّ تقرير المصير الذي يشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وحقّ التعويض والعودة للاجئين من الديار التي هجروا منها)؛ حيث دعا إلى اعتماد مرجعية جديدة تستند أساساً إلى الوقائع والحقائق التي أقامها ويقيمها الاحتلال على الأرض.

وتلقى مسار التسوية ضربة قاصمة عندما قررت الولايات المتحدة في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقلت سفارتها فعلاً للقدس في 2018/5/14، كما أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً بإخراج القدس من العملية التفاوضية. وقررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ثم طالبت بحل وكالة الأونروا، وتغيير تعريف اللاجئ، بحيث ينحصر بالذين ولدوا في فلسطين من دون أولادهم وأحفادهم. وقطعت واشنطن الدعم عن السلطة الفلسطينية، ما عدا المساعدات الأمنية، وطالبت بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، ولم تتعامل الإدارة الأمريكية مع الأراضي المحتلة سنة 1967 باعتبارها أراضٍ محتلة. وفي أواخر 2019 قررت اعتبار الاستيطان في الضفة الغربية شرعياً وقانونياً، وغير مخالف للقانون الدولي.

أما ما يعرف بـ"صفقة القرن" أو "صفقة ترامب"، فقد تمّ الإعلان عنها في 2020/1/28؛ بعد أن استمرت "التسريبات" حولها طيلة ثلاثة أعوام. وقد جاءت في 181 صفحة، وتحتوي على 22 قسماً، و4 ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات. وتلخصت بنود الوثيقة في إنشاء كيان فلسطيني تحت الهيمنة الصهيونية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن تسميته تجاوزاً "دولة"؛ بحيث يكون منزوع السلاح تماماً، وتكون عاصمة الكيان في الضواحي المجاورة لشرقي القدس، ويتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وضمها لـ"إسرائيل". ويخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، كما تبقى المياه الإقليمية لغزة تحت السيطرة الإسرائيلية؛ ويتم دمج سكان

قرى المثلث الفلسطيني في فلسطين المحتلة 1948 مع الكيان الفلسطيني، وتبقى معابر "الدولة الفلسطينية" خاضعة للرقابة الإسرائيلية. ويتم توسيع قطاع غزة من خلال مناطق مجاورة في صحراء النقب، في مقابل الأرض المصادرة من الضفة الغربية. وعلى "الدولة الفلسطينية" الإقرار بـ"يهودية الدولة الإسرائيلية".



• الإعلان عن خطة ترامب "صفقة القرن"، 2020/1/28

هدفت صفقة ترامب في جوهرها إلى:

1. تحقيق التطبيع الإسرائيلي مع البلدان العربية، وبناء العلاقات مع الدول العربية مع تجاوز الطرف الفلسطيني، ليُستخدم ذلك في الضغط عليهم لقبول الشروط والإملاءات الإسرائيلية.
2. تحقيق ما يُسمى "السلام الاقتصادي"؛ من خلال التعامل مع قضية فلسطين كقضية إنسانية تحل بتحسين أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية، وليس بوصفهم شعباً تحت الاحتلال، وينشد التحرير.
3. إنهاء حلّ الدولتين، وإعطاء فلسطينيي الضفة والقطاع حكماً ذاتياً (يحمل اسم دولة) منزوع السلاح، تحت الهيمنة الإسرائيلية؛ مع تحويل الضفة إلى كانتونات ممزقة محاطة بالكيان الإسرائيلي من كل الجهات، وتجريد قطاع غزة من سلاحه، ومواجهة حماس لتطويعها.

4. شطب حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وفرض السيادة الكاملة على القدس، وضمّ مناطق الأغوار وضمّ المستوطنات.

5. تغيير بوصلة الصراع؛ بإدخال "إسرائيل" في تحالفات في المنطقة ضدّ ما يسمى "الإرهاب"، و"الإسلام السياسي"، وإيران، وإشغال المنطقة بصراعات طائفية وعرقية.

وبالرغم من تصاعد الضغط على الفلسطينيين لفرض "الصفقة" عليهم، غير أنهم اتحدوا ضدها، وانتهى عهد ترامب دون أن يتمكن من إنفاذها. غير أن سنة 2020 شهدت انجرار بعض الأنظمة العربية لمسار التسوية السلمية، وهي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، ودخولها في حظيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، مما مثَّل انتكاسة كبيرة لأمتنا العربية والمسلمة.

ومع انتهاء عهد ترامب، وفوز بايدن بالانتخابات الأمريكية، تراجع الضغط الأمريكي بشأن "صفقة ترامب"، وإن كان جوهر السياسة الأمريكية الداعم والراعي للكيان الصهيوني لم يتغيّر.



• خريطة فلسطين المستقبلية وفق "صفقة القرن"

خامساً: القدس والوضع الحالي:



القدس مسألة مركزية في الفكر اليهودي الصهيوني؛ لما تمثله من أبعاد دينية وتاريخية. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في سنة 1947، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، قد أعطى القدس وضعاً خاصّاً بحيث تكون تحت السيادة الدولية. ولكن الصهاينة احتلوا غربي القدس سنة 1948، وقاموا بطرد 60 ألفاً من سكانها العرب. ويملك الفلسطينيون نحو 88.7% من مجمل مساحة القدس الغربية، والتي قام الصهاينة بتهويدها، وبناء أحياء سكنية يهودية فوق أراضيها، وأراضي القرى العربية المصادرة حولها، مثل قرية لفتا التي بُني عليها البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) وعدد من الوزارات، وقرى عين كارم ودير ياسين والمالحة وغيرها[78].

وفي سنة 1967 أكملت "إسرائيل" احتلالها لشرقي القدس الذي كان تحت السيطرة الأردنية، والذي يُعدّ جزءاً من الضفة الغربية. ومنذ ذلك الوقت بدأت حملة تهويد محمومة لشرقي القدس، فأعلن عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة الإسرائيلية في 1967/6/27، ثم أعلن رسمياً في 1980/7/30 أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي[79].



وقد قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً؛ ليتمكن من ضمّ مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فعندما احتلت "إسرائيل" القدس سنة 1967 كانت مساحة شرقي القدس 6.5 كم^2 ومساحة غربي القدس 24 كم^2، فقامت بتوسيع نطاق البلدية إلى 104 كم^2 اقتطعتها من أراضٍ تابعة لـ 28 قرية فلسطينية في محيط مدينة القدس، ويقع معظمها شرقي المدينة أي في الضفة الغربية. ثم تابعت "إسرائيل" توسيع حدود بلدية القدس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين حتى وصلت إلى 126 كم^2؛ يقع 72 كم^2 منها شرقي القدس، بينما يقع 54 كم^2 غربي المدينة.

ويسكن القدس بشقيها الغربي والشرقي نحو 936 ألفاً، حسب تقديرات سنة 2019 من بينهم 577.6 ألف يهودي (61.7%)، يسكن نحو 227 ألفاً منهم شرقي القدس؛ بينما هناك 359 ألف عربي (38.3%) كلهم تقريباً يسكنون شرقي القدس، ما عدا نحو 5 آلاف يسكنون الشطر الغربي[80]. وقد فشل الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من كل الإجراءات القاسية التي يتخذها، حتى الآن في تنفيذ مخططه الساعي لتخفيض نسبة العرب إلى نحو 22% فقط. غير أن الإحصائيات تظهر تراجع أعداد المسيحيين في مدينة القدس إلى نحو 10 آلاف أي ما نسبته 1% من سكان القدس.

صادرت دولة الاحتلال معظم أراضي شرقي القدس، فبُنيت عليها المستوطنات التي أحاطتها من كل جانب، وحرمت الفلسطينيين من حقّ البناء على معظم أراضي القدس، ولم تبقِ سوى 9 آلاف دونم فقط (من أصل 72 ألفاً) مخصصة لأغراض البناء أي ما يعادل 12.5% من مساحة شرقي القدس أو 7.25% من مساحة بلدية القدس التي فرضها الاحتلال.

وفي 1967/6/11 قامت القوات الإسرائيلية بطرد سكان حي المغاربة، بعد توجيه إنذار بالخروج لدقائق قليلة، وتبع ذلك تدمير لمنازل الحي البالغة 135 منزلاً مقابل حائط البراق، ومعظمها أملاك أوقاف إسلامية. وجرى تسويته بالأرض ليكون ساحة يستخدمها اليهود لأغراض عبادتهم. وقامت السلطات الإسرائيلية بالسيطرة على حي الشرف أو ما يعرف بالحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس. إذ أصدرت في 1968/4/18 أمراً بمصادرة 116 دونماً تشمل ذلك الحي، وشارع باب السلسلة، وهي الباشورة، وحي المغاربة. وكانت تضم خمسة مساجد، وزاويتين، وأربع مدارس،

وسوقاً أثرياً، و700 مبنى، كان اليهود يملكون منها قبل حرب 1948 ما مجموعه 105 مبانٍ، أما ما كان يملكه العرب فكان 595 مبنى.

وقد باشرت السلطات الإسرائيلية بإنشاء أولى المستوطنات الإسرائيلية شرقي القدس وهي مستوطنة رامات إشكول Ramat Eshkol، منذ 1968؛ ثم تابعت إنشاء المستوطنات بشكل متسارع. وفي نطاق بلدية شرقي القدس، أنشأت طوقاً من 11 حياً يهودياً. كما أنشأت طوقاً آخر، أكثر اتساعاً، حول القدس من 17 مستوطنة يهودية محاولة قطع القدس عن محيطها العربي الإسلامي، وبالتالي قطع الطريق عن أي تسوية سلمية يمكن أن تعيد شرقي القدس للفلسطينيين[81].

أما جدار الفصل العنصري، الذي يتم إنشاؤه فإنه يحيط بالقدس، هادفاً إلى عزلها عن محيطها العربي والإسلامي. ويمتد مساره حول شرقي القدس على نحو 200 كم. وبحسب التقارير فإن أكثر من 230 ألف فلسطيني من أبناء منطقة القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. ثم إن استكمال هذا الطوق الخطير على القدس عزل 617 موقعاً مقدساً وأثراً حضارياً عن محيطها العربي والإسلامي.

ومن جهة أخرى، سعت السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق وجود يهوديّ دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه، لإضفاء الطابع اليهوديّ على البلدة القديمة، وتسهيل عمليات اقتحام المسجد وتوفير غطاء لأعمال الحفريات. كما سمحت السلطات الإسرائيلية ببناء الكنس عند أسوار المسجد ككنيس المدرسة التنكزيّة، وأسفل منه كقنطرة ويلسون Wilson's Arch، وفي محيطه ككنيسيّ خيمة إسحاق Tent of Isaac Synagogue وكنيس هورفا Hurva Synagogue.

وبدأ اليهود الصهاينة حملة محمومة من الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة التي حوله، مركّزين على المنطقة الغربية والجنوبية للمسجد، ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني، ورباط الكرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة المنجكية. ومنذ سنة 1967 مرت الحفريات بعشر مراحل، كانت تتم بنشاط ولكن بهدوء وتكتم، وبلغت الحفريات مراحل خطيرة عندما أخذوا يفرغون الأتربة والصخور من تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة، مستخدمين المواد الكيماوية لتذويب الصخور، مما يجعل الأقصى تحت خطر الانهيار في أي لحظة، بسبب أيّ عاصفة قوية أو زلزال خفيف. وصادرت السلطات الإسرائيلية الكثير من المساجد

والمباني التاريخية الإسلامية وهدمتها، فقامت مثلاً في 14–1969/6/20 بهدم 31 مبنى إسلامياً تاريخياً وشردت سكانها. كما زاد عدد الحفريات والأنفاق أسفل المسجد وفي محيطه إلى 47 حفرية بحلول 2012/8/21، أدت إلى عدد من الانهيارات والتشققات داخل المسجد وفي محيطه.



• الحفريات الصهيونية تحت المسجد الأقصى

أما الاعتداءات على المسجد الأقصى، فقد جرى 40 اعتداءً خلال الفترة 1967–1990، ولم تنفع التسوية السلمية واتفاقات أوسلو في وقف الاعتداءات، فتم تسجيل 72 اعتداءً خلال الفترة 1993–1998، مما يشير إلى ازدياد الحملة الشرسة ضدّ أحد أقدس مقدسات المسلمين. وكان من أبرز الاعتداءات عملية إحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21 التي اتهم فيها مسيحي متعصب يدعى دينيس مايكل روهان Denis Michael Rohan. وجرت محاولات لنسف المسجد الأقصى في 1980/5/1، وفي كانون الثاني/ يناير، وآب/ أغسطس، وكانون الأول/ ديسمبر 1984. وفي 1989/10/17 قامت جماعة يهودية بوضع حجر الأساس لبناء الهيكل اليهودي الثالث قرب مدخل المسجد الأقصى[82]. وتزايد عدد الاقتحامات للمسجد بحماية من شرطة الاحتلال ليبلغ 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22–2011/8/21.

ويقوم أبناء القدس وفلسطين بالسهر على حماية الأقصى بالرغم مما يعانونه من احتلال وقهر، وهم يهبّون دوماً للدفاع عن حرمته بأجسادهم وحجارتهم، بعد أن فقدوا النصير العربي والإسلامي. فلم تخل أي محاولة اعتداء يهودية من قيام المسلمين

بالتصدي لها حتى لو أدّى ذلك إلى ارتكاب مجازر بحقهم، كما حدث في 1990/10/8 عندما استشهد 34 وجرح 115 آخرون، حين حاولت جماعة يهودية وضع حجر أساس الهيكل داخل المسجد الأقصى. وكما حدث في 25–1996/9/27 إثر انتفاضة الغضب التي قامت بسبب افتتاح اليهود لنفق تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى، مما أدى لاستشهاد 62 فلسطينياً، وجرح 1,600 آخرين[83].

لقد صدرت عشرات القرارات الدولية عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي UN Security Council برفض ضمّ الكيان الإسرائيلي لشرقي القدس، ورفض أيّ إجراءات مادية أو إدارية أو قانونية تغيّر من واقع القدس واعتبار ذلك لاغياً، ورأت هذه القرارات أنّ الكيان الإسرائيلي قوة احتلال يجب أن تخرج من القدس (ومن الضفة الغربية وقطاع غزة ككل). وقد صدر أول هذه القرارات في 1967/7/4 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 2253. وظلت القرارات تتوالى إلى أن ضمّ الكيان الإسرائيلي القدس رسمياً إليه، فاتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "د إ ط 2/7" في 1980/7/29 بغالبية 112 صوتاً مقابل 7 أصوات وامتناع 24، يدعو الصهاينة إلى الانسحاب الكامل ودون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. واتخذ مجلس الأمن في 1980/8/20 بغالبية 14 صوتاً ضدّ لا شيء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت قراراً بإعلان بطلان الإجراءات التي اتخذها الكيان الإسرائيلي لتغيير وضع القدس، مؤكداً ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. واستمرت القرارات في الصدور إلى الآن، غير أنها وإن كانت تعترف بحقوق الفلسطينيين، إلا أنها تفتقر الجدّية والآلية اللازمة لإرغام الكيان الإسرائيلي على احترام القرارات الدولية[84].

تطور الأوضاع في الفترة 2011–2021:

ركّز الاستيطان في القدس خلال الفترة 2011–2021 على تعزيز الحضور اليهودي في مركز القدس، وتعزيز عزل القدس عن الضفة الغربية، وذلك بتعزيز البناء الاستيطاني في محيط القدس، وتحويل القدس إلى مركز عمراني لمستوطني باقي الضفة الغربية، يعتمدون عليه في الخدمات وترتبط به خطوط الشوارع والمواصلات العامة. وقد سعى الصهاينة إلى الاستفادة القصوى من الغطاء السياسي الذي وفّره قرار الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب في 2017/12/6 بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها[85]؛ وذلك بتسريع مسارات التهويد، ومحاولة توسيع دائرة "الشرعنة" السياسية لاحتلالهم للقدس. وقد قابل ذلك تحركات شعبية مقدسية أساساً، وتحركات فلسطينية وعربية وإسلامية أقل حضوراً لمواجهة هذه المحاولات، ومنعها من التحقق. وحتى الآن (2021) فشل الإسرائيليون والأمريكان في توفير غطاء دولي لإجراءاتهما؛ لكن المخاطر الكبيرة ما تزال تحيق بالقدس ومستقبلها.

تزايد النشاط اليهودي الصهيوني في هذه الفترة لتحقيق تقسيم دائم للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، على مستوى الجمعيات اليهودية والمستوى الرسمي على حدٍّ سواء، وباتت الاقتحامات الجماعية للمسجد، أكبر حجماً وتنظيماً ونوعية، كما زادت التسهيلات والرعاية المقدمة لها من قبل سلطات الاحتلال، في الوقت الذي شددت فيه تلك السلطات قيودها على محاولات المصلين في المسجد والمرابطين فيه مواجهة تلك الاقتحامات، إلى حدّ اعتقال كل من يعلو صوته بالتكبير في وجه المجموعات المقتحمة، واعتماد أسلوب إبعاد المصلين عن المسجد لفترات متفاوتة، وتشديد الرقابة على رواده والمرابطين فيه من طلاب مصاطب العلم وغيرهم.

في الوقت نفسه، اتخذت سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود التي كانت مفروضة على دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، حيث تمّ السماح للعسكريين الإسرائيليين بدخول المسجد بزيّهم العسكري، وهو أمر كان ممنوعاً في السابق، والسماح بإقامة حفلات زفاف يهودية داخله، وعدم إخضاع المتدينين اليهود لإجراءات تفتيش ورقابة صارمة عند دخولهم إليه.

وقد سار العدوان على الأقصى في ثلاثة اتجاهات متوازية: الأول مسار التقسيم الزماني والاقتحامات، مع التركيز على فرض أداء الطقوس التلمودية العلنية داخل الأقصى بشكلٍ تدريجي؛ والثاني مسار تفريغ دور الأوقاف الأردنية في الإشراف على المقدسات من مضمونه، وكان من أمثلته في مطلع 2019 قيام الصهاينة بسلب صلاحية ترميم الجدار الجنوبي الغربي للأقصى من الخارج من الأوقاف، لتنفذ بلدية الاحتلال ترميماً في الأقصى لأول مرة في تاريخه منذ احتلاله، وقيامهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بمنع الحراس من مواكبة المقتحمين الصهاينة خلال الأعياد أو من تصويرهم. أما المسار الثالث فهو مسار التقسيم المكاني والذي حاول استهداف باب الرحمة من

الجهتين الداخلية والخارجية عند المقبرة التاريخية المجاورة له. غير أن المقدسيين تمكنوا بعد عدد من المواجهات مع الاحتلال من فتح مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى في 2019/2/22 بعد 16 عاماً من إغلاقه[86].



• مصلى باب الرحمة

وقد صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون منع الأذان في آذار/ مارس 2017، الذي يمنع رفع الأذان في مساجد فلسطين المحتلة سنة 1948 بما فيها القدس، عبر مكبرات الصوت من الساعة 11 مساء حتى 7 صباحاً[87]. وشهدت سنة 2017 محاولة الاحتلال لفرض أمر واقع جديد في المسجد الأقصى من خلال نصب كاميرات مراقبة وبوابات إلكترونية في 2017/7/14[88]، فهبَّ المقدسيون ضده فيما عُرِف بـ"هبّة باب الأسباط" ونجحوا بعد أسبوعين من الغضب والاعتصامات أمام بوابات المسجد الأقصى في إجبار سلطات الاحتلال على التراجع.

وقد سعى الصهاينة لضرب رموز الوجود الفلسطيني في القدس، فأغلقوا مقر مديرية التربية والتعليم في القدس والمركز الصحي العربي، ونفذوا عمليات هدم كبرى في مخيم شعفاط ووادي الحمص والعيزرية، وأقروا حزمة من مشروعات التهويد الخطيرة مثل قطار القدس الهوائي Jerusalem Cable Car في محيط البلدة القديمة، ومشروع مستوطنة كبرى جديدة في مكان مطار قلنديا شمالاً. غير أنهم اضطروا لإعلان تأجيل هدم تجمع الخان الأحمر شرقي القدس في 2018/10/20 بعد خمسة أشهر من المواجهات والضغوط الفلسطينية والدولية[89].

وقد شكلت جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) "الائتلاف من أجل المعبد"، الذي بدأ نشاطه الفعال في 2013/3/21[90]، بمشاركة 19 مؤسسة مسجلة رسمياً[91]. وأصبح هناك توافق بين مختلف الأطياف الصهيونية لتطبيق خطة "القدس القديمة" المعروفة باسم "كيدم يروشلايم Kedem Yerushalayim"، بشأن القيام بإنشاءات في محيط المسجد الأقصى، وبالذات في المنطقة المحيطة بحائط البراق؛ وقد أُقر في 2012/2/13 مخطط بناء المشروع الأهم والأكبر في "خطة القدس القديمة"، الذي يُعرف بـ"مركز القِدَم Kedem Center"[92]. وجاءت انتخابات الكنيست في آذار/ مارس 2015، والحكومة التي تشكلت على أساسها في أيار/ مايو 2015 لتمنح جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) تأثيراً سياسياً أكبر؛ إذ حصلوا على ثماني حقائب وزارية، منها حقيبة الاستيطان وحقيبة شؤون القدس، وحصلوا على مقعدٍ في الحكومة المصغرة "كابينت Cabinet"[93]، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ "إسرائيل" منذ تأسيسها. وهو نفوذ ظلّ قوياً ومستمراً بدرجات متفاوتة حتى الآن (2021).

وتواصلت الحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، غير أنه في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين انصب التركيز الأساسي على تأهيل تلك الحفريات وربطها ببعضها البعض، وتجهيز البنية التحتية اللازمة لاستقبال الزائرين فيها، تمهيداً لافتتاحها أمام الزائرين، لتشكِّل مدينة سياحية متكاملة تحت الأرض. وقد كان أبرز الأنفاق التي تمّ افتتاحها خلال سنة 2011 النفق الواصل بين "مدينة داود City of David" في سلوان جنوباً وشبكة أنفاق الحائط الغربي شمالاً، والذي يشكل الطريق الهيروديان Herodian road مقطعاً منه[94].

وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً لعدد مقتحمي المسجد الأقصى من المتطرفين اليهود، فمثلاً بلغ عددهم 14,806 في سنة 2016، حيث زادت نسبتهم 28% عن سنة 2015. بينما وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد سنة 2017 إلى 25,630 مستوطناً، بنسبة زيادة 73% عن سنة 2016، وقد فتحت قوات الاحتلال المسجد أمام هذه الاقتحامات 232 يوماً. هذا بالإضافة إلى وقوع 900 اعتداء على المسجد الأقصى وعلى المصلين خلال سنة 2017. أما في سنة 2020 فقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد 18,526 مستوطناً[95].

وبالإضافة إلى الاعتداءات على المسجد الأقصى، تركزت اعتداءات الاحتلال على المقدسات الإسلامية في القدس على مقبرة مأمن الله، التي تمّ تدمير أكثر من مئة قبر فيها بحماية من شرطة الاحتلال، لصالح مشروع إقامة "مركز الكرامة الإنسانية – التسامح Center for Human Dignity–Museum of Tolerance". وقد كشفت مؤسسة الأقصى في 2013/3/19 عن عشر مخططات تهويدية للمقبرة، تبتلع بالكامل مساحة الـ 25 دونماً المتبقية منها[96]. وتعرّضت مقبرة مأمن الله خلال سنتي 2014–2015 لاستمرار القضم التدريجي حيث لم يبقَ من مساحتها إلاّ أقل من العشر. كما تمّ إغلاق مقبرة الرحمة أمام الدفن في أيلول/ سبتمبر 2015.

وكما لاحظنا، فقد تابع أبناء القدس وفلسطين صمودهم البطولي ودفاعهم عن الأقصى والمقدسات؛ وقد تجلى ذلك في الفترة المشار إليها في انتفاضة القدس 2015–2017، وهبّة باب الأسباط 2017، وهبّة باب الرحمة 2019، ومواجهات الدفاع عن الأقصى وحي الشيخ جراح، التي ترافقت معها معركة سيف القدس 2021؛ والتي تمّ الحديث عنها في موضع آخر من هذا الكتاب (الصفحات 220–222).



سادساً: الكيـان الإسرائيـلي 2012–2021:

بقدر ما كان لدى المجتمع الصهيوني ما يكفي من أسباب للقلق خلال الفترة 2012–2021 نتيجة الثورات والتغيرات في العالم العربي، ونتيجة تصاعد قوة المقاومة ونجاحها في مواجهة عدوانه على قطاع غزة، ونتيجة تعثُّر مسار التسوية السلمية؛ فقد كان لديه ما يزيد عن القدْرِ نفسه من أسباب الارتياح، نتيجة الموجة المضادة التي أفشلت معظم الثورات العربية، وأدخلت عدداً من بلدان المنطقة في حالات انهيار وحروب أهلية، ونتيجة تصاعد برامج التهويد في القدس والضفة الغربية، وتكريس الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية في خدمة الاحتلال الإسرائيلي، وتعثُّر مسار المصالحة الفلسطينية؛ ونتيجة نجاح الصهاينة في إقامة علاقات رسمية والتطبيع مع عدد من الدول العربية، خصوصاً سنة 2020 وهي الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب. هذا، بالإضافة إلى تمتع الكيان الصهيوني بمستويات اقتصادية وعسكرية متقدمة قياساً بكل بلدان المنطقة.



• بنيامين نتنياهو

شهدت الساحة الإسرائيلية في الفترة 2012–2021 مزيداً من الجنوح نحو اليمين المتشدد والتطرف الديني، حيث واصلت قوى اليمين الهيمنة على المشهد السياسي، بينما استمر تراجع الأحزاب اليسارية. وقاد الليكود المشهد السياسي الإسرائيلي، وتولى بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu رئاسة الوزارة في الفترة 2009–2021، ليصبح صاحب أطول فترة حكم في تاريخ الكيان الصهيوني.

وقد استمرت الحالة السياسية الإسرائيلية على سلوكها المعتاد في عقد التحالفات وفكّها، وفي نشوء أحزاب جديدة واندثار أخرى. فمع انفضاض تحالف الليكود و"إسرائيل بيتنا"، ظهر تحالف المعسكر الصهيوني بين العمل والحركة (*Hatnuah*) The Movement، وكما اندثر حزب كاديما، فقد اندثر حزب الحركة لاحقاً. وظهرت أحزاب جديدة أمثال كُلُّنا Kulanu، ويش عتيد Yesh Atid (There is a Future)، والبيت اليهودي Jewish Home، وأزرق أبيض

Blue and White Party وغيرها. وحافظت أحزاب أخرى على نسب تواجدها استناداً إلى قواعدها التقليدية مثل حزب شاس Shas المستند لليهود الشرقيين، أو حزب "إسرائيل بيتنا" المستند لليهود الروس.

وقد أقر الكنيست في 2014/3/11 قانون رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية من 2% إلى 3.25%، سعياً للتخلص من الأحزاب الصغيرة، ومن الوجود الفلسطيني العربي في الكنيست، غير أن الأحزاب العربية دخلت في تحالفات أبقت على وجودها المعتاد في الكنيست، وحافظت على معدل 11–15 مقعداً. ومن الناحية العملية، زادت قوتها نتيجة شعورها بالخطر، كما زادت حظوظها في عدد المقاعد عندما توحدت في قائمة واحدة.

وللمرة الأولى في تاريخ الكيان الإسرائيلي جرت انتخابات الكنيست لأربع مرات متتالية خلال ثلاث سنوات 2019–2021. حيث فشل الحزبان الكبيران الليكود وأزرق أبيض في المرّتين الأوليين في تشكيل حكومة تحظى بالأغلبية في الكنيست، وفي الحالة الثالثة نجحا في تشكيل حكومة ائتلافية فيما بينهما؛ غير أنها انهارت بعد بضعة أشهر، وفي الانتخابات الرابعة التي جرت في آذار/ مارس 2021 فشل الليكود في تشكيل الحكومة، بينما نجح ائتلاف هش بين حزبَي يش عتيد برئاسة يائير لبيد Yair Lapid ويمينا Yamina برئاسة نفتالي بينيت Naftali Bennett وأحزاب أخرى من تشكيل الحكومة في حزيران/ يونيو 2021، حيث جمعتها الرغبة في التخلص من نتنياهو والملف الاقتصادي. وما زال النظام السياسي الإسرائيلي يعاني حالة من اللا استقرار؛ غير أن ذلك لا يمنع من توحّد المنظومة الصهيونية بكافة أحزابها وتياراتها في المصالح العليا والقضايا الكبرى.



• يائير لبيد



• نفتالي بينيت

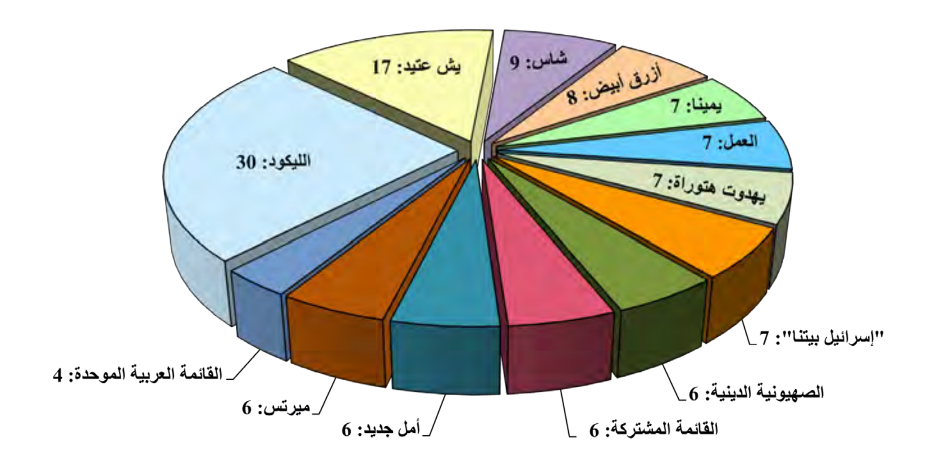
نتائج انتخابات الكنيست الـ24 مقارنة بالكنيست الـ23[97]

اسم القائمة*	الكنيست الـ24 (2021/3/23)		الكنيست الـ23 (2020/3/2)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,066,892	30	1,352,449	36
يش عتيد	614,112	17	–	–
شاس	316,008	9	352,853	9
أزرق أبيض**	292,257	8	1,220,381	33
يمينا	273,836	7	240,689	6
العمل	268,767	7	–	–
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	248,391	7	274,437	7
"إسرائيل بيتنا"	248,370	7	263,365	7
الصهيونية الدينية	225,641	6	–	–
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	–	–	581,507	15
القائمة المشتركة (حداش، والتجمع، والتغيير)	212,583	6	–	–
أمل جديد	209,161	6	–	–
ميرتس Meretz	202,218	6	–	–
القائمة العربية الموحدة	167,064	4	–	–
العمل – جيشر – ميرتس	–	–	267,480	7
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,578,084**		**6,453,255**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,410,052**		**4,553,161**	

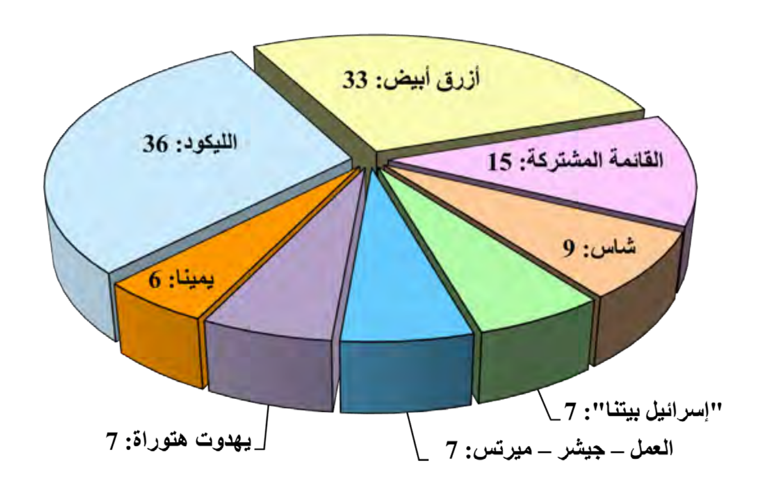
* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

** قام حزب يش عتيد بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب أزرق أبيض، ثم انفصل مرة أخرى ونزل بشكل مستقل في انتخابات آذار/ مارس 2021.

نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 في 2021/3/23



نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 في 2020/3/2



من جهة أخرى، فقد تمّ طرح عدة قوانين عنصرية ومناقشتها، وهي تصبّ في تكريس "يهودية إسرائيل". وازدادت الملاحقات والتضييقات الموجهة ضدّ فلسطينيي 1948 بشكل ملحوظ. وكان أبرزها قرار إخراج الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح عن القانون سنة 2015، وحظر كافة نشاطاتها، بما في ذلك 19 جمعية ومؤسسة تابعة لها.

وفي أجواء ترعى فيها الحكومة الإسرائيلية "الروح اليهودية" بشكل عنصري على خلفيات قومية أو دينية أو تراثية، سعت وزيرة "العدل" أيليت شاكيد Ayelet Shaked لإعداد مجموعة قوانين تبرز هوية "إسرائيل" وجوهرها التراثي اليهودي. وبعد أن وصلت مسألة القومية اليهودية" أو "يهودية الدولة" إلى الكنيست عدة مرات، صادقت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست سنة 2017 على مشروع قانون القومية؛ ومفاده أن حقّ تقرير المصير في "إسرائيل" يقتصر فقط على "الشعب اليهودي"، وأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، مع سحب العربية كلغة رسمية، بمعنى أنه يعطي مزايا خاصة لليهود، بما يجعله قانوناً عنصرياً. وتمّ إقرار الكنيست لقانون "القومية اليهودية The Nation State basic law" في 2018/7/19، واتخذ صفة قوانين الأساس المماثلة للقوانين الدستورية.

وفي شباط/ فبراير 2017 أعطى الكنيست الغطاء القانوني لمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة، وبالتالي شرعنة البؤر الاستيطانية. وصادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على قانون منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في 2017/3/8. كما أقر الكنيست في 2017/4/5 قانوناً يسمح بتسريع عمليات هدم المنازل العربية بذريعة البناء غير المرخص دون الرجوع إلى الإجراءات القضائية. كما تم تشريع قانون "الإقصاء" في تموز/ يوليو 2017 الذي يسمح بإلغاء العضوية من الكنيست لمن تُوجه له تُهم بالتحريض على العنف، والكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل".

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد سعت جهات إسرائيلية للضغط لفرض "النشيد الوطني الإسرائيلي" (الهاتكفا *Hatikvah*) على المدارس العربية في فلسطين المحتلة 1948؛ كما صدرت فتاوى عن حاخامات كبار تجيز قتل الفلسطينيين الذي يحملون أدوات حادة (كالسكاكين).

وقد لاحقت اتهامات الفساد عدداً من أبرز أعضاء النخبة الإسرائيلية أمثال موشيه كتساف الذي كان رئيساً لـ"إسرائيل" في الفترة 2000–2007، والذي حُكم عليه بالسجن سبع سنين قضى منها خمساً (2011–2016) على خلفيه إدانته بتهم الاغتصاب والتحرش الجنسي. ورئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت (2006–2008)، وحُكم عليه بالسجن 19 شهراً بتهمة الاحتيال وخيانة الأمانة وعرقلة سير العدالة،

كما أُدين أولمرت في سنتي 2012 و2015 بأخذ الرِشا. ويواجه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو اتهامات بالفساد، اتخذت شكلاً رسمياً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مما يمثِّل عنصر قلق وتهديد لمستقبل نتنياهو السياسي.

المؤشرات السكانية:

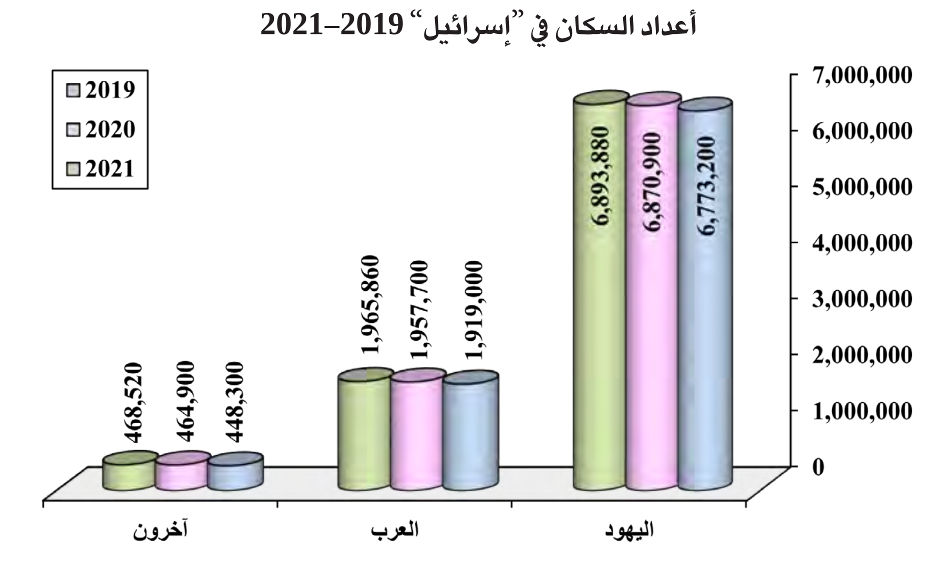
قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2020 بنحو 9 ملايين و294 ألف نسمة، بينهم 6 ملايين و871 ألف يهودي، أي ما نسبته 74% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2020 بنحو مليون و958 ألف، أي ما نسبته 21.1% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (368 ألفاً تقريباً[98]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو مليون و565 ألف سنة 2020، أي نحو 16.8% من السكان. وفي سنة 2019 بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 1.6%، بينما بلغ في الوسط العربي 2.2%.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2018–2021[99]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,293,500	6,870,900	1,957,700	464,900
2021*	9,328,260	6,893,880	1,965,860	468,520

* أعداد سنة 2021 هي بناء على معدل الأشهر الخمس الأولى من السنة حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2021



وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 33,247 مهاجراً و19,676 مهاجراً في سنتي 2019 و2020 على التوالي. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2012–2020، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع.

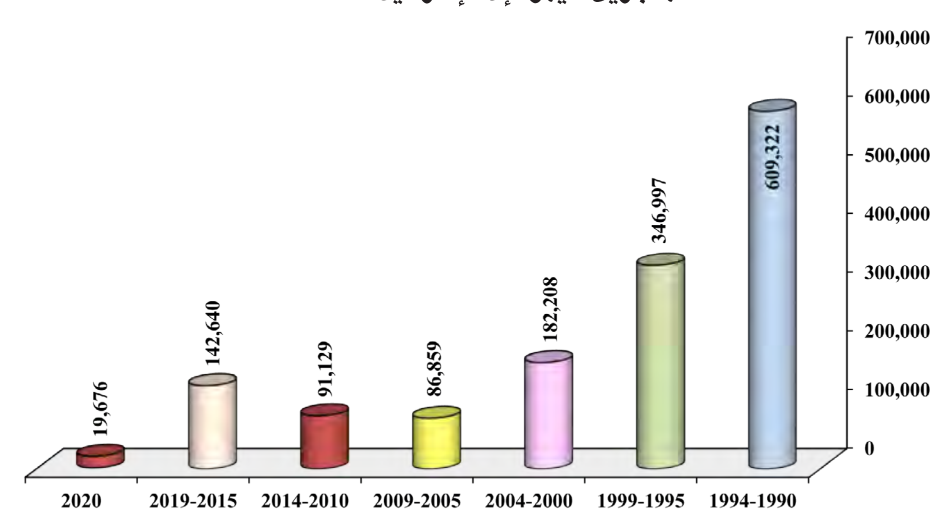
أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2020[100]

السنة	1990–1994	1995–1999	2000–2004	2005–2009
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2010–2014	2015–2019	2020	المجموع الكلي
العدد	91,129	142,640	19,676	**1,478,831**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا سنة 2020.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2020



ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 14 مليون و707 آلاف نسمة سنة 2019، يعيش 81.2% منهم في الولايات المتحدة و"إسرائيل"[101]. في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط؛ وتفشي الثقافة الغربية المرتبطة بالمنفعة واللذة والأنانية.

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لسنة 2020 ما مجموعه 1,386.8 مليار شيكل (نحو 404 مليارات دولار) مقارنة بـ 1,406.7 مليار شيكل (نحو 395 مليار دولار) سنة 2019، وبانخفاض مقداره 1.4%، وهو انخفاض مرتبط أساساً بانتشار جائحة كورونا COVID–19 وانعكاساته على الاقتصاد الإسرائيلي والعالمي. وبلغ

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 150,474 شيكل (43,784 دولار) سنة 2020، مقارنة بـ155,437 شيكل (43,609 دولار) سنة 2019[102].

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2019 نحو 554.7 مليار شيكل (155.6 مليار دولار)، مقارنة بـ 506.87 مليار شيكل (نحو 140.9 مليار دولار) سنة 2018. أما المصروفات العامة المعدلة لميزانية سنة 2019 فكانت 572.345 مليار شيكل (نحو 160.6 مليار دولار). بينما بلغت إيراداتها العامة 512.1 مليار شيكل لسنة 2019 (نحو 143.7 مليار دولار)، مقارنة بـ 468.5 مليار شيكل سنة 2018 (نحو 130.2 مليار دولار). أما الإيرادات العامة المعدلة لميزانية سنة 2019 فكانت 503.66 مليار شيكل (نحو 142 مليار دولار)[103]. وانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 14.3%، والواردات الإسرائيلية بنسبة 10% سنة 2020[104].

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2017–2020 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[105]

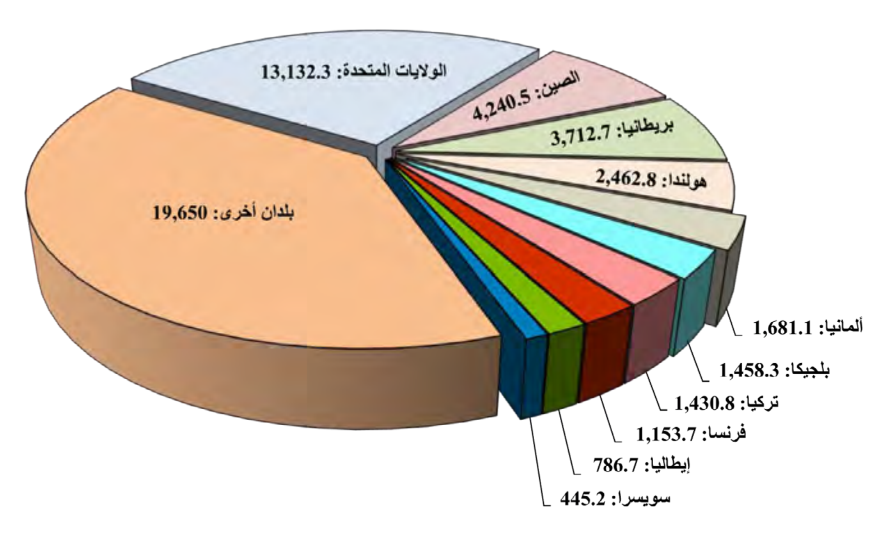
السنة	2017	2018	2019	2020
الصادرات	61,151.5	61,951.4	58,508.1	50,154.1
الواردات	69,144.7	76,610.7	76,784.9	69,270.3

وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2020 نحو 13.132 مليار دولار (26.2% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.05 مليارات دولار (11.6% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما تقدمت ألمانيا إلى المركز الثالث، وتراجعت بريطانيا إلى المركز الرابع.

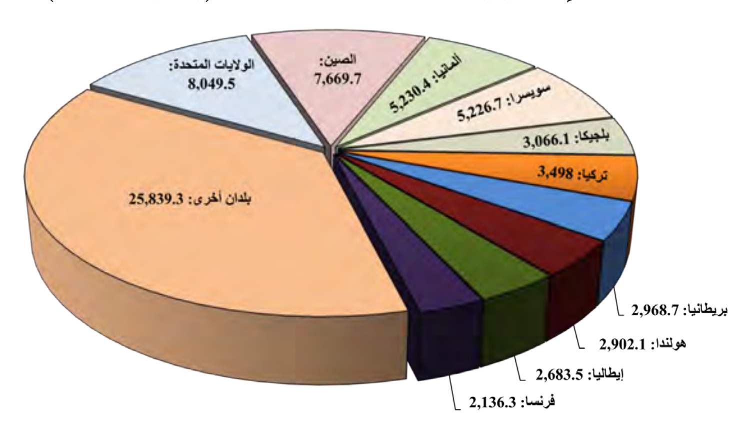
الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2019–2020 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[106]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
الولايات المتحدة	21,181.8	27,652.3	13,132.3	15,964.2	8,049.5	11,688.1
الصين	11,910.2	11,220.4	4,240.5	4,422.1	7,669.7	6,798.3
ألمانيا	6,911.5	7,303.2	1,681.1	1,671.8	5,230.4	5,631.4
بريطانيا	6,681.4	8,027.3	3,712.7	4,992.4	2,968.7	3,034.9
سويسرا	5,671.9	6,711.1	445.2	1,085.4	5,226.7	5,625.7
هولندا	5,364.9	5,073.9	2,462.8	2,176.2	2,902.1	2,897.7
تركيا	4,928.8	4,965.6	1,430.8	1,757.6	3,498	3,208
بلجيكا	4,524.4	5,234.2	1,458.3	1,636.9	3,066.1	3,597.3
إيطاليا	3,470.2	3,755.6	786.7	949.5	2,683.5	2,806.1
فرنسا	3,290	3,618.5	1,153.7	1,542.6	2,136.3	2,075.9
بلدان أخرى	45,489.3	51,730.9	19,650	22,309.4	25,839.3	29,421.5
المجموع العام	**119,424.4**	**135,293**	**50,154.1**	**58,508.1**	**69,270.3**	**76,784.9**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2020 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2020 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدله السنوي منذ 1979 وحتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار. غير أنه ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، ومن بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2020 ما مجموعه 142.09 مليار دولار.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2020 (بالمليون دولار)[107]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	المجموع
مجموع المساعدات	29,374.7	30,877.9	3,800	3,800	**142,092.3**

المؤشرات العسكرية:

وفي الجانب العسكري ازدادت المخاوف الإسرائيلية من المستقبل خلال سنتي 2012 و2013 بفعل تطورات "الربيع العربي"، التي حملت مخاطر أكبر مع ظهور أنظمة تعبر عن إرادة شعوبها؛ بالتوازي مع تصاعد تهديد منظمات المقاومة، التي أصبحت تمتلك قدرات عسكرية متزايدة نسبياً، إضافة إلى تزايد تهديد الحرب الإلكترونية، التي صنّفها الجيش الإسرائيلي كساحة "قتال خامسة"، تضاف للساحات البرية والبحرية والجوية والفضاء. إلا أن الموجة المرتدة، وغرق الأنظمة في مشاكلها وصراعاتها الداخلية، أعطى شعوراً بالارتياح لدى العسكريين الصهاينة.

وبالرغم من التقديرات العسكرية الإسرائيلية التي تشعر بالاطمئنان إلى التفوق النوعي الإسرائيلي على القوى والجيوش الرسمية في المنطقة، وعدم وجود تحديات حقيقية من الأنظمة العربية، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أعطت تقديرات في السنوات التالية بتزايد المخاطر التي يواجهها الكيان الإسرائيلي، سواء من جهة غزة أم من الجبهة الشمالية (سورية ولبنان)؛ خصوصاً بسبب تطور قدرات المقاومة الصاروخية، و"السيبرانية Cyber attack"، وإمكانات استخدام الطائرات المسيرة... وقد عبرت التقارير والنقاشات في مؤتمرات هرتسليا Herzliya Conference عن هذه المخاوف. ولذلك، فقد تكرس عنصر "الدفاع" كبعد مهم في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي.

وتركز الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة. وبحسب التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل المخاطر الخارجية في إيران وحزب الله وحماس؛ وفي الوقت نفسه، تجد نفسها في بيئة رسمية عربية متعاونة أمنياً، أو لا تحمل مخاطر حقيقية عليها.

وبعد انتهاء خطة جدعون متعددة السنوات Gideon Plan (2016–2020)، التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، تبنى الجيش الإسرائيلي خطة العمل العسكرية الجديدة متعددة السنوات التي بلورها رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي Aviv Kochavi، وأطلق عليها اسم (زخم أو قوة دافعة) "تنوفاه Tnufa"، لتحلَّ مكان خطة جدعون، ويرتكز معيار النصر في هذه الخطة على إحداث خسائر بشرية كبيرة في صفوف "العدو".



• غادي أيزنكوت

• أفيف كوخافي

وقد تمت المصادقة الإسرائيلية على تقليص الخدمة العسكرية الإلزامية أربعة أشهر، لتصبح 32 شهراً بدلاً من 36 شهراً. وتابعت "إسرائيل" تطوير المنظومات المضادة للصواريخ، وخصوصاً السهم، والقبة الحديدية، والعصا السحرية Magic Wand، ونظام الليزر "درع السماء" أو سكاي شيلد SkyShield.

بلغ عدد أفراد الجيش الإسرائيلي في سنة 2021 نحو 635 ألف جندي، بينهم 170 ألف جندي في الخدمة الفعلية، و465 ألف جندي في الاحتياط[108]؛ وهو احتياط فعَّال قادر على أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في الجيش تزايد نفوذ التيار اليميني المتدين حتى في الرتب العليا.

وقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية نحو 20.17 مليار دولار لسنة 2018، وهي الميزانية ذاتها بالدولار تقريباً لسنة 2019[109]؛ ولا يبعد المعدل العام للميزانية العسكرية في السنوات التالية عن ذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً كبيراً من مردود المبيعات العسكرية الإسرائيلية السنوية بات يدخل، منذ سنوات، إلى ميزانية الدفاع من غير أن يُعلن عنها. بمعنى أن الصرف الفعلي للميزانية العسكرية، قد يزيد بنحو مليارين إلى أربعة مليارات دولار عن الميزانية المعلنة؛ مع احتمال وجود بنود سرية أخرى للصرف غير معلن عنها.

أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد وصلت إلى 8.3 مليار دولار في سنة 2020، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ثاني أعلى رقم مبيعات على الإطلاق بعد سنة 2017، حيث بلغت صادرات الأسلحة 9.2 مليار دولار[110]. وتعد "إسرائيل" إحدى أكبر مصدري السلاح في العالم؛ حيث تراوحت مرتبتها بين السادسة إلى الثامنة عالمياً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. بينما ترفعها بعض التقديرات غير الرسمية إلى المرتبة الرابعة أحياناً (وفق تقديرات سنة 2015 مثلاً)، خصوصاً عند الوضع بعين الاعتبار تجارة السلاح الخفية التي تمارسها "إسرائيل"[111].

وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، فإنه فشل في عدوانه على قطاع غزة في معركة "حجارة السّجيل" 2012، وفي معركة "العصف المأكول" 2014، وفي معركة "سيف القدس" 2021، وقدمت حماس وقوى المقاومة أداء بطولياً، أفشل الخطط الإسرائيلية، وشكّل حالة ردع لا يُستهان بها، بالرغم من محدودية الإمكانات، وجعل كافة مناطق التواجد الصهيوني في مجال ضربات صواريخ المقاومة.

الوضع الاستراتيجي:

دخل الكيان الصهيوني العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين وهو يشعر بحالة من الزهو والعلو الكبير، لشعوره بالوصول إلى أفضل حالاته الاستراتيجية منذ تأسيسه؛ وتتلخص أبرز منجزاته الاستراتيجية أنه:

1. أصبح التجمع الأكبر ليهود العالم، وهو هدف صهيوني مركزي، حيث يحوي نحو 47% من يهود العالم.
2. يتمتع بوضع عسكري متفوق مقارنة بالبلاد العربية ودول الشرق الأوسط، وتسليح نووي متقدم، ويصنف جيشه الآن ضمن أقوى جيوش العالم.
3. يتمتع بوضع اقتصادي متقدم يوازي أقرانه في الغرب الأوروبي، وهو ما مكّنه من إيجاد بيئة جاذبة للاستيطان اليهودي.
4. يتمتع بتفوق صناعي وعلمي وتكنولوجي في المجالات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة Hi–Tech، وهو يُعدُّ من بين البلدان الأولى في العالم في هذه المجالات.
5. يتمتع بدعم دولي ونفوذ عالمي غير مسبوق، حيث تمكن الكيان الإسرائيلي من فرض نفسه (بدعم غربي أمريكي) في البيئة الدولية، وعزز من دائرة "شرعيته" وعلاقاته السياسية خصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو ومسار التسوية العربي الفلسطيني معه.
6. نجح في إدارة مسار التسوية السلمية وفي توظيف اتفاقيات التسوية، وخصوصاً اتفاقيات أوسلو مع الجانب الفلسطيني، لصالحه. فقامت عشرات الدول بعمل علاقات سياسية مع "إسرائيل"، وتمكّنت "إسرائيل" من تحييد القوى العربية الأساسية من دائرة الصراع، كما تمكّنت من تحييد جزء كبير من القوى الفلسطينية التي التزمت بمسار التسوية.
7. نجح في تقزيم المشروع الوطني الفلسطيني وتحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة وظيفية.
8. نجح في اختراق البيئة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الرسمية المعلنة وغير المعلنة مع البلدان العربية والإسلامية.

في المقابل، يتعرض الكيان الإسرائيلي إلى عدد من التحديات والمخاطر، التي يمكن أن تتطور إلى "تهديد وجودي" في المستقبل الوسيط والبعيد، أبرزها:

1. صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتنامي أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، لدرجة تتجاوز أعداد اليهود.
2. تنامي قوة المقاومة الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، وأداءها العسكري البطولي، وتهديد صواريخها لكافة مناطق التواجد الصهيوني.
3. استمرار البيئة الشعبية العربية والإسلامية المعادية لـ"إسرائيل"، ورفض الشعوب للتطبيع معها.
4. أزمة مسار التسوية السلمية، ووصوله إلى طريق مسدود، وتراجع قدرة الصهاينة على استخدامه غطاء لسياساتهم ولبرامج التهويد والاستيطان؛ وعودة بروز المقاومة المسلحة كطريق صحيح لتحرير فلسطين.
5. استمرار المخاطر الخارجية على الكيان الإسرائيلي، بما في ذلك احتمالات عودة موجة جديدة من الثورات في المنطقة، وإمكانية تصاعد قوى المقاومة في المحيط الجغرافي لفلسطين، و"الخطر الإيراني".
6. أزمات المجتمع الصهيوني: فثمة شروخاً دينية واجتماعية في البيئة الصهيونية يمكن أن تتسع. وثمة فروقات حقيقية متعلقة بالأصول الشرقية والغربية لليهود، وبالانتماء والالتزام الديني أو العلماني. بالإضافة إلى تفشي مظاهر الفساد والانحلال والرغبة في حياة الرفاهية والمتعة، وتراجع نوعية "المقاتل" الإسرائيلي، واندثار "جيل التأسيس".
7. محافظة فلسطينيي الخارج على هويتهم الوطنية، وبقاء أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي الخارج مقيمين في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين المحتلة، واستمرار تطلعهم للعودة والتحرير، وبالتالي بقاء قضية فلسطين حيّةً في نفوس الشعب الفلسطيني.
8. بالرغم من النفوذ الإسرائيلي الدولي الواسع، إلا أن ثمة اتجاهات شعبية متزايدة على مستوى عالمي تتعاطف مع الحق الفلسطيني، ويزداد الشعور العالمي بالضيق من "إسرائيل" باعتبارها "دولة" تضع نفسها فوق القانون. مع تصاعد أنشطة مقاطعة "إسرائيل" وبضائعها على مستوى عالمي.

وبشكل عام، فإن المشروع الصهيوني يحمل بذور أزماته في ذاته؛ فلن يبقى الإسرائيليون أقوياء إلى الأبد، كما لن يبقى أصحاب الحق ضعفاء إلى الأبد. كما أنه في حالة أي تغيير في الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين إلى أنظمة وطنية وإسلامية داعمة للقضية الفلسطينية ومُتبنِّية للمقاومة المسلحة، قد يؤدي إلى تحول خطير في الفضاء الاستراتيجي المحيط بفلسطين لصالح قوى المقاومة، وربما إلى تغيير في موازين القوى على المستوى المتوسط والبعيد. ومن ناحية أخرى، لا توجد ضمانات على بقاء الدعم الأمريكي الغربي غير المشروط إلى ما لا نهاية؛ خصوصاً إذا تمكنت البلاد العربية والإسلامية من توظيف شبكة المصالح الغربية الضخمة في المنطقة لصالحها.



• مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي



• إسرائيليون من أصل إثيوبي يتظاهرون ضدّ العنصرية في تل أبيب، 2015/5/18

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf

[2] بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنة 2020 والتي تقدر بـ 2.4%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020**.

[4] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1، انظر: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_sep_2019_final1.pdf

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020**.

[6] انظر: المرجع نفسه.

[7] انظر: المرجع نفسه.

[8] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛ وباللغة الإنجليزية، انظر:
https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[9] للمزيد انظر: وكالة شهاب للأنباء، 2018/1/27، انظر: https://shehabnews.com؛ و**الشرق الأوسط**، 2018/1/28؛ وعرب 48، 2018/9/2؛ وموقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2018/12/17. كما يمكن مشاهدة فيديو لعباس عن التنسيق الأمني على موقع فيسبوك، انظر: https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/videos/293870234669332؛ وانظر أيضاً:
site of Ynetnews, 2/9/2018.

[10] *The Jerusalem Post*, 6/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Shin-Bet-head-We-thwarted-480-terror-attacks-in-past-year-571165

[11] قدس برس، 2018/5/3.

[12] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين للسنوات 2016–2019، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 110؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 216؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 207؛ والشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنة 2020، انظر: 2020: 43 شهيداً والاحتلال يهدم نحو ألف مبنى ويستولي على آلاف الدونمات، عرب 48، 2021/1/4.

أما بالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين فقد تمّ استخلاص الأرقام بناء على تقارير الشاباك خلال الفترة 2012–2020، انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، في: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛ وباللغة الإنجليزية، في:
https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[13] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2016–2020، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في:
http://www.addameer.org/ar/statistics

[14] حول معركة حجارة السجيل، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 100.

[15] حول معركة العصف المأكول، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014–2015**، ص 116–117.

[16] حول انتفاضة القدس 2015–2017، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016–2017**، ص 209–211.

[17] حول هبَّة باب الأسباط، انظر: محسن محمد صالح، **المرجع نفسه**، ص 211–214.

[18] حول هبَّة باب الرحمة، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018–2019**، ص 136–138.

[19] حول مسيرات العودة وكسر الحصار، انظر: محسن محمد صالح، **المرجع نفسه**، ص 199–200.

[20] حول معركة سيف القدس 2021، انظر: محسن محمد صالح وباسم جلال القاسم (محرران)، **معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً 10–21 أيار/ مايو 2021**، ملف معلومات 28 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021).

[21] الجزيرة.نت، 2012/2/6.

[22] **الأيام**، 2013/4/14.

[23] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/4/23، انظر: http://www.alray.ps/ar؛ وموقع فلسطين أون لاين، 2014/5/20، انظر: http://www.felesteen.ps؛ ووفا، 2014/6/2.

[24] وفا، 2016/4/3؛ وجريدة **القدس**، القدس، 2016/4/5.

[25] **الأيام**، وفلسطين أون لاين، 2016/12/13.

[26] **الحياة**، 2016/10/22.

[27] موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2016/10/22، انظر: http://www.alqudslana.org؛ وموقع سرايا القدس، 22–2016/10/24، انظر: https://www.saraya.ps

[28] فلسطين أون لاين، 2017/3/21.

[29] **القدس**، 2017/4/27.

[30] المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/5/7؛ وموقع حركة حماس، 13 و2017/4/30؛ ووكالة سما الإخبارية، 2017/5/31، انظر: http://www.samanews.com/ar؛ وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/6/10؛ و**الحياة**، و**الأيام**، 2017/7/5.

[31] للمزيد انظر: **القدس**، 2017/9/15؛ وموقع حركة حماس، 2017/9/17؛ ورويترز، 2017/10/4.

[32] **الحياة**، 2017/10/3؛ ووفا، 2 و2017/10/3.

[33] موقع حركة حماس، ووفا، 2017/10/12.

[34] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 51–52.

[35] الجزيرة.نت، 2017/11/22.

[36] قدس برس، 2018/3/29.

[37] الجزيرة.نت، 2018/4/28.

[38] وفا، 2018/3/19؛ وموقع 24 الإخباري، 2018/3/13، انظر: https://24.ae؛ ووفا، 2018/3/13؛ وموقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2018/3/13، انظر: http://www.plo.ps

[39] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/3/2.

[40] الجزيرة.نت، 2017/11/26؛ ومقابلة أجراها تلفزيون فلسطين مع الرئيس محمود عباس في 2018/10/23، موقع اليوتيوب، 2018/10/24؛ ومقابلة مع حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، برنامج الملف اليوم، تلفزيون فلسطين، موقع اليوتيوب، 2017/10/16، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=gmWP_EPeXeU؛ وموقع شبكة راية الإعلامية، 2018/8/2، انظر: https://www.raya.ps

[41] الرئيس يكلف محمد اشتية بتشكيل حكومة جديدة، وفا، 2019/3/10، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5so7yca851049918576a5so7yc

[42] نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل التشريعي وإجراء الانتخابات، وفا، 2018/12/24، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2cP5dxa844831164474a2cP5dx

[43] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2019/7/18، انظر: http://www.alaraby.co.uk/portal

[44] وفا، 2020/5/19.

[45] وكالة الأناضول للأنباء، 2020/7/2، انظر: http://aa.com.tr/ar

[46] وفا، 2020/9/3.

[47] عربي 21، 2020/9/3.

[48] عربي 21، 2020/11/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2020/11/25.

[49] عرب 48، 2020/11/17.

[50] الجزيرة.نت، 2021/1/4.

[51] الجزيرة.نت، 2021/1/15.

[52] **الشرق الأوسط**، 2021/2/18.

[53] الأناضول للأنباء، 2021/4/1.

[54] عربي 21، 2021/4/29.

[55] **الأيام**، 2012/10/22.

[56] الأناضول للأنباء، 2012/9/3.

[57] موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2012/10/23، انظر: http://moheet.com؛ وموقع الكاشف نيوز، 2012/10/27، انظر: http://elkashif.net

[58] **القدس العربي**، 2016/8/30.

[59] وكالة فلسطين اليوم، 2016/9/5، انظر: http://paltoday.ps/ar

[60] فلسطين اليوم، 2017/9/5؛ وانظر أيضاً: **الحياة الجديدة**، 2017/9/8.

[61] لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين و**العربي الجديد**، 2017/5/14؛ و**الحياة**، 2017/5/15.

[62] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/3/6؛ **الحياة الجديدة**، 2015/3/7.

[63] Keeping ISIS Out of Palestine, site of Defense News, 18/1/2016, http://www.defensenews.com/story/defense/international/mideast-africa/2016/01/18/keeping-isis-out-palestine/78939962

[64] مسؤولون: وقف التنسيق الأمني لا زال مستمراً بأمر من الرئيس عباس واستئنافه بشروط، سما، 2017/7/29.

[65] قدس برس، 2018/5/3.

[66] موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2015/9/2، انظر: http://hamas.ps/ar/post/3430/؛ والجزيرة.نت، 2015/9/8؛ ومعا، 2015/9/3، انظر: https://www.maannews.net/default.aspx

[67] دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3763؛ ونص كلمة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية حول عقد المجلس الوطني بدون توافق، موقع حركة حماس، 2018/4/30، انظر: http://hamas.ps/ar/post/9077؛ ومقابلة مع داود شهاب القيادي في الجهاد الإسلامي، قناة الغد الفضائية، يوتيوب، 2018/4/28؛ و بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول أسباب عدم مشاركتها في دورة المجلس الوطني، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/4/28، انظر: https://pflp.ps/post/17053

68 بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة عقد دورة المجلس المركزي، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/8/15، انظر: https://pflp.ps/post/17591؛ وبيان صحفي تعقيباً على انعقاد المجلس المركزي الانفصالي غداً، موقع حركة حماس، 2018/10/27، انظر: https://hamas.ps/ar/post/9818

69 وفا، 2018/5/4.

70 قرارات المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثالثة والعشرون، وفا، انظر:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

71 موقع حركة حماس، 2017/5/1.

72 موقع أمد للإعلام، 2013/12/10، انظر: https://www.amad.ps/ar؛ و**القدس**، 2014/1/17، انظر: http://www.alquds.com/news/article/view/id/483736

73 المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/29، انظر: https://www.palinfo.com/241461

74 معا، 2018/9/27؛ وبيان: إعلان نتائج الانتخابات الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2018/9/28، انظر: https://jehad.ps//post/344؛ وصحيفة **الأخبار**، بيروت، 2018/9/28.

75 المكتب الإعلامي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، 2019/11/9.

76 معا، 2021/6/29.

77 حول هذه الاستطلاعات، انظر موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في:
https://www.pcpsr.org/ar

78 انظر: رفيق النتشة وإسماعيل ياغي، **تاريخ مدينة القدس**، ص 94؛ وهنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، ص 45.

79 انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 522.

80 See Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2021* (Jerusalem: The Jerusalem Institute for Policy Research, 2021),
https://jerusaleminstitute.org.il/en/publications/jerusalem-facts-and-trends-2021/

81 حول هذه الفترة عن تهويد القدس انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 521–527؛ وإبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها،" ص 544–568؛ و**الدستور**، 1997/6/18.

82 هناك الكثير من المصادر التي تحدثت عن عمليات تهويد منطقة الأقصى والحفريات تحته والاعتداءات عليه، انظر حول الفقرتين السابقتين مثلاً في: إبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها،" ص 564–568؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص523–533؛ والأخبار اليومية مثلاً في: **الخليج**، 2000/2/13، و2000/7/27، و2000/9/9، و8 و2001/1/17؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2000/3/23، و2 و2000/4/6.

83 BBC, 3/12/1999, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/548443.stm
غطت الجرائد اليومية تلك الأحداث، انظر الأخبار في الأيام التالية للأحداث مثلاً في: جريدتي **الرأي والدستور**.

84 حول القدس في الأمم المتحدة انظر مثلاً: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 3، ص 548–553.

85 الجزيرة.نت، 2017/12/6؛ وموقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2017/12/6، في:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42259399

86 انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 135–154.

87 انظر: بي بي سي، 2017/3/8، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast–39207478؛ وموقع سي أن أن بالعربية، 2017/3/8، في:
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/03/08/israel-limit-mosques-calls-prayer

88 الجزيرة.نت، 2017/7/26.

89 *Haaretz*, 20/10/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-put-off-evacuation-of-contested-west-bank-village-khan-al-ahamar-until-fur-1.6574803

90 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.
91 انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.
92 مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/14.
93 انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، ص 272.
94 عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22–2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 11.
95 قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، **تقرير حال القدس السنوي 2020: قراءة في مسار الأحداث والمآلات** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2021)، في:
https://alquds-city.com/userfiles/all/Hal_Alquds_2020.pdf
96 مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/3/19.
97 Elections for the Knesset, site of The Knesset,
https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx
98 تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2019 نحو 358.8 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.6% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2020 نحو 368 ألفاً. انظر:
CBS, Statistical Abstract of Israel 2020, no. 71, table 2.14,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf
99 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0621/b1.pdf
100 For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2021, see CBS,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/e2.pdf
101 Sergio DellaPergola, "World Jewish Population, 2019," in Arnold Dashefsky and Ira M. Sheskin (eds.), *The American Jewish Year Book, 2019* (Switzerland: Springer, 2019), vol. 119, pp. 263–353, https://www.jewishdatabank.org/content/upload/bjdb/2019_World_Jewish_Population_(AJYB,_DellaPergola)_DataBank_Final.pdf
102 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/f1.pdf
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.5643 كمعدل لسنة 2019، و3.4367 كمعدل لسنة 2020، وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي.
103 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25shnatongeneralgovernmentsector/st25_04x.pdf; and https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03x.pdf
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.597 كمعدل لسنة 2018، وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي.
104 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf
105 For 2017–2018, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf
For 2019–2020, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf
106 CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0721/h8.pdf
107 بالنسبة للسنوات 1949–2018، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 256–257. أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر:
Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Services (CRS), 16/11/2020, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf
108 2021 Israel Military Strength, site of Globalfirepower.com,
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel



[109] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernment sector/st25_04x.pdf

[110] The Times of Israel, 1/6/2021, https://www.timesofisrael.com/israels-military-exports-hit-8-3-billion-in-2020-second-highest-ever-total

[111] انظر مثلاً: العالم الخفي لتجارة السلاح الإسرائيلية، موقع سبوتنيك عربي، 2015/9/9، في:
https://arabic.sputniknews.com/opinion/201509091015551834

الخاتمة

أرض فلسطين أرض مقدسة مباركة، وهي أرض عربية مسلمة ضحى أبناؤها تضحيات جساماً في سبيل المحافظة عليها وفي سبيل تحريرها، غير أن المشروع الصهيوني المدعوم بالقوى الكبرى كان أكبر من طاقاتهم وإمكاناتهم.

إن المقاومة الفلسطينية المعاصرة (م.ت.ف، والعمل الفدائي الفلسطيني) التي تولت قيادة الساحة الفلسطينية، قد قدمت هي الأخرى تضحيات كبيرة، وكرست الهوية الوطنية الفلسطينية، ولقيت اعتراف معظم دول العالم، غير أنها عانت من جوانب أضعفت أداءها وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن ذلك:

1. إشكالية المنهج: حيث تميز خطها بأنه خط علماني، راوح بين دوائر الوطنية والقومية واليسارية. ولم يستند إلى المنهج الإسلامي الأقدر على استنهاض طاقات الأمة وتوحيدها وتجنيدها ضدّ الصهيونية وحلفائها. وظلّ منهج م.ت.ف ينزع دائماً للاستجابة للضغوط "ومتطلبات المرحلة"، والسعي للبقاء في دائرة الضوء، حتى ولو على حساب المبادئ والثوابت والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. مما أدى إلى "تقزيم" المطالب السياسية الفلسطينية مع الزمن... . فمن تحرير فلسطين وإخراج الغاصبين، إلى الدولة الديموقراطية التي تشمل العرب والصهاينة المعتدين، إلى القبول "بحقّ" الصهاينة في 77% من أرض فلسطين، إلى الموافقة على حكم ذاتي في الضفة والقطاع حسب اتفاق أوسلو... .
2. إشكالية القيادة: افتقدت القيادة السياسية الفلسطينية التجانس، وعانت من تباين أهدافها، ومراعاة أطراف عربية ودولية على حساب أولويات القضية. ولم تحترم القيادة العمل المؤسسي. وتمكن زعيم فتح والمنظمة من جمع كلّ الصلاحيات الممكنة بيده، وأمسك بعصبي القرار السياسي والإنفاق المالي، بالإضافة إلى التحكُّم بالأجهزة الأمنية والعسكرية، مما جعل العمل الفلسطيني مرتبطاً بمبادرة "الزعيم" وقراره. وقد أسهم ذلك في نمو الشِّلل والمحسوبيات، وتفكيك البناء الداخلي للثورة الفلسطينية، وخروج الكثير من الكفاءات والقيادات وتحييدها.
3. إشكالية المؤسسات: أضعف أداء القيادة الفلسطينية العمل المؤسسي الفلسطيني، فقد أُفرغ المجلس الوطني الفلسطيني من محتواه، ولم يتمكن من أداء دوره في المراقبة

والمحاسبة، وتراجع دور منظمة التحرير التي وُضعت في "غرفة الإنعاش". وأغلقت قيادة المنظمة والسلطة الباب في وجه مشاركة حقيقية فاعلة لقوى أساسية في الساحة الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وبما يعكس أوزانها الشعبية. كما تم استبعاد فلسطينيي الشتات عن ممارسة أدوار تمثيلية وفعالة في العمل المؤسسي الرسمي الفلسطيني. في الوقت نفسه، تضخم دور السلطة الفلسطينية التي وجدت نفسها هي الأخرى مرتهنة للقرارات والضغوط الإسرائيلية الأمريكية. كما ضعفت أو اندثرت أدوار مؤسسات مهمة في المنظمة كالصندوق القومي ومركز الأبحاث، ومؤسسات رعاية الشهداء، وصامد، ودائرة التخطيط... . ومع الزمن انحصرت دائرة العمل الفلسطيني في حفنة من الناس، جعلوا لأنفسهم حقّ تقرير مصير قضية هي أخطر قضية تواجه العالم العربي والإسلامي في الواقع المعاصر.

4. أدّى انضمام منظمة التحرير إلى مسار التسوية السلمية واتفاقات أوسلو إلى تكريس حالة من الانقسام الفلسطيني بين مسار التسوية ومسار المقاومة؛ وإلى قيام أجهزة السلطة الفلسطينية بمطاردة العمل المقاوم. وهو ما أدى إلى إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، كما أفسح المجال للعدو الصهيوني للاستفادة من غطاء التسوية في تكريس احتلاله وتهويد الأرض والإنسان.

5. تعرضت عملية صناعة "القرار الوطني الفلسطيني المستقل" إلى أزمة كبيرة، بغياب فصائل كبيرة عن البنية المؤسسية الرسمية التشريعية والتنفيذية؛ وبإصرار قيادة المنظمة على عقد اجتماعاتها، واجتماعات المجلس الوطني والمجلس المركزي، تحت الاحتلال.

6. عانت الثورة الفلسطينية بشدة من أشقائها العرب "الألداء"، واستنزفت دماء وجهوداً هائلة في صراعها مع الأنظمة التي حاولت "ترويضها"، وضبطها أو التحدث باسمها أو القفز فوقها... . وقد أسهم ذلك في إضعاف هذه الثورة، وتبديد طاقاتها، ومنعها من العمل المسلح من الخارج، وبالتالي حصر نشاطها في دائرة "الممكن السياسي".

من جهة أُخرى، قام التيار الإسلامي، الذي يمثل نبض هذه الأمة، وأملها القادم بإذن الله، بأدوار جهادية لا تُنكَر في مواجهة المشروع الصهيوني والقوى الاستعمارية. لكنه عانى من محاولات سحق واقتلاع وتشويه وتحييد، فلسطينياً وعربياً ودولياً. غير أنه مطالب في الوقت نفسه بـ:

1. التحديدُ الدقيق لرؤيته المنهجية، المرحلية وبعيدة المدى، لكيفية مواجهة التحدي الصهيوني وتحرير فلسطين؛ وحسنُ قراءة الواقع وتعقيداته وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم رؤى وحلول واقعية، قادرة على استلهام النموذج الإسلامي واستنهاض الجماهير.
2. توسيع دائرة الصراع والتفاعل مع قضية فلسطين، بحيث تتكامل الدائرة الفلسطينية مع الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الإنسانية، وبحيث تتفاعل هذه الدوائر بشكل إيجابي ومتناسق. مع السعي لتوفير الأدوات والوسائل المكافئة لتحقيق ذلك.
3. تطوير مؤسساته التنظيمية والشورية، وكفاءات قياداته، والاستفادة بشكل أفضل من كفاءات الأمة وطاقاتها، وتحقيق عملية توريث سلسة وسليمة للأجيال القيادية الحالية والقادمة.
4. بذل المزيد من الجهود لحشد دعم المجتمع الدولي والهيئات الدولية ودعم الشعوب من مختلف الديانات والأعراق والجنسيات، من محبي السلام والحرية والعدالة.
5. الالتصاق أكثر بهموم الجماهير، والتعبير عن معاناتها وخدمتها، والتغلغل في أوساطها، وتحويل همّ مواجهة المشروع الصهيوني إلى همّ جماهيري يومي.
6. الإبقاء على جذوة المقاومة والجهاد، وصوت الحق الذي لا يتنازل عن فلسطين مهما كانت التضحيات.

إن أهل فلسطين والمسلمين متيقنون من نصر الله، ومن اقتلاع المشروع اليهودي الصهيوني مهما طال الزمن، فهذا وعد الله سبحانه في فواتح سورة الإسراء: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـࣳـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾، وهو بشرى نبيه ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي، فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود". وهو سنَّة الله سبحانه في الصراع بين الحق والباطل. وهو حصيلة جهاد أصحاب الحق في مواجهة أي مشروع يقوم على الظلم والغصب والقهر، ويسير عكس حركة التاريخ.

فهرست

(أ)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ي)

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، 2020.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.

17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.
21. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.
22. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017**، 2018.
23. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018**، 2019.
24. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2019**، 2020.
25. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2020**، 2021.

سلسلة أولست إنساناً:

26. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
27. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
28. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
29. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.

30. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
31. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
32. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
33. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
34. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
35. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
36. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
37. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
38. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

سلسلة ملف معلومات:

67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال**، ملف معلومات 23، 2017.

70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة الأونروا 2016–2018**، ملف معلومات 24، 2018.

71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قانون الدولة القومية اليهودية 2018**، ملف معلومات 25، 2018.

72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **انعكاس جائحة كورونا على الوضعَين الفلسطيني والإسرائيلي**، ملف معلومات 26، 2020.

73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1–2020/10/26**، ملف معلومات 27، 2020.

74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً (10–21 أيار/ مايو 2021)**، ملف معلومات 28، 2021.

75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور ملف المصالحة والانتخابات الفلسطينية 1 أيار/ مايو 2020 – 30 أيلول/ سبتمبر 2021**، ملف معلومات 29، 2021.

سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة:

76. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (1): دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعيقات**، 2016.

77. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (2): الصهيونية والغرب: من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، 2016.

78. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (3): حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل**، 2017.

79. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (4): حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير**، 2017.

80. حنين مراد، **دراسة علميَّة محكَّمة (5): هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011–2016): دراسة استطلاعية لأوضاع فلسطينيي سورية، المهاجرين إلى أوروبا**، 2017.

81. حمدي أحمد علي حسين، وأشرف عثمان بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (6): تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**،2017.

82. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (7): تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993: دراسة تحليلية**، 2018.

83. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (8): المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟: مسيرات العودة الكبرى نموذجاً**، 2018.

84. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (9): السلطة الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية**، 2018.

85. مأمون كيوان، **دراسة علميَّة محكَّمة (10): حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015–2019**، 2019.

86. فاطمة عيتاني، **دراسة علميَّة محكَّمة (11): الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية**، 2019.

87. باسم القاسم، **دراسة علميَّة محكَّمة (12): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018**، 2019.

88. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (13): النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية**، 2021.

89. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (14): تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، 2021.

كتب عامة:

90. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

91. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

92. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

93. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

94. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

95. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

96. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

97. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

98. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.

99. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.

100. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.

101. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.

102. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.

103. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.

104. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.

105. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.

106. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.

107. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.

108. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.

109. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.

110. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.

111. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.

112. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

113. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.

114. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.

115. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010، طبعة مزيدة ومنقحة ومصورة، 2020.

116. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.

117. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.

118. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.

119. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

120. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

121. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

122. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

123. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

124. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

125. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

126. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

127. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

128. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.

129. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

130. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

131. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

132. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

133. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

134. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

135. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

136. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

137. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

138. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

139. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

140. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

141. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

142. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

143. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

144. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

145. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً**، 2016.

146. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

147. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.

148. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

149. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

149. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

151. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(5) الأداء الإعلامي**، 2016.

152. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، **(6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تمّ جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

153. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيون: عين إسرائيل الثالثة**، 2016.

154. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

155. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، **2016**.

156. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

157. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

158. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

159. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

160. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

161. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

162. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

163. عبد الحكيم حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

164. غسان محمد دوعر، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968–1970**، 2018.

165. محمد أكرم بلعاوي وحسان عمران، **تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً**، 2019.

166. عزام عبد الستار شعث، **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)**، 2019.

167. شاكر الجوهري، **د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال**، 2019.

168. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، **رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2019.
169. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، 2019.
170. محسن محمد صالح، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني – قطاع غزة 1949–1967**، 2020.
171. إيمان أبو الخير، **اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 (1967–2019)**، 2020.
172. بلال ياسين، **د. موسى أبو مرزوق: في العمق: قراءة في الفكر الحركي والسياسي لأول رئيس مكتب سياسي لحركة حماس 1997–2017**، 2020.
173. سعيد محمد بشارات، **دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000–2019**، 2021.
174. شيرين طارق عيساوي، **المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام**، 2021.
175. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012، طبعة مزيدة ومنقحة، 2022.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

176. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
177. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
178. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
179. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
180. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.

181. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
182. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
183. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
184. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
185. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.
186. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2018–2019,* 2021.

Am I Not a Human? Book Series:

187. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
188. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
189. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
190. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
191. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
192. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.

193. Hasan Ibhais and Khaled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
194. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
195. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
196. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
197. Fatima Itani and Nitham ‘Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
198. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

199. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
200. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
201. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
202. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
203. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.

204. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip*: *Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
205. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
206. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
207. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.
208. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
209. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.
210. Mohsen Mohammad Saleh, *Basic Facts on The Palestine Issue*, 2021. (Updated and Illustrated Version)
211. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Muslim Brothers: Al-Tanzim al-Filastini – Gaza Strip 1949–1967*, 2021.

The Palestine Issue:
Historical Background and Contemporary Developments



هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب تقديم صورة شاملة عن القضية الفلسطينية من خلال استعراض خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة.

ويستعرض الكتاب، بأسلوب علمي موثق وبلغة سهلة، وبشكل مُركّز ومختصر، تاريخ فلسطين في عصورها الأولى مروراً بالعهد الإسلامي، وخلفيات نشوء المشروع الصهيوني، ومرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وقيام الكيان الإسرائيلي. ويدرس ظهور القضية الفلسطينية وتطورها، مسلطاً الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضاته وثوراته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ودور التيار الإسلامي الفلسطيني.

ويعطي الكتاب تركيزاً خاصاً على العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، ليتمكن القارئ الكريم من استجلاء الكثير من النقاط المتعلقة بالواقع المعاصر للقضية.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة تغطي الفترة حتى سنة 2021، كما يأتي مدعماً بالصور والخرائط التوضيحية.

ويُعدُّ هذا الكتاب مصدراً مهماً للقراء الذين يريدون التُعرف بشكل عام على القضية الفلسطينية، وإدراكها بشكل علمي متوازن، وبما يُشكّل مدخلاً لمن يحب بعد ذلك الدخول في التخصص والتفصيلات.



ISBN 978-614-494-018-1





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت